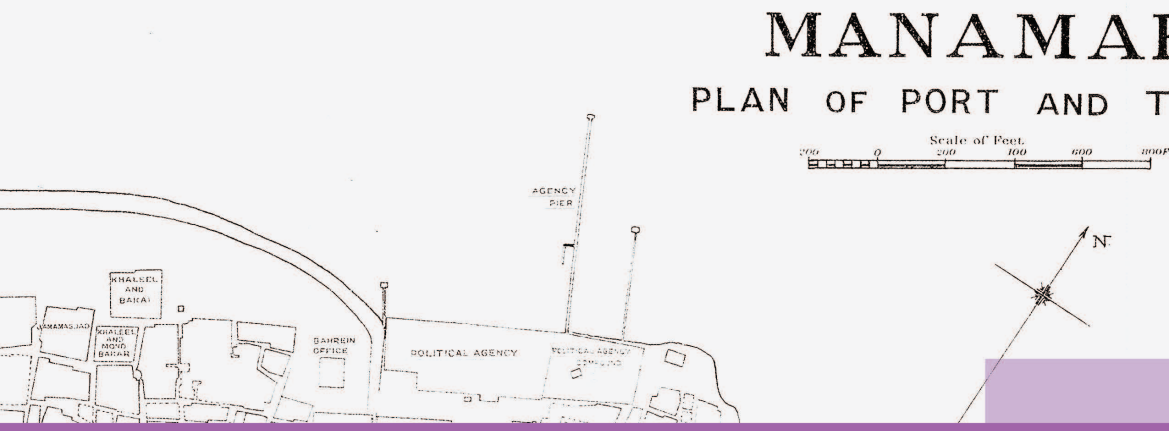

ميناء المنامة

وثائق إصلاحات الميناء والجمارك

سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني
1820 - 1971م

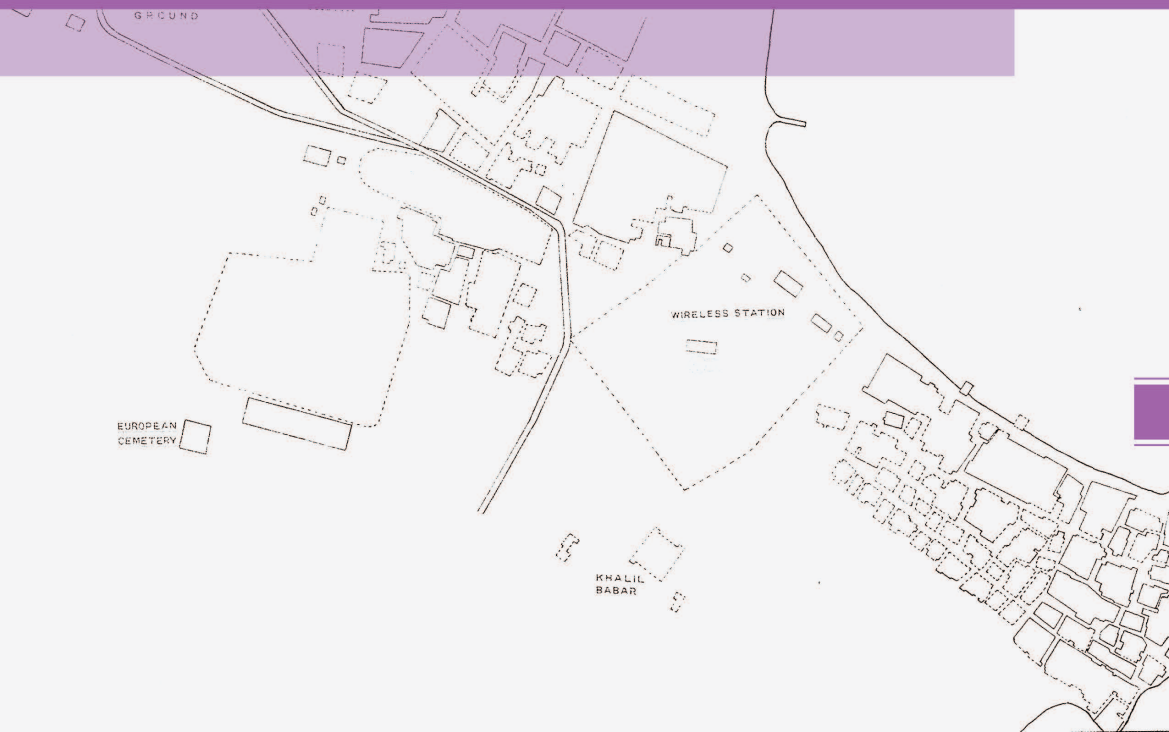

مـيـنـاء الـمـنـامـة

وثائق إصلاحات الميناء والجمارك

مركز أوال للدراسات والتوثيق
WAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

اسم الكتاب: ميناء المنامة، وثائق إصلاحات الميناء والجمارك.
الكتاب الرابع من سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني.

لوحة الغلاف: خريطة من الأرشيف البريطاني تظهر مخططًا لميناء المنامة ومدينتها، أجري بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 1933م.

الطبعة الثانية: بيروت، 2022.

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978 - 9953 - 0 - 5171 - 0

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

ميناء المنامة

وثائق إصلاحات الميناء والجمارك

[سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني، تصدر عن مركز أوال للدراسات والتوثيق، تُعنى بنشر وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني (1820 - 1971م) وفق موضوعات معينة [اللؤلؤ - المسح البحري - بلدية البحرين ومرسوم البحرين الملكي - إصلاحات 1923 - ميناء المنامة...].

الفهرس

المقدمة	**9**
مصالح ونفوذ بريطانيا 1898 – 1904م	**13**
- رسائل	15
- ترجمة اتفاق بشأن جمارك البحرين 1897م	25
- رسائل	28
- ترجمة اتفاق مع جمارك البحرين 1896م	31
- رسائل	34
رصيف ميناء المنامة، خطط البناء 1903 – 1912م	**63**
- رسائل	65
العلاقات البحرينية مع ابن سعود، نزاع الجمارك 1920م	**85**
- رسائل ومذكرات وبرقيات	87
كشاف عام	**179**

المقدّمة

لماذا كان إصلاح إدارة ميناء المنامة والمحرق جزءًا رئيسًا من مشروع إصلاحات 1923م التي قادت إلى عزل الحاكم عيسى بن علي وتأسيس شكل الدولة الحديثة في البحرين؟

ظلت إدارة جمارك ميناء المنامة لسنوات طويلة بيد شركة يملكها ثلاثة تجار هنود بانيان. تنص ديباجة العقد الموقّع بين الحاكم عيسى بن علي والشركة الهندية على: «إن محتوى هذه الورقة مفاده أننا الموقعين أدناه جينجو بن تيكا (Gangoo bin Tika) وليكي بن كيسو (Laki bin Kessoo) وراما بن چوا (Rama bin Jiwa)[1] قد استأجرنا جمارك جزيرة البحرين من صاحب السمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، زعيم البحرين، بما في ذلك المنامة، والمحرق وغيرها من موانئ الجزيرة»[2].

ينص العقد على أن يتحمّل المستأجرون جباية رسوم (الجمارك) بقيمة 4% على البضائع كلّها، سواءً أكان ذلك نقديًّا أو عينيًّا. وأن يبقى عقار مبنى الجمارك تحت سيطرة المستأجرين من دون رسوم حتى انتهاء مدة العقد.

منذ العام 1899م، عرف المقيم السياسي أن الشركاء الهنود يلجؤون إلى تجديد عقود إيجار الجمارك قبل سنتين من انتهاء فترة العقد السابق، وهم

(1) **جينجو بن تيكا، وليكي بن كيسو، وراما بن چوا** من الرعايا البريطانيين المقيمين في البحرين من الهنود الهندوس (البانيان) الذين يعملون في تجارة المواد الغذائيّة والذهب. وكانت هذه الجالية ذات نفوذ من خلال ثرائها وإقراضها المال للحكام. ولهذا استأجرت الجمارك عدّة سنوات من دون استشارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج.

(2) اتفاق جمارك البحرين مؤرّخ في 8 جمادى الثانية 1315هـ، الموافق لـ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1897م.

يحصلون على عقود الإيجار سابقة لأوانها «لأنهم يدفعون مبالغ طائلة من المال نقدًا للشيخ، الذي عادة ما يكون بحاجة لمبالغ جاهزة من الأموال»[1].

أدرك البريطانيون أن فساد إدارة الجمارك يعود إلى استغلال الهنود لسوء إدارة الحاكم للمال وحاجته غير العقلانية للسيولة، وأنه مكبّل بتراكم الديون بسبب السلفيات التي يتسلمها مقدمًا «ولا شك في أن تصرف الشيخ في ما يتعلق بالجمارك يعود إلى الصعوبة التي يعانيها في الحصول على مبالغ كافية من الأموال في الأوقات كلها لتلبية مطالبه كلّها، وأعتقد أن (البانيان) أجبروه، إلى حدٍّ ما، على القيام بهذا الترتيب، فهو مدين لهم دائمًا»[2].

في هذا الكتاب بداية عرضٌ للوثائق المرتبطة بموضوع الجمارك في البحرين وإصلاحاته. وفيه مراسلات متعددة حول إصلاح إدارة الجمارك تداولتها أطراف متعددة بين حكومة الهند، والحكومة البريطانية، والمقيم والوكيل السياسيين. ويتخلل هذه المراسلات مطالب الشيخ عيسى بن علي آل خليفة باعتراف بريطانيا بابنه الشيخ حمد وريثًا معيّنًا لمشيخة البحرين. وكان واضحًا في هذه المراسلات أن مطلب شيخ البحرين شكّل ورقة ضغط حاولت الحكومة البريطانية استخدامها لحثِّ الحاكم على تنفيذ الإصلاحات اللازمة في مصلحة الجمارك.

وتتضمن هذه الوثائق أيضًا سردًا للأحداث المتتالية التي جرت بعد عرض الحكومة البريطانية اقتراحاتها لإصلاح الجمارك، بالإضافة إلى سعي بريطانيا لحثّ الحاكم على إلغاء عقود جباية الرسوم الجمركية مع اتحاد (البانيان)، وفي المقابل تجاوز الشيخ عيسى لهذه الاقتراحات سعيًا منه للحفاظ على موارده المالية السهلة. وفيها أيضًا نصّ اتفاق جمارك البحرين الذي وقّعه الشيخ عيسى مع البانيان، والنقاشات البريطانية لتحرير الشيخ من هذا الالتزام، وتعيين ضابط بريطاني للإشراف على إدارة الجمارك. وفي نهايتها اقتراح لإلغاء نظام الجباية

(1) رسالة مؤرّخة في 28 أيار/ مايو 1899م "بوشهر"، الفقرة رقم 2.

(2) المرفق رقم 2، رسالة رقم 27، "بوشهر"، مؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1899، الفقرة رقم 6.

الذي كان قائمًا حينذاك، ونقل الإدارة لتكون لصالح الحاكم، مع جدول يتضمن تصنيفات أفراد الهيئة المطلوبة لممارسة إشراف فاعل في إدارة الجمارك.

القسم الثاني من الكتاب يتضمن المراسلات المرتبطة ببناء رصيف لميناء المنامة بهدف تسهيل التجارة كعنوان رئيس، وتسهيل عمليات التفريغ والتحميل للحمولات في ميناء المنامة. وفي المراسلات، نجد سردًا للأهداف الرئيسة المرجوة من بناء الرصيف، والوسائل التي يمكن اعتمادها لبنائه، بالإضافة إلى التفاصيل كلّها المرتبطة بهذا المشروع، وكلفته، ومصادر تمويله.

في القسم التالي من الكتاب، عرض للعلاقات البحرينية مع ابن سعود، التي تمثّلت في العام 1920م على شكل نزاع حول رفع الشيخ عيسى للرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المتوجهة إلى البر الرئيس للجزيرة العربية. كما يتضمن تفصيلًا لأسباب كل من شيخ البحرين وابن سعود التي استندا عليها في قضيتهما، بالإضافة إلى الموقف البريطاني من هذه القضية التي وجدت أن حاكم البحرين غير محق إذ إنه يستطيع رفع الإيرادات بوسائل شتى لا علاقة لها بزيادة الرسوم الجمركية بشكل غير منصف. كما تشير المراسلات إلى الأوامر النهائية التي صدرت عن حكومة الهند موجهة إلى الشيخ عيسى، بشأن تثبيت قيمة الرسوم الجمركية في الخليج بشكل عام، وهو قرار وجده حاكم البحرين غير منصف بحقه. تظهر المراسلات أيضًا انصياع حاكم البحرين لعدد من الأشخاص الطامعين من حوله الذين أرسلوا ردًّا باسم الشيخ عيسى يُظهر فيه اعتراضًا على أوامر الحكومة البريطانية الحاسمة في البداية ومن ثم موافقته عليها كلّها لتجنب سخطها الشديد وفق النصيحة التي وردته من المقيمية البريطانية في بوشهر.

يتضمن الكتاب أيضًا تقريرين مهمين؛ الأول رسالة سرية من المعتمد السياسي في البحرين، (النقيب (سي. جي. برايور) إلى المقيمية السياسية في الخليج. إنها رسالة مطولة تتضمن تلخيصًا للأحداث التي نتجت عنها الإصلاحات، بالإضافة إلى شرح لماهيتها، ومقاصدها، ومدى تنفيذها.

الهدف الرئيس من هذا التقرير هو دراسة ما إذا كان من المناسب التراجع عن الإصلاحات المستحدثة في البحرين، وقد توصل المعتمد السياسي إلى أن أثرها كان إيجابيًّا، لكنه قدم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تحسن من تنفيذها.

أما التقرير الثاني فهو رسالة من المقيم السياسي في الخليج (سي. سي. جيه. باريت) إلى وزير الخارجية في حكومة الهند حول علنية التدخل البريطاني في إدارة شؤون البحرين. وقد جرى فيها عرض للأسباب التي دفعت الحكومة البريطانية إلى اللجوء للتدخل المباشر بعد أن فشل أمر تقديم النصائح للحاكم بهدف استحداث إصلاحات في الجزيرة. وقد أكّد (باريت) في نهاية هذه الرسالة على أهمية التخفيف من مظاهر هذا التدخل البريطاني في إدارة البحرين مع الإبقاء على الضباط البريطانيين الأساسيين الذين يعملون بصفة مستشارين للحاكم للمحافظة على هذا النفوذ.

عبّرت الوثائق البريطانية بشكل صريح عن خوف الشيخ عيسى من فقدان الموارد المالية سهلة المنال، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ قرارات لم يكن أثرها إيجابيًّا في سياسة الحكم. وعلى الرغم من أن الإصلاحات التي سعت بريطانيا لفرضها في البحرين في مختلف القطاعات، ولا سيما الجمارك، كان هدفها تحسين التجارة وازدهارها، إلا أن الشيخ عيسى لم يكن يراها سوى نهاية لاستقلاله، وهو استقلال لا وجه حقيقي له سوى أنه ابتعاد عن ممارسة الواجبات المنوطة بالحاكم لاستحداث إصلاحات تعود بالفائدة على وطنه ورعاياه، واحتكام إلى مصالحه الخاصة حصرًا.

مصالح ونفوذ بريطانيا

1898 - 1904م

المرفق رقم 1

رسالة سريّة رقم .E.A-205، مؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1899م، (فورت ويليام)[1]

من - السير (دبليو. جيه. كانينجهام)، حامل وسام «نجمة الهند» برتبة فارس، وزير حكومة الهند، قسم الخارجية،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. لقد تم تكليفي بالإشارة إلى المراسلات التي تختتم برسالتكم رقم 2، المؤرّخة في 7 كانون الثاني/ يناير 1899، في ما يتعلق بمسألة توريث المشيخة في البحرين.
2. يمكنكم أن تبلغوا الشيخ أن حكومة الهند يسرها الموافقة على طلبه بالاعتراف بابنه الأكبر، الشيخ حمد، الوريث الوكيل للمشيخة. يجب عليكم أن تسعوا، بالتزامن مع ذلك، إلى حثّ الشيخ على إصلاح إدارة الجمارك لديه، ومن المفضل أن يتم ذلك عن طريق إقناعه بتقديم طلب إلى حكومة الهند للحصول على قرض لتعيين موظف مؤهل لإدارة القسم.
3. وفي هذا الوقت، ومن دون بسط الحماية البريطانية بشكل محدد على البحرين، فإن حكومة الهند مستعدة للنظر في اقتراحات تطوير هذا الترتيب في سبيل تأدية الواجبات السياسية المحلية في الجزيرة. إن تعيين ضابط ليشرف على الجمارك من شأنه أن يمنح السبل المناسبة لذلك. إن اقتراحاتكم في هذا الشأن، وفي مسألة الجمارك، يجب أن يرافقها شرح لطبيعة الفائدة التي قد تعود على التجارة البريطانية واتساعها جراء الترتيبات المتغيرة.

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2019)، مج 3، ص 259.

المرفق رقم 2

رسالة رقم 27، مؤرّخة
في 12 آذار/ مارس 1899م، «بوشهر»

من - المقدم (أم. جيه. ميد)، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند، قسم الخارجية.

1. بعد الإقرار بتسلّم رسالتكم رقم E.A-205.، المؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1899، في ما يتعلق باعتراف حكومة الهند بالشيخ حمد، الابن الاكبر للشيخ عيسى بن علي آل خليفة، كوريث معيَّن لمشيخة البحرين أولًا، والتحسينات في الترتيبات لتأدية الواجبات السياسية المحلية في الجزيرة، وفي إدارة الجمارك ثانيًا، يشرفني إبلاغ حكومة الهند أنني وصلت إلى البحرين في 27 شباط/ فبراير 1899، وخلال الأسبوع الذي قضيته هناك، أجريت مقابلات عدة مع الزعيم، ناقشنا فيها القضايا المتعلقة بالمكان بشكل مفصل.

2. وفي مرحلة مبكرة، ذكَّرت الشيخ عيسى بمحادثة جرت بيننا أثناء زيارتي الأخيرة إلى البحرين، في شباط/ فبراير 1898، عندما اقترحت أنه على الزعيم أن يطلب من حكومة الهند تقديم خدمات ضابط ليشرف على إدارة الجمارك، وحينئذٍ، وعدني بأن يدرس هذه الاقتراحات بعناية فائقة، وأن يرد عليّ لاحقًا. عند ذلك، أعلمني الشيخ أن إيجار الجمارك للجباة لن ينتهي قبل 14 شهرًا، وأخبرني أنه لن يقوم بأي ترتيبات جديدة قبل أن يتواصل معي.

3. وفي الأحداث الأخيرة، أعطاني الشيخ في بداية الأمر ردًا مراوغًا، ووعدني بالنظر في المسألة، ولكن في مقابلة لاحقة، تفاجأت عندما سمعت منه أنه جدد إيجار

الجمارك إلى الجباة نفسهم {شركة من (البانيان)} منذ ستة أشهر، لمدة سنتين إضافيتين، ووعدوه بدفع مبلغ قيمته 1,10,000 «روبية» سنويًا للعقد، مقابل 80,000 «روبية» كانت تدفع في السنوات السابقة. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى أن الزعيم قد رفع نسبة الضرائب على الاستيراد والتصدير من 4% إلى 5%.

4. لقد أعلمت الشيخ أنني تفاجأت بسماع ما قد قام به، وأنني أعتقد أن تصرفه في ما يتعلق بتجديد العقد لم يكن حكيمًا في مقابل ما أخبرته إياه في العام الماضي. كما أبلغته أنني كنت أراهن على استشارته لي قبل إجراء أي ترتيبات جديدة مرتبطة بسير عمل الجمارك، وأسفت لأنه لم يستشرني لما فيه مصلحته، لأن الترتيب المقترح من شأنه أن يرفع من دخله بشكل كبير، وأن يعزز سلطته.

5. وحتى ذلك الوقت، لم أخبر الشيخ عيسى بقرار حكومة الهند حول الاعتراف بابنه. ونظرًا لأن تصرفه في ما يتعلق بالجمارك، ومسائل أخرى كانت تشكل مواضيع لتقارير مختلفة متضمنة في الرسائل[1] المشار إليها في الهامش، لم يكن مرضيًا، قررت أن أبعث إليكم بتقرير مرة أخرى قبل إعلامه عن نوايا الحكومة. وفي حال بقيت حكومة الهند على قرارها بإبلاغ الشيخ اعترافها بابنه فورًا فإن ذلك يمكن أن يتم من دون أي تأخير. ولكن بمجرد حصول ذلك، فإنه سيعتبر نفسه آمنًا؛ في حين أنه ما دام لا يعلم بالأمر، سنمتلك، عندئذٍ، سُبلًا للضغط عليه لتحسين شؤونه أملًا في الحصول على الاعتراف.

6. ولا شك في أن تصرف الشيخ في ما يتعلق بالجمارك يعود إلى الصعوبة التي يعانيها في الحصول على مبالغ كافية من الأموال في الأوقات كلها لتلبية مطالبه كافةً، وأعتقد أن (البانيان) أجبروه، إلى حد ما، على القيام بهذا الترتيب، فهو مدين لهم دائمًا.

(1) رقم 25 مؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1898؛ رقم 26 مؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1898. (هامش الأرشيف البريطاني)

7. وأعتقد أنه في حال توصلت الحكومة إلى قرار لتقديم مبلغ من المال إلى الشيخ كي يتمكن من تسديد ديونه لجباة الجمارك بواسطته، بشرط أن يوكل مهمة الجمارك إلى ضابط تعينه حكومة الهند، فإن تسوية هذه المسألة يمكن أن تتم من دون أي صعوبة، وأعتقد أن ترتيبًا مماثلًا قد يؤدي إلى تحسن كبير في علاقاتنا التجارية والسياسية مع الجزيرة.

8. وعلى الرغم من أن الشيخ عيسى يمتلك القدرة ليطلب رسومًا بنسبة 5% حسب القيمة على البضائع البريطانية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية العام 1861، تبدو المسألة مفتوحة للنقاش ما إذا كان يتوجب عليه أن يغير نسبة الرسوم السابقة من دون إبلاغ السلطات البريطانية. وأعتقد أن الوقت قد حان لنخبره أننا كنا نتوقع أن يستشيرنا في المسائل المماثلة. إضافة إلى ذلك، وقبل أن أغادر البحرين، سمعت أنه يجبي مستحقات وضرائب صغيرة مقابل بضائع محددة من دون استشارة أي أحد، وأن المال الذي يجمعه جراء ذلك ليس جزءًا من رسوم الجمارك. وفي حال كان هذا الأمر صحيحًا، يتوجب منع أي نوع من الضرائب غير النظامية. إنني أقوم بالمزيد من التحقيقات في هذا الصدد.

9. تفيد التقارير أن نسبة الواردات إلى البحرين في السنة الماضية وصلت إلى 55,17,410 «روبية»، وقد تصل الرسوم التي يجبيها لقاء هذا المبلغ إلى 2,75,70 «روبية». وبالتالي، لا بد من أن التجار الهنود الذين يتحكمون بجباية الجمارك يكسبون أرباحًا كبيرة. كما أفادت التقارير أنه في ظل الإدارة الجيدة، يمكن أن يرتفع دخل الشيخ بنسبة ملحوظة، وذلك بعد اقتطاع مبلغ كافٍ من المال لتلبية نفقات الإدارة كافةً. لقد تحدثت بصراحةٍ إلى الشيخ حول عدة مواضيع تطرقنا إليها خلال زيارتي الأخيرة، واقترحت أن أمنحه بعض الوقت كي يفكر بالأمور قبل أن أتوجه إليه مرة ثانية. إنني على ثقة أن الخطوات التي اتخذتها في ما يخص هذه المسألة قد تتم الموافقة عليها، وأنني قد أتلقى المزيد من التعليمات حول المسار الذي تنوي حكومة الهند اعتماده في الوقت الحالي.

المرفق رقم 3

رسالة رقم .E.A-616، مؤرّخة في 24 نيسان/ أبريل 1899م، سملا

من - النقيب (إتش. ديلي)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، ونائب وزير حكومة الهند، قسم الخارجية،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. لقد تم تكليفي للإقرار بتسلّم رسالتكم رقم 27، المؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1899، في ما يتعلق بشؤون البحرين.

2. إن اقتراحكم الذي يفيد أن حكومة الهند يجب أن تقدم قرضًا للشيخ بهدف تأمين ترتيب مُرْضٍ في ما يتعلق بالجمارك، لا يمكن أن يتم ما لم يُعرض بشكل محدد أكثر. ولا شك في أنه من المستحسن تنمية إدارة الجمارك على أسس متعددة، وفي حال أفدتم عن المبلغ التقريبي الذي قد يكون من الضروري أن نقرضه للشيخ، والشروط التي قد تُحدد للدفع، فسيتم النظر في المسألة. ويبدو أن الشيخ لم يتجاوز حقوقه عندما رفع الضرائب على الواردات والصادرات من 4% إلى 5%، ولا تستطيع حكومة الهند أن تدعي أنه قد تمت استشارتها في مسألة مشابهة فيما مضى.

3. في القضية الحالية، وفي التقارير الأخرى التي زودتنا بها حول مسائل تتعلق بالبحرين، هناك إشارة إلى الرغبة في اتخاذ تدابير مبكرة لتأمين تمثيل أفضل، ونفوذ مستمر في ذلك المكان أكثر مما قد نتوقعه نتيجة الزيارات الدورية التي يقوم بها المقيم السياسي. أطلب منكم الإسراع في تقديم اقتراحاتكم حول

هذا الموضوع. وفي الوقت الحالي، يمكنكم أن تحكموا رأيكم في ما يتعلق بالإبلاغ [للشيخ] عن أوامر حكومة الهند حول الاعتراف بابن الشيخ الأكبر وريثًا معينًا للمشيخة أو إبقائها غير معلومة.

المرفق رقم 4

رسالة رقم 81، مؤرّخة
في 5 حزيران/ يونيو 1899م، «بوشهر»

من - المقدم (أم. جيه. ميد)، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند، قسم الخارجية.

1. بالعودة إلى رسائلكم المشار إليها في الهامش[1]، حول حالة الأوضاع في البحرين، يشرفني أن أبلغ حكومة الهند، أنني بسبب تسلم رسالة السادس من آذار/ مارس بعد عودتي إلى «بوشهر»، صممت على إرسال السيد (أف. بي. پريدوكس)، مساعدي الأول، إلى البحرين، للقيام بالمزيد من التحقيقات بشأن نقاط متعددة لم أتمكن من حلها أثناء زيارتي إلى ذلك المكان.

2. لقد تم تكليف السيد (پريدوكس) خصيصًا ليحاول التأكد من الشيخ عيسى ما إذا كان من الممكن إلغاء عقد جباية رسوم الجمارك الذي وقعه مع اتحاد (البانيان)، وكي يحاول تحفيز الشيخ لطلب الحصول على خدمات أحد المسؤولين كي يدير الجمارك.

3. أرفق طيًا، إلى حكومة الهند، نسخة من تقرير أعطاني إياه السيد (پريدوكس)، وأعتقد أنه من الواضح أن الشيخ غير مستعد للتخلي عن العقد الذي وقعه مع (البانيان)، أو لتقديم طلب للحصول على مساعدة حكومة الهند في إدارة

(1) رقم **.E.A-205**، مؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1899؛ رقم **.E.A-360**، مؤرّخة في 6 آذار/ مارس 1899؛ رقم **.E.A-616**، مؤرّخة في 24 نيسان/ أبريل 1899. (هامش الأرشيف البريطاني)

الجمارك. لكنه وعد بعدم الدخول في أي ارتباطات جديدة من دون إعلامنا بالأمر، وعندما تنتهي صلاحية العقد الحالي في نسيان/ أبريل 1902، قد نتمكن من تحفيزه على طلب الحصول على خدمات أحد المسؤولين.

4. لكنني لا أعتقد أنه ينبغي لنا الانتظار حتى ذلك الوقت لتحسين ترتيباتنا السياسية الحالية في البحرين، كما أن تواجد مسؤول قادر، ويمكن الاعتماد عليه من جهتنا في ذلك المكان من شأنه أن يدفع الشيخ إلى تنفيذ رغباتنا المرتبطة بالسيطرة على الجمارك، ذلك في حال كان ممثلنا قادرًا على ممارسة النفوذ المناسب للتأثير عليه.

5. لا أعتقد أنه سيكون أمرًا جيدًا أن نسلم المسؤولية السياسية والسيطرة على الجمارك للشخص نفسه. سيكون ضابط الجمارك، إلى حد ما، موظفًا لدى الشيخ، فخدماته قد قدمت [للشيخ]، وعلى الأغلب سيكون مشغولًا في تأدية واجباته الأساسية. وفي الجهة المقابلة، إنني مقتنع بوجود ما يكفي من العمل لتوظيف ضابط سياسي بشكل كامل، وبحسب ما أقترح، تحديدًا إذا كان قادرًا على زيارة الكويت وساحل العرب.

6. ولسوء الحظ، يجب إيقاف العمل على تحسين إدارة الجمارك في الوقت الحالي. ولكنني أرى أنه لا يجب إضاعة أي وقت في الترتيب لتعيين ضابط ملائم كي يمثلنا في البحرين. وأوصي باستحسان إقدام حكومة الهند على دراسة أمر تعيين مماثل.

7. إن آغا محمّد رحيم بلغ من العمر ما يفوق 55 عامًا، وهو ليس في صحة جيدة. ولذلك يجب أن يتقاعد، ولكن كما أفدت في رسالتي رقم 77، المؤرّخة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1898، لا أعتقد أنه من المستحسن التوصية بتقاعده مباشرةً. لقد كان لي خير عون في المفاوضات الأخيرة مع شيخ الكويت، ونظرًا لوجود احتمالية تعيين ضابط إنجليزي في البحرين، لم أرَ أنه من المفيد القيام بتوصيات لتغيير ضابط سيكون مؤقتًا فقط. أما في يتعلق بمسألة إنشاء منصب

يمثلنا من خلال مسؤول انجليزي، أعتقد أنه يفترض عليَّ الإشارة إلى أن آغا محمّد رحيم وعائلته لا يجب أن يكونوا مقترنين بنا في البحرين بعد الآن، وأظن أن هذا الأمر يمكن أن يتم من دون الضغط على موضوع ارتباطه بتجارة الأسلحة، فخدمات الآغا يجب أن تقابل بنوع من التقدير من قِبَل حكومة الهند. سيحتاج المسؤول البريطاني إلى خدمات مساعد محلي كفوء، أو «منشي»، ومن دون أدنى شك سيتوجب عليه أن يعتمد، في بداية الأمر إلى حد ما، على نصيحته [المساعد].

لقد فكرت بدايةً في التوصية بتوظيف ابن أخت آغا محمّد رحيم، خليل، ليتولى منصبه، فهو رجل ذكي وقادر، يستطيع القراءة والكتابة، إضافة إلى التحدث باللغة الإنجليزية، كما أنه متعمق في السياسة المحلية للمكان. لكن بلغني أن السلوك الذي لحظه الشيخ عيسى في السنوات الأخيرة، إلى جانب ميله الواضح تجاه الأتراك، إنما هو بسبب وجود ضغينة بين وكيلنا وبينه [الشيخ]. ولا شك في أن محمّد رحيم قد استغل منصبه لتطوير مصالحه الخاصة، وجعل الشيخ يشعر أنه تحت سلطته، لدرجة أنه يستطيع أن يكتب لنا تقارير عنه في حال لم ينفذ ما يريده الوكيل. ويوجد سبب كافٍ للاعتقاد أن الوضع هو على هذه الحال، وأن علاقاتنا مع الشيخ عيسى ستتحسن في حال لم يعد لدى آغا محمّد رحيم وعائلته ما يضيفونه. أما وكيلنا في الشارقة، الذي كان «المنشي» العربي لهذه المقيمية، وهو ذو سمعة حسنة، فقد يشكل تعيينه خيارًا جيدًا في البحرين، وفي حال وجدتم أنه من المستحسن تقديم شيء ما لخليل، فيمكن أن نعرض عليه تولي المنصب في الشارقة.

8. سيكون من السهل على الضابط المعين في البحرين أن يزور الكويت وساحل العرب في حال قامت شركة الملاحة البخارية الهندية بتسيير بواخر على طول ساحل العرب، وأنا واثق بما سمعته حول أنهم سيقدمون على ذلك الأمر. وإنني أعتقد أن الفائدة من تعيين ضابط لتنفيذ هذا الأمر ستكون عظيمة في الكويت

كما هو الأمر في البحرين نفسها. سيكون هناك الكثير من الأعمال التي تنتظر الإنجاز، ولأن الضابط الذي يتم اختياره يجب أن يكون قادرًا ومتمرسًا، وأن يعرف القليل من اللغة العربية، أوصيكم بتثبيت راتبه ومخصصات سفره بشكل غير محدد. سأرسل إليكم مقترحات حول هذا الموضوع، إضافةً إلى نقاط أخرى كالمنزل والمكتب وغيرهما، وذلك في حال اتخذت حكومة الهند قرارها في ما يخص التعيين، وتود مني أن أزودها بالمزيد من المعلومات. أطلب الإذن أيضًا في إرسال توصياتي بخصوص الضابط الذي أراه مناسبًا للمنصب في حال تم خلقه.

أما بخصوص التوجيهات المذكورة في الفقرة رقم 8 من رسالتكم رقم .360-E.A، المؤرّخة في 6 آذار/ مارس الماضي، فأود أن أطلب الإذن لتأجيل إرسال مقترحات حول الاعتراف بطاقم المقيمية حتى أتأكد ما إذا كان من الممكن أن أكفل المساعدين الذين ظهرت أسماؤهم في التحقيق حول تجارة الأسلحة في مكان آخر. لا يوجد أي ضرورة ملحة لإجراء تغيير فوري، وسيبقى هذا الأمر في بالي.

ترجمة اتفاق بشأن جمارك البحرين مؤرّخ في 8 جمادى الثانية 1315 الموافق لـ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1897م [1]

إن محتوى هذه الورقة مفاده أننا الموقعين أدناه جينجو بن تيكا (Gangoo bin Tika) وليكي بن كيسو (Laki bin Kessoo) وراما بن چوا (Rama bin Jiwa)[2] قد استأجرنا جمارك جزيرة البحرين من صاحب السمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، زعيم البحرين، بما في ذلك المنامة، والمحرق وغيرهما من موانئ الجزيرة، وذلك لمدة سنتين {24 شهرًا}، ابتداءً من ذي الحجة 1317، الموافق لنيسان/ أبريل 1900، بشرط أن ندفع 4,800 «روبية» شهريًا، مقسمة على دفعتين كل نصف شهر، تبلغ قيمة كل دفعة 2,400 «روبية»، كما ذكرنا في العقد السابق. وبالإضافة إلى المبلغ المذكور أعلاه، يجب أن ندفع 36,000 «روبية»، أو 90,000 «قران». يتوجب علينا أن ندفع 45,000 «قران» من القيمة المذكورة على الشكل الآتي: 3,000 «روبية» فورًا [فور توقيع العقد]، و4,000 «روبية» في شهر رجب [تشرين الثاني/ نوفمبر 1897]، و4,000 «روبية» في شهر شعبان [كانون الأول/ ديسمبر 1897]، و7,000 «روبية» في شهر رمضان [كانون الثاني/ يناير 1898] من السنة الحالية. أما النصف الآخر من الدفعة، أي 45,000 «قران»، فسيتم تسديدها في العام 1316هـ [1898-1899].

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 3، ص 266.

(2) **جينجو بن تيكا، وليكي بن كيسو، وراما بن چوا** من الرعايا البريطانيين المقيمين في البحرين من الهنود الهندوس (البانيان) الذين يعملون في تجارة المواد الغذائيّة والذهب. وكانت هذه الجالية ذات نفوذ من خلال ثرائها وإقراضها المال للحكام. ولهذا استأجرت الجمارك عدّة سنوات من دون استشارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج.

لقد اتفقنا مع الشيخ أن نسمح له بالحصول على الرسوم المدفوعة على الماعز، والنعاج، والجمال، والبقر، إضافةً إلى الخشب الذي يتم استيراده إلى المحرق.

في ما يلي نذكر شروط العقد:

1. أن نجبي رسومًا بقيمة 4% على البضائع كافةً، سواءٌ أكان ذلك نقديًا أو عينيًا، ما عدا أنواع السمك والتبغ العُماني، فقيمة الرسوم عليها هي القيمة المعتادة.
2. يبقى عقار مبنى الجمارك وملاحقه تحت سيطرتنا من دون أي إيجار حتى انتهاء مدة العقد.
3. لا يُعفى أي مركب {محلي} سواءٌ أكان تابعًا للشيخ أو لأي جهة أخرى من تسديد الرسوم الاعتيادية {على حمولته}.
4. يُفرض رسم قيمته «قران» واحد، كالمعتاد، على كل 5 «مَن»[1] بحرينية من التمور المجففة المصدرة من البحرين، إما من قبل الشيخ أو غيره من الأشخاص.
5. البضائع التي تصل على متن بواخر البريد ليتم تصديرها إلى بلدان أخرى، ويتم إنزالها إلى الساحل، في حال كانت تحمل علامة الدولة المقصد، يتوجب عليها أن تدفع نصف قيمة الرسم الاعتيادي عند إعادة الشحن. وفي حال لم تكن تحمل اسم المكان المقصود، فيجب أن تدفع الرسم الكامل. وفي حال كانت البضائع تُنقل بمعرفتنا، فسنأخذ نصف الرسم الاعتيادي فقط، ولكن إن تم

(1) **المَنّ** وحدة وزن خليجية قديمة، وهي شرعًا 180 مثقالاً، وعرفًا 280 مثقالاً، أو تساوي 57.6 رطلاً معدلاً. وتتغيّر مقادير المَنّ من مكان إلى آخر، حتى في الوقت الحاضر، فهي تراوح ما بين رطلين وزيادة قليلة، أو ما فوق مئة وستين رطلًا للمَنّ الواحد. ففي الهند مثلًا تراوح أوزان المن كالتالي: في بومباي، المن = 28 رطلًا. وفي مدراس = 25 رطلًا. وقد أدخل البرتغاليون هذه الكلمة إلى اللغة البرتغالية تأثرًا بالعرب المسلمين في الهند عندما وصلوا المنطقة غزاة منذ مطلع القرن السادس عشر للميلاد. فأصبح المَنّ يسمى ماو(mao)، أما الإنجليز فقد أدخلوها أولًا باسم مآن (maune)، مع بداية ظهورهم في «سورات» غرب الهند عام 1609، وحصولهم على أول مركز تجاري بها عام 1613. ثم تحولت وحدة الوزن هذه تدريجيًا مع تطور التجارة واللغة التجارية الإنجليزية إلى كلمة ماند (maund)، كما هي مدونة في هذه الترجمة.

ذلك من دون علمنا، فيتوجب عليهم دفع المبلغ الكامل للرسم. أما البضائع المهربة فستتعرض لرسوم بقيمة 8%.

6. يعاقب الشيخُ المهربين.

7. تُدفع الرسوم الكاملة على البضائع التي يتم تصديرها ومن ثم إعادة استيرادها.

8. في حال ارتكب أي من موظفينا في مبنى الجمارك أي خطأ، يمكننا طرده من وظيفته ويمكن للشيخ أن يعاقبه.

9. في ما يتعلق بحمولة بواخر البريد، فيجب أن يتعامل معنا وكيل الشيخ كما في السابق.

نوافق على دفع مبلغ 1,500 «قران» للشيخ سنويًا مقابل استئجار مركبه «سلامة»، الذي يبقى رهن تصرفه.

نأخذ نصف قيمة الضريبة المفروضة على الأسلحة المصدرة إلى البحرين، ويأخذ الشيخ النصف الآخر. وعلى غرار ذلك، سيتم التعامل مع الطرود البريدية التي تصل عن طريق المكتب البريدي.

في حال أحضر أي شخص ورقة من الشيخ تطلب منا عدم جباية الضريبة على أي بضاعة قد أحضرها ذلك الشخص، فلن نقوم بذلك [استيفاء الضريبة منه] في حال كانت البضاعة موضوع الحديث هدية، وإلا فإننا سنأخذ الضريبة المعتادة. لقد تم تنفيذ هذه الشروط بعد قبولنا المتبادل لها وموافقتنا عليها.

رسالة مؤرّخة في 28 أيار/ مايو 1899م، «بوشهر»

من - الملازم (أف. بي. بريدوكس)، المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. بالتوافق مع تعليماتكم، يشرفني أن أبلغكم أنني بحثت في مسألة عمل الجمارك في جزيرة البحرين خلال زيارتي الأخيرة إلى المكان، وقد تحدثت إلى الشيخ حول هذا الموضوع في مقابلتين لي معه.

2. علمت أنه وعلى مدى عدد من السنين، كان الشيخ عيسى قد أجّر الجمارك إلى شركة لـ (البانيان) يدعون «جنجرام وتيكامداس» (Gangaram و Tickamdass)[1] وشركائهم، الذين يلجؤون إلى تجديد عقود إيجار الجمارك قبل سنتين من انتهاء فترة العقد السابق، وذلك نظرًا للأرباح الكبيرة التي يحصلون عليها جراء هذا العمل، وخوفًا من أن يرفض الشيخ، في أي وقتٍ كان، تجديد العقد معهم، وأن يبيعه إلى شركة منافسة. وهم يحصلون على عقود الإيجار السابقة لأوانها بعد أن يدفعوا مبالغ طائلة من المال نقدًا للشيخ، الذي عادة ما يكون بحاجة لمبالغ جاهزة من الأموال.

(1) **جنجرام وتيكامداس** في العام 1901، اقترح صاحب أكبر نسبة من رأسمال هذه الوكالة الهندية التي تأسست في البحرين في ظل الهيمنة البريطانية إنشاء مستشفى خيري في البحرين لتخليد ذكرى جلالة الملكة فيكتوريا، وتبرّع بمبلغ 5 آلاف «روبية» لفتح باب الاكتتاب. وقد أمكن جمع نحو 15 ألف «روبية» أخرى، واعتُبر مبلغ عشرين ألف «روبية» الذي تم جمعه كافيًا لتشييد المستشفى ومساكن العاملين فيها، وتطوعت حكومة الهند بتزويد المبنى بالأجهزة والمعدات اللازمة وافتتحت المستشفى في العام 1905. انظر: لوريمر، جيه. جي.، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج 3، ص 1405 - 1407.

3. لقد تمكنت من الحصول على نسختين من العقود الثلاثة الماضية[1] التي قدمها الشيخ إلى الجباة، وعلمت من خلالها أن الشيخ حصل على المبالغ المذكورة في الهامش من (البانيان) في السنوات الأربعة الماضية. أما الارتفاع في عائدات الجمارك في السنة الماضية فيعود إلى رفع نسبة الرسوم من 4 إلى 5% تُقَدَّر حسب القيمة؛ وأعتقد أن هذا التغيير أُجرِي عندما وجد الشيخ أنه سيخسر مصدرًا للدخل في المستقبل كان يحصل عليه بفضل تجارة الأسلحة والذخيرة.

4. أبلغني وكيل المقيمية، آغا محمّد رحيم آل صفر، أن الشيخ عندما غير نسبة الضريبة الجمركية، حصل على تعهد من الجباة أن يدفعوا له مبلغًا إضافيًا قيمته 31,500 «روبية» سنويًا ابتداءً من شهر ذي الحجة للعام 1315 {نيسان/ أبريل 1898 ميلادي}، لكن على الرغم من أن الوكيل لم يتمكن من الحصول على نسخة من هذا الاتفاق الإضافي من الشيخ ولا من (البانيان) -إذ إنه واضحٌ أن الطرفين لا يبديان رغبة في أن يطلعاه عليه- لكنه يعتقد أن الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في 31 تشرين الأول/ أكتوبر العام 1897 لا يتضمن أي بنود إضافية تمدد فترة العقد الذي تم توقيعه مع (البانيان)، وأن سيطرة (البانيان) الحالية على جمارك البحرين ستنتهي، بناءً عليه، في نهاية العام 1319 الهجري {نيسان/ أبريل 1902 ميلادي}.

5. خلال مقابلاتي مع الشيخ، أشرت إلى أنه يبدو أنه يأخذ لنفسه نحو خُمْسَيْن من قيمة الجمارك في جزره، أما الأخماس الثلاثة المتبقية فيأخذها (البانيان)، وحثثته بشدة كي يتحرر منهم [(البانيان)]، وأن يقدم طلبًا لدى حكومة الهند، كما نصحناه سابقًا، للحصول على خدمات مسؤول جمركي، يعمل على زيادة

(1) الترجمات المرفقة للعام 1313 هجري {1893 - 96 ميلادي} 92,600 «روبية»؛ للعام 1314 هجري {1896 - 97 ميلادي} 71,600 «روبية» + نصف نسبة الضريبة المفروضة على الأسلحة؛ للعام 1315 هجري {1897 - 98 ميلادي} 75,600 «روبية» + نصف نسبة الضريبة المفروضة على الأسلحة؛ للعام 1316 هجري {1898 - 99 ميلادي} 107,100 «روبية». (هامش الأرشيف البريطاني).

عائداته [الشيخ]. واقترحت عليه أيضًا أن يطلب قرضًا من الحكومة يُمَكِّنُه من تسديد ديونه للجباة بطريقة مرضية.

6. في مقابلتنا الأولى، قال الشيخ إنه سينظر في المسألة، وإنَّه سيتوجب عليه أن يتحدث مع (البانيان) قبل أن يعطيني الرد. وفي مقابلتنا الثانية، أبلغني أنه يرى أنه من المستحيل أن يتملص من عقده مع (البانيان)، وبالتالي يجب أن يستمر حتى انتهاء مدته، وفي الوقت نفسه، أفهمني أنه لا يحب أن يعمل لديه مسؤول حكومي هندي إطلاقًا. غير أنه ذكرني أنه قدم لكم وعدًا في شباط/ فبراير الماضي بأن لا يوقع أي عقود جديدة مرتبطة بالجمارك من دون استشارتكم في البداية، ولم أتمكن من الحصول على جواب أكثر إرضاءً من ذلك الذي حصلت عليه.

ترجمة اتفاق مع جمارك البحرين، مؤرّخ في 1 ذو الحجة 1313 [13 أيار/ مايو 1896م][1]

الهدف من كتابتي لهذه الورقة هو أنني، أنا، عيسى بن علي آل خليفة، زعيم البحرين، قد أجَّـرْتُ العائدات الجمركية لهذه الجزر المعروفة بأسماء البحرين، والمنامة، والمحرق، وتوابعها، إلى (البانيان) (جينجو بن تيكا)، و(ليكي بن كيسو)، و(راما بن چوا) فترة كاملة تمتد على عامين ابتداءً من شهر ذي القعدة للعام 1314 [2 نيسان/أبريل 1897]، مقابل دفعة شهرية بقيمة 4,800 «روبية»، يتم تسديدها على شكل دفعتين كل نصف شهر قيمة كلٍّ منهما 2,400 «روبية». ويشكل هذا المبلغ القيمة نفسها في عقد الإيجار السابق. وبالإضافة إلى ما سبق، يتوجب على الجباة أن يدفعوا لي مبلغًا قيمته 36,000 «روبية» أو 90,000 «قران» بدل إيجار عامين. وقد تم تسديد نسبة من المبلغ المذكور مقدمًا قيمتها 25,000 «قران» نقدًا، في حين يتم دفع مبلغي 26,000 «روبية»، و65,000 «قران»، في شهر رمضان من العام 1312 [شباط/ فبراير 1895]، والشهر نفسه من العام التالي. لقد تم الاتفاق على أن الرسوم المفروضة على الخراف والماعز والجمال، والبقر تستثنى من هذا الإيجار ويستأثر بها الشيخ. كما تستثنى رسوم النفط الذي يتم إنزاله في المحرق. ولا حقوق لي سوى ما ذكرت.

شروط عقد الإيجار هي على الشكل الآتي:

1. نسبة الرسوم الجمركية التي ستتم جبايتها هي 4% نقديًا أو عينيًا على فئات

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 3، ص 270.

البضائع كافةً، ما عدا الأنواع المختلفة من السمك والتبغ العُماني، التي تكون نسبة الضريبة المفروضة عليها كما في السابق.

2. يستخدم الجباة مبنى الجمارك، والمباني المرتبطة مجانًا طوال فترة الإيجار.

3. لا تعفى[1] السفن الخاصة بالشيخ أو غيره {من دفع الرسوم الجمركية}.

4. التمور المجففة التي يتم تصديرها من البحرين، بصرف النظر عما إذا كانت ملك الشيخ أو غيره، تخضع لرسوم قيمتها «قران» واحد لكل 5 «مَن» بحريني، ولا يُعفى أي شخص من دفع هذه الرسوم على بضائعه.

5. أما البضائع التي تستورد عبر بواخر البريد ليتم نقلها إلى أماكن أخرى فتخضع لرسوم النقل ولكن بنصف قيمتها الاعتيادية، نظرًا لأنها تحمل اسم وجهة، في حال تم تجاوزها، ستخضع للرسوم الكاملة.وتخضع البضائع التي يتم نقلها في الميناء من سفينة إلى أخرى لهذا البند أيضًا؛ وعندما تُنقل هذه البضائع بعد علم الجباة والحصول على الإذن منهم، تخضع لنصف قيمة الرسوم الاعتيادية. ولكن في حال تم نقل البضائع من دون معرفتهم، فستخضع للنسبة الكاملة. أما في ما يتعلق بالبضائع المهربة {التي تكتشف عند تهريبها}، فتخضع لرسوم بنسبة 8%.

6. يتوجب على الزعيم أن يعاقب أي شخص يتم القبض عليه في عملية تهريب على نحو وافٍ.

7. البضائع التي يتم تصديرها من البحرين، ومن ثم استيرادها مجددًا تخضع للرسوم الكاملة مرة أخرى.

8. يحق لجباة الجمارك أن يصرفوا أي موظف في الجمارك، يُكتشف أنه مذنب في أي جريمة. وهؤلاء الجناة يعاقبهم الزعيم {وفقًا لحجم قضيتهم}.

---

(1) المقصود هنا هو البضائع التي يتم استيرادها عبر سفن الشيخ. (هامش الأرشيف البريطاني).

9. وفي ما يتعلق بتزويد لوائح السفينة وإصدار أوامر تسليم البضائع المستوردة على متن بواخر البريد، فيتوجب على وكلاء البريد أن يتأكدوا أنها متطابقة مع تلك الخاصة بالشيخ عندما كانت الجمارك تحت إدارته.

10. يتوجب على الجباة أن يدفعوا مبلغ 1,500 «قران» سنويًا مقابل استئجارهم لـ «ماشوة» الشيخ، «سلامة»، التي يجب أن تبقى رهن تصرف الشيخ.

11. يحصل الشيخ على نصف الرسوم المفروضة على الأسلحة المستوردة إلى البحرين، والنصف الآخر يأخذه (البانيان) {الجباة}.

12. الرزم التي تصل عبر البريد تخضع أيضًا للشرط السابق {أي أن نصف الرسوم يأخذها الشيخ والنصف الآخر يأخذه (البانيان) - الجباة}.

13. إن التصاريح التي يصدرها الشيخ لبضائع يقدمها هو [الشيخ] كهدية يجب أن لا يعتبرها الجباة خاضعة للرسوم، في حين أن البضائع التي لا ينوي الشيخ أن يقدمها كهدية، فتخضع للرسوم المعروفة وتحتسب على الشيخ.

الشروط المذكورة أعلاه هي التي تم الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الطرفين.

رسالة رقم .E.A-991، مؤرّخة
في 4 تموز/ يوليو 1899م، سملا

من - النقيب (إتش. ديلي)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، نائب وزير حكومة الهند، قسم الخارجية،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. لقد تم تكليفي لإبلاغكم بتسلم رسالتكم رقم 81، المؤرّخة في 5 حزيران/ يونيو 1899، في ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالبحرين.

2. تميل حكومة الهند إلى موافقتكم على أن المهام السياسية في البحرين قد تثبت أنه من الضروري تفويض ضابط سياسي بريطاني للعمل هناك، وتحديدًا ما إذا كان من الممكن ائتمان المهام السياسية المرتبطة بالكويت وساحل العرب إليه. ولكن قبل النظر في المسألة، تحتاج الحكومة إلى بيان كامل بالوقائع التي تستند إليها توصياتكم، إضافة إلى شرح حول طبيعة المنافع التي ستعود على التجارة البريطانية ونطاقها جراء هذا التعيين، وذلك ما طلبناه منكم في رسالة هذه الوزارة (رقم A.E .205)، مؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1899. تعتبر حكومة الهند أنه انطلاقًا من التفكير بشكل حكيم، لا يمكن أن توكل المسؤولية السياسية في البحرين، والتحكم بالجمارك هناك إلى الشخص نفسه. يجب النظر في مسألة اتخاذ هذه الخطوة، إن وُجِدت، لمساعدة الشيخ في تأمين إدارة جمركية محسنة، إن سنحت الفرصة بشكل منفصل. أطلب منكم اليوم أن ترسلوا مقترحات محددة لتعيين وكيل سياسي مساعد، إلى جانب التقرير المطلوب في الفقرة السابقة، مرفقًا بها بيان الاقتراح الضروري الذي يشير بوضوح الى

النفقات الإضافية التي تفرضها توصياتكم. إن تقدير التكاليف يجب أن يتضمن نفقات تأسيس المكتب المقترح، إضافةً إلى أي نفقات أولية مطلوبة لتأمين مسكن للضابط الجديد ولطاقمه، وذلك كي تكون الحكومة محيطة بالمعلومات الكاملة المرتبطة بالتبعات المالية للتغيير الذي اقترحتموه [المقيم السياسي] أمامها. وفي الوقت نفسه، يتوجب عليكم تقديم مخطط واضح حول الواجبات التي تقترحون تفويض الضابط السياسي بها.

المرفق رقم 6

رسالة سريّة رقم 3، مؤرّخة
في 8 كانون الثاني/ يناير 1900م، «بوشهر»

من - المقدم (أم. جيه. ميد)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، والقنصل العام ممثل جلالة ملكة بريطانيا في فارس وغيرها،

إلى - وزير حكومة الهند، قسم الخارجية.

1. يشرفني الإشارة إلى رسالتي رقم 81، المؤرّخة في 5 حزيران/ يونيو 1899، في ما يتعلق بجباية الجمارك في البحرين، وفيها ذكرت الوعد الذي قطعه الشيخ عيسى بأنه لن يوقع على أي عقد إيجار جديد للجمارك مع (البانيان) من دون استشارتي في البداية.

2. بكثير من الأسف، أبلغ حكومة الهند اليوم أن الشيخ قد أخلف وعده ومدد فترة عقد الإيجار الحالي لسنتين. وصلني التبليغ الأول حول هذا الأمر من وكيل المقيمية، الذي كتب رسالة في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي مفادها أنه سمع تقريرًا يبين أن الشيخ قد جدد عقد الإيجار للجباة لمدة إضافية. غير أن الوكيل قال إنه لا يستطيع أن يؤكد صحة الإشاعة لأن الشيخ والجباة أنكروا صحتها.

3. ولأنني كنت أنوي زيارة البحرين بنفسي، لم أتخذ أي خطوة في ذلك الوقت حيال رسالة الوكيل، ولكن عند وصولي قمت بالتحقيقات اللازمة، ونتيجة لذلك، اعترف أفراد الاتحاد الذي يشكل الجمارك [(البانيان)] أن الشيخ

منحهم عقد إيجار ثانٍ مدته عامان ابتداءً من 10 آذار/ مارس 1902، ووقع على الاتفاقات الجديدة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وقالوا إنه قام بهذا الأمر بهدف الحصول على قرض إضافي، وإن حسابه معهم بات مبالغًا فيه.

4. وعندما سمعت بهذا الأمر، شككت بأمر الشيخ الذي أنكر في البداية صحة الإشاعة، ولكن في نهاية الأمر اعترف أن معلوماتي صحيحة، وأنه لم يتمكن من تقديم أي تبرير مُرضٍ لسلوكه. أخبرته أنني سأبلغ حكومة الهند بما جرى، وسيفاجئها ذلك، وبناءً عليه، قد تتردد في استصواب الموافقة على طلبه للاعتراف بابنه الشيخ حمد وريثًا له. ومرة أخرى، أوضحت للشيخ أن هدفنا الوحيد من تقديم نصيحتنا له في هذه المسألة هو ترسيخ سلطته كحاكم للبحرين، وأن نكثه للعهد الذي وجهه إلي أنا، ممثل الحكومة، لا يليق بحاكم عربي كان على علاقة وثيقة لفترة طويلة مع البريطانيين.

5. وفي رده [على ما سبق]، أبدى الشيخ عيسى ندمه الشديد على ما قام به. وقال إنه لم يكن سوى عربي جاهل، وأمل أن تسامحه حكومة الهند التي يؤمن بفضلها وحلمها. وحذرته، بعدئذٍ، كي يكون متعقلًا في تصرفاته المستقبلية، وأخبرته أنه إن كان يريد مساعدة الحكومة البريطانية، فعليه أن يبقي على عهده مع ممثلها، وأن يلتزم بوعوده. ومن ثم انتهت المقابلة، وبسبب ما جرى فيها، رأيت أنه من غير المناسب توزيع الهدايا كما جرت العادة في البحرين، أو لقاء الشيخ مرة أخرى قبل أن أغادر.

6. لا يمكننا أن نقوم بأي شيء آخر في الوقت الحالي، ولكن في وقت لاحق، قد ينتبه الشيخ لأخطائه ويرغب في أن يضع جانبًا الاتفاق الجديد الذي دخل فيه. وإن قام بهذا الأمر، أعتقد أن حكومة الهند ستتلقى نصائح بدعمه ضد اتحاد (البانيان) الذين يعرفون جيدًا أننا لم نكن نرغب في أن يجدد [الشيخ] عقد الإيجار معهم من دون استشارتنا، وعلى رغم معرفتهم بهذا الأمر، استغلوا حاجات الشيخ الضرورية لحثه على النكث بوعده.

7. سمعت في البحرين أن هؤلاء (البانيان) يعتبرون الشيخ خاضعًا لسلطتهم، فهم قدموا له قروضًا لا يستطيع أن يسددها. غير أنهم لا يستطيعون التعامل مع الشيخ من دون مساعدتنا، وفي حال أبطل الاتفاق الجديد، لا أعتقد أننا مجبرون على مساعدة (البانيان) على استعادة أموالهم وفق ما أرى في الوقت الحالي. لقد حصدوا مبالغ طائلة من جباية الجمارك، واستمرار تملكهم للعقد لا يعود بالفائدة على المصالح البريطانية بشكل عام في البحرين. أما التجار الهنود البريطانيون الآخرون هناك، فقد عبروا عن أملهم في أن يتم وضع الأمور في مسارها الصحيح قريبًا، وذلك عند حديثهم إليَّ عن المسألة. وأعتقد أن أي تغيير سيكون مرحبًا به عمومًا.

8. إن تردد الشيخ في توظيف مسؤول بريطاني في الجمارك يعود جزئيًا إلى خوف ينم عن جهله، بأن هذا الأمر سيشكل ذريعةً لنا للتدخل تدريجيًا، وبشكل متزايد، في الشؤون الداخلية لمشيخته؛ وبجزئه الآخر إلى عروض (البانيان) الذين يخبرونه أنهم ما لم يحصلوا على الجمارك، فإنه لن يحصل على المزيد من القروض منهم، إضافةً إلى أنه سيتوجب عليه أن يدفع ديونه لهم. ويعتبر الشيخ الاتفاق مع (البانيان) مناسبًا لجمع الأموال في وقت يريد فيه مبلغًا بشكل فوري، وهو مدرك تمامًا أنه عند إدخال نظام ثابت، فإن عمليات ابتزاز الأموال غير الثابتة التي يقوم بها اليوم وفقًا لما يناسبه يجب أن تتوقف.

9. أشك في أن يقدم على طلب الاستعانة بخدمات ضابط للقيام بأعمال الجمارك، ولكن في حال ثبت نجاح الخطوات الأخيرة التي اعتمدها سلطان مسقط في تقرير حول العمل المباشر للجمارك في ذلك المكان، قد يقرر الشيخ عيسى أن يتبع مسار صاحب السعادة، وأن يعيد تحكمه بجمارك البحرين.

المرفق رقم 7

رسالة سريّة رقم 294، مؤرّخة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1900م، «بوشهر»

من - المقدم (سي. إيه. كمبل)، المقيم السياسي المعيَّن في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند، قسم الخارجية.

1. لقد سرَّ حكومة الهند، في رسالتها المذكورة في الهامش[1]، الموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، الاستجابة لطلب زعيم البحرين بوجوب الاعتراف بابنه الأكبر، الشيخ حمد، وريثًا معيَّنًا لمشيخة البحرين. غير أن المقيم السياسي السابق اعتبر أنه من المستحسن الامتناع عن إعلام الزعيم بأن طلبه قد حظي بالموافقة، وذلك للأسباب المطروحة في الفقرة الخامسة من رسالته رقم 27 المؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1899، وأن حكومة الهند[2] قد رخصت له اعتماد حكمته في ما يخص التصريح عن أوامر الحكومة أو حجبها.

2. أعتقد أنه من المستحسن وجوب عدم حجب البلاغ الرسمي الموجه إلى الزعيم حول اعتراف حكومة الهند بابنه الأكبر وريثًا له لفترة أطول. إنه صحيح أن الزعيم لا يعتبر حتى الآن مناسبًا لإدراج الإصلاحات على إدارة الجمارك، وعلى الرغم من أنني انتهزت الفرصة في زيارتي الأخيرة إلى البحرين لمناقشة المسألة معه من جديد، مشيرًا إلى المنفعة التي من المؤكد ستعود عليه في حال قام بإدخال الإصلاحات، وملمحًا إلى النجاح الذي حصدته التدابير التي اعتمدها

(1) رقم **E.A**-205.، المؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1898. (هامش الأرشيف البريطاني).

(2) رقم **E.A**-616.، المؤرّخة في نيسان/ أبريل 1899. (هامش الأرشيف البريطاني).

سلطان مسقط مؤخرًا المرتبطة بإدارة الجمارك التابعة له، إلا أنني أشك في حقيقة إدخال أي إصلاحات في حياة الزعيم. ولكن عاجلًا أم آجلًا، ستحصل الإصلاحات، ولكن لا خير في الضغط عليه في هذه المسألة أكثر.

3. أعتقد أنه ليس من الضروري الإشارة إلى الأسباب التي تجعل من المستحسن الاعتراف بالابن الأكبر للزعيم وريثًا له في الخلافة. لقد وضع المقيم السياسي السابق هذه الأسباب مسبقًا، ولكن بسبب تعليق الاتصالات لفترة طويلة، ولأنني لا أرى أنه من المحتمل أن يقوم الزعيم بإثارة الإصلاحات في إدارة الجمارك، أعتقد أنه من المستحسن الحصول على موافقة حكومة الهند قبل أن أنقل إلى الزعيم أوامر الحكومة في ما يتعلق بالاعتراف بابنه.

المرفق رقم 8

رسالة رقم .E.A-87، مؤرّخة
في 17 كانون الثاني/ يناير 1901م، (فورت ويليام)

من - تي. سي. إدواردز (T. C. Edwards) المحترم، وكيل وزارة حكومة الهند المعين، قسم الخارجية،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. لقد تم تكليفي للإقرار بتسلم رسالتكم رقم 294، المؤرّخة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1900، التي تقترح وجوب إبلاغ زعيم البحرين رسميًا أن حكومة الهند يسرها الاعتراف بابنه الأكبر، الشيخ حمد [وريثًا له في الحكم].
2. لقد تمت الموافقة على الاقتراح.

المرفق رقم 9

رسالة سريّة رقم.E.A-1007، مؤرّخة في 20 حزيران/ يونيو 1901م، سملا

من - وكيل وزارة حكومة الهند في قسم الخارجية،

إلى - المقدم (سي. إيه. كمبل)، المقيم السياسي المعيَّن في الخليج الفارسي.

1. في رسالة المقيم السياسي السابق رقم 3 {سرّي}، المؤرخة 8 كانون الثاني/ يناير 1900، تبلغت حكومة الهند أن شيخ البحرين قد جدد عقد إيجار جمارك البحرين الذي كان قد وقعه مع عدد من (البانيان) لمدة عامين إضافيين ابتداءً من آذار/ مارس 1902.

2. أرسل إليكم اليوم نسخة من برقية[1] من وزير دولة الهند ممثل صاحب الجلالة، تلاحظون فيها أن صاحب السيادة يعلق أهمية كبيرة على اقتراحٍ قدَّمه السفير ممثل صاحب الجلالة في القسطنطينية، حول وجوب تعيين أحد الرعايا البريطانيين، أو الهنود البريطانيين كمدير لجمارك البحرين.

3. وقد رأى المقدم (ميد)[2] أنه قد يمارس ضغطًا تحفيزيًّا على الشيخ كي يفوض إدارة الجمارك إلى ضابط تعينه حكومة الهند، في حال نظرت الحكومة بأمر إقراضه مبلغًا من المال كي يسدد التزاماته إلى جباة الجمارك. وأطلب الحصول على رأيكم في هذه المسألة، وفي حال بدا لكم أن الموضوع يستحق أن يؤخذ

(1) رقم 9 {سرية}، مؤرّخة في 24 أيار/ مايو 1901، مع مرفقات لها. (هامش الأرشيف البريطاني).

(2) انظر رسالته رقم 27 المؤرّخة في 12 آذار/ مارس 1898. (هامش الأرشيف البريطاني).

بعين الاعتبار، أرجو منكم أن تبلغونا بالمبلغ التقريبي اللازم لتقديمه للشيخ، والأسس التي يجب وضعها للتسديد. يفترض أنه لن يتم حمل الشيخ على استحداث أي إصلاحات من دون بعض التحفيز المالي.

المرفق رقم 10

رسالة سريّة رقم 129، مؤرّخة في 13 تموز/ يوليو 1901م، «بوشهر»

من - المقدم (سي. إيه. كمبل)، المقيم السياسي المعيَّن في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند في قسم الخارجية.

1. يشرفني أن أعلمكم بتسلم رسالتكم السرية رقم 1007-E.A. المؤرّخة في 20 حزيران/ يونيو 1901، بشأن جمارك البحرين، وأن أقول لكم إن اقتراح وجوب تقديم قرض مالي إلى الزعيم كي يتمكن من تسديد التزاماته إلى جباة الجمارك، وتركيز إدارة الجمارك على أسس مرضية أكثر، هو اقتراح يستحق النظر فيه بشكل كبير.

2. ستلاحظون من خلال إشارتي إلى رسالة المقيم السياسي السابق، رقم 81، المؤرّخة في 5 حزيران/ يونيو 1901، أن مسألة القرض الذي يخدم الهدف المذكور سابقًا قد تمت مناقشته مع الزعيم لكنه لم يستحسن الفكرة. ومنذ أن كنت في «بوشهر»، فكرت بالموضوع مليًا، ووجهت تعليمات إلى الوكيل السياسي المساعد كي ينتهز الفرص كلها للتأثير على الزعيم من جهة الفوائد التي ستعود عليه وعلى رعاياه جراء التحسينات التي قد يقدمها في إدارة الجمارك. كما أنني ناقشت المسألة شخصيًا مع الزعيم {انظروا رسالتي رقم 294، المؤرخة في 24 كانون الأول/ ديسمبر الماضي}. غير أنه يؤسفني أنني لم ألحظ حتى الآن أي بوادر للتغيير في سلوكه في ما يتعلق بهذا الموضوع.

3. ولذلك أقترح أن تبقى المسألة معلقة في الوقت الحالي. لن تتم تنحيتها، ومن الممكن أن نلحظ بعض التغييرات في رؤى الزعيم بحلول نهاية العام، أو قبل ذلك؛ أو قد تطرأ بعض الفرص التي قد تُمكّن المقيم من ممارسة المزيد من الضغط عليه في هذا الصدد.

المرفق رقم 11

رسالة سريّة رقم E.A-1269، مؤرّخة في 31 تموز/ يوليو 1901م، سملا

من - وكيل الوزارة في حكومة الهند في القسم الخارجي،

إلى - المقدم (سي. إيه. كمبل)، المقيم السياسي المعيَّن في الخليج الفارسي.

1. لقد تم تكليفي لأرسل إليكم نسخًا[1] عن الأوراق المذكورة في الهامش في ما يتعلق بمسائل مرتبطة بالبحرين.

2. لقد أرسلتم إلينا مسبقًا تقريرًا[2] حول التعيين المقترح لأحد الرعايا البريطانيين كمدير لجمارك البحرين. وأود الآن أن أدعوكم لتخبروني ما إذا كنتم تعتقدون أنه من المستحسن أن يتم استبدال السيد (جاسكن) بضابط مُدْرَج على لائحة القسم السياسي، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد الذي تبديه القوى الأخرى في الخليج، أو لأسباب أخرى.

3. وأنتهز هذه الفرصة لتصحيح خطأ في رسالتي رقم E.A-923.، المؤرّخة في 7 حزيران/ يونيو 1901. إن النفقات المتكررة في العناوين من 8 إلى 13 تحديدًا، على هامش الفقرة رقم 2 من رسالتي كان يجب أن يشار إليها على أنها [النفقات المتكررة] «سنوية» وليست شهرية، كما اقترحتم، فيكون مجموع النفقات المتكررة 9,787 «روبية» سنويًا.

---

(1) برقية سرية إلى وزير دولة الهند، رقم 72 {خارجية}، مؤرّخة في 9 أيار/ مايو 1901؛ برقية سرية من وزير دولة الهند، رقم 16، مؤرّخة في 21 حزيران/ يونيو 1901؛ برقية من وزير دولة الهند، مؤرّخة في 9 تموز/ يوليو 1901. (هامش الأرشيف البريطاني).

(2) رسالتكم رقم 129، مؤرّخة في 13 تموز/ يوليو 1901. (هامش الأرشيف البريطاني).

المرفق رقم 12

رسالة سريّة رقم 147، مؤرّخة في 16 آب/ أغسطس 1901م، «بوشهر»

من - المقدم (سي. إيه. كمبل)، المقيم السياسي المعين في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند في قسم الخارجية.

1. يشرفني أن أبلغكم بتسلم رسالتكم رقم E.A-1269.، المؤرّخة في 31 تموز/ يوليو 1901، حول موضوع تمثيلنا في البحرين ومسائل أخرى ذات صلة.

2. لم أجد سببًا يدفعني إلى تغيير رأيي الذي عبرت عنه سابقًا، ويفيد أنه من الممكن الحفاظ على مصالحنا في البحرين بشكل وافٍ عبر تعيين ضابط من الدائرة غير الملزمة في منصب وكيل سياسي مساعد. إن السيد (جاسكن) في البحرين منذ سنة ونصف، ويسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لأصرح أنه يبدو مناسبًا للتعيين بالنسبة إلي. ولا شك في أنه يمتلك الكثير من المؤهلات الأساسية للمنصب؛ إنه يعرف اللغة العربية جيدًا، وهو متمرسٌ بالسياسة المحلية، وبحسب ما أعرف، إنه على علاقة ودية مع الزعيم وهو يكتسب ثقته. لديّ ما يكفي من الأسباب لأثق بإدارته للأعمال.

3. وفي ما يتعلق بالحفاظ على مصالحنا حتى الآن، لا أعتقد بأن هنالك ما يستدعي أي تغيير في طبيعة تمثيلنا في البحرين. غير أن وزير الدولة، في برقيته المؤرّخة في 9 تموز/ يوليو، التي شكلت مرفقًا لرسالتكم، يقترح تعيين ضابط من اللائحة المتدرجة للقسم السياسي، الأمر الذي قد يكون مستحسنًا نظرًا للاهتمام المتزايد بالخليج، وترشيحه لتولي مناصب أخرى في الخليج. ولذلك أقترح أن

تدرسوا المسألة بشكل سريع انطلاقًا من الآراء المذكورة، بغض النظر عن الضرورة المحلية للتغيير. أما في ما يتعلق بالاهتمام المتزايد بالخليج، فلا أرى أي فرق سواء أكان الوكيل السياسي المساعد ضابطًا من اللائحة المتدرجة أو من الدائرة غير الملزمة[1]، طالما أنه يمتلك المؤهلات اللازمة للتعيين. وبالنظر إلى الرأي الآخر، الذي، بحسب ما فهمت، فيه رغبة لتدريب ضباط بهدف ترشيحهم لتولي مناصب أخرى في الخليج، أشك في أن يكون من المستحسن اختيار البحرين كأرضية للتدريب. أرى في الوقت الحالي تحديدًا، أننا بحاجة لأن يكون ممثلنا في البحرين رجلًا يمتلك في الأساس مؤهلات محددة أساسية للتعيين. ولا أعرف ما إذا كان من الممكن إيجاد ضابط مماثل في اللائحة المتدرجة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الخدمة في البحرين أيضًا. فنظرًا للرطوبة العالية للمناخ، فإنه يُعتَبر شاقًا جدًا بالنسبة للعناصر الأوروبيين؛ لا يوجد ما يكفي من العمل كي يبقى الضابط مشغولًا بالكامل، وثمة غياب كلي لأسباب الراحة، ما يجعل الحياة لا تحتمل حتى في المحطات الهندية الأكثر انعزالًا. ولكن ما أخافه هو أنه في حال تعيين ضابط اسمه مذكور في الجريدة الرسمية لهذا المنصب، فلن يكون مسرورًا من البقاء فيه لفترة طويلة، وسيتوجب علينا أن نغير الضباط باستمرار، وهو أمر مضر بمصالح ذلك المكان. أود أن أستغل هذه الفرصة لأشير، مرة أخرى، إلى مسألة تعيين أحد الرعايا البريطانيين كمدير لجمارك البحرين. لا شك في أن تعيينًا مماثلًا من شأنه أن يحظى باستحسان الزعيم لجهة مصالحه الخاصة وازدهار الجزر. ومن هذا المنطلق أعتقد أن التغيير

(1) كانت الخدمات المدنية مقسمة إلى فئتين، الملزمة وغير الملزمة. كانت الخدمة المدنية الملزمة تضم الموظفين البريطانيين أصحاب البشرة البيضاء فقط، وكانوا يتولون المناصب العليا في الحكومة. أما الخدمة المدنية غير الملزمة فكان الهدف منها فقط تسهيل انخراط الهنود في الدرجات السفلى من الحكومة. انظر:

Meghna Sabharwal, Evan M. Berman «Public Administration in South Asia: India, Bangladesh, and Pakistan (Public Administration and Public Policy,» (2013); «Civil Service». The British Library. 8 June 2011. Retrieved 14 August 2015.

[موضوع الحديث] هو أمر مستحسن، أكثر من المنطلق الذي تم اقتراحه حول منح الأتراك دليلًا ماديًا بشأن سلطتنا في الجزر. إن سلوكنا في مناسبات متعددة سابقة، في ما يتعلق بالجزر، والتعيين الأخير لضابط سياسي، بالإضافة إلى اعترافنا الرسمي بالابن الأكبر للزعيم وريثًا له، لا يمكن أن يترك أي أثر للشك في هذه المسألة. لا أقصد القول إن تعيين أحد الرعايا البريطانيين كمدير للجمارك لا يمكن أن يكون له المزيد من الآثار الإيجابية في هذا المجال، ولكنني أعتقد أن الأمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بشكل أساس استنادًا إلى الرأي المُشار إليه آنفًا.

رسالة رقم 85، مؤرّخة
في 21 نيسان/ أبريل 1904م، سملا[1]

من - قسم الخارجية في حكومة الهند،

إلى - فخامة سانت جون برودريك (John Brodrick)[2]، وزير دولة الهند ممثل صاحب الجلالة.

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 3، ص 282.

(2) **(وليام) جون فريمانتل برودريك، إيرل ميدلتون الأوّل (William) St John Fremantle Brodrick, first earl of Midleton (1856 - 1942)** سياسيٌّ، وُلد في لندن في 14 كانون الأوّل/ ديسمبر 1856. في العام 1880، دخل (برودريك) إلى مجلس العموم باعتباره من حزب المحافظين، وذلك بالتزكية عن منطقة غرب سري، بين العامين 1885 و1906 كان يمثل منطقة جيلدفورد. وكان أول منصب له الأمين المالي لمكتب الحرب (1886 - 1892). وكان هو الذي اكتشف النقص في ذخيرة الجيش خلال معارضته في فترة الحكومة الليبرالية بين عامي 1892 و1895، وألهم حركة «الكورديت» التي أدّت إلى إسقاط حكومة (روزبيري). وفي العام 1895، أصبح وكيل وزير الحرب. وفي العام 1898 عُيّن وكيلًا لوزير الشؤون الخارجية. وكان قد أدّى اليمين الدستورية في مجلس الملكة الخاص عام 1897.

حضّرت هذه التجربة (برودريك) لتعيينه وزير الدولة لشؤون الحرب بعد انتخابات العام 1900. ولعب (برودريك) دورًا في تأسيس لجنة الدفاع الإمبراطورية عام 1902، وكان هذا إنجاز (إيه. جيه. بلفور) بشكل كبير. ومن 9 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1903 إلى 11 كانون الأوّل/ ديسمبر 1905، كان (برودريك) في منصب وزيرة الخارجية لشؤون الهند. وقد تمّ زجّه على الفور تقريبًا في الجدل حول تقسيم البنغال، وهذا أمر كان قيد الدراسة بالفعل. أُعلن التقسيم في 19 تمّوز/ يوليو، وتمّ تنفيذه في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1905، وذلك قبل وقت قصير من استقالة (برودريك) مع بقية أعضاء حكومة (بلفور). وكان (برودريك) في السياسة معروفًا لصدقه، فقد كان يتلذّذ بالانضمام إلى حيل سياسيّة عادلة، ولكنه لمّا كان يدخل في مؤامرة قط. انظر:

J. B. Atkins, 'Brodrick, (William) St John Fremantle, first earl of Midleton (1856- 1942)', rev. H. C. G. Matthew, Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press, 2004; online edn, Jan 2008 [http://www.oxforddnb.com/view/article/32085, accessed 14 Dec 2015].

سيدي،

1. يشرفني أن أكتب إليكم رسالة في ما يخص شؤون البحرين وترتيبات التمثيل البريطاني في المنامة. الوضع مريب. لقد نقلت حماية الحكومة البريطانية الجزيرة من ساحة للاضطهاد الخارجي المستمر والنزاع الداخلي، إلى مركز سلمي ومزدهر للصناعة والتجارة. ونحن لم نضمن فقط استقرار حكم الزعيم الحالي، بل اعترفنا بابنه حمد وريثًا له بعد استجدائه، وبعد موافقة حكومة صاحب الجلالة، وبالتالي ضمنا التوريث عمليًا في حال وفاة الشيخ عيسى. لم نعلن بعد عن الحماية الرسمية، ولم نطالب بأي ضريبة، كما امتنعنا عن التدخل في الشؤون المحلية إلّا بطلب من الشيخ. وبعد أن ضمن تمتعه المجاني بالفوائد التي منحت له، نسي الشيخ التقلبات الماضية لآل خليفة، والابتزاز، وخسارة الاستقلال الذي قدمه أسلافه بين أيدي الوهابيين وإمام مسقط خلال الفترة التي سبقت تدخلنا، في حين يبدو أن اعتدالنا دفع الزعيم ليعتقد أن علاقاته مع الحكومة البريطانية هي علاقة لا تتطلب منه أي التزامات.

2. إن تصرف الشيخ غير الصحيح في ما يتعلق بمسألة عائدات الجمارك كان ملحوظًا. وإن حكومة صاحب الجلالة مدركة تمامًا للنظام القائم الذي بواسطته يجبي (البانيان) الهنود البريطانيون الجمارك، كما أنها مدركة أن الدخل الذي ينتج بموجب هذا الترتيب هو غير مناسب. وبالعودة إلى العام 1898، تطرق المقيم السياسي في الخليج الفارسي لهذا الموضوع مع الزعيم، الذي أبلغ العقيد (ميد) أنه لن يجدد عقد الإيجار الذي كان سينتهي بعد 14 شهرًا، من دون التواصل أولًا مع المقيم.

ولاحقًا في السنة نفسها، عملًا بالاقتراح الذي وافق عليه وزير دولة الهند السابق، قام العقيد (ميد) بزيارة إلى البحرين بهدف تشجيع الشيخ على الحصول على ضابط مؤهل لإدارة الجمارك لديه. ولكن بغض النظر عن التفاهم السابق، تم تمديد عقد الإيجار لعامين إضافيين في تلك الأثناء، ولم تتخذ أي

تدابير أخرى غير تعبير العقيد (ميد) عن عدم موافقته على سوء نية الشيخ. وبعد ثلاثة أشهر، قدم الشيخ وعدًا بأن لا يدخل في أي اتفاق جديد عند انتهاء العقد الحالي في نيسان/ أبريل 1902، على الرغم من أنه كان ما يزال عازفًا عن تعديل ترتيبات الجمارك لديه. لكن العقيد (ميد) أفاد في كانون الثاني/ يناير 1900 أن الشيخ قد حاد عن التزاماته، ومدد عقد الإيجار لفترة جديدة تبلغ عامين من دون أي إشعار مسبق. تم الاحتجاج على ذلك، وعبّر الشيخ عن ندمه، ولكن مع ذلك، عندما اقترح عليه مجددًا أنه يتوجب عليه توظيف أحد الرعايا البريطانيين لمراقبة الجمارك، بطلب من السير (نيكولاس أوكونور) في العام 1901، رفض الانصياع لرغبات حكومة صاحب الجلالة مرة أخرى.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، بدا أن الشيخ أصبح أكثر استجابة، وأعلن عن عزمه تحمل الإدارة المباشرة للجمارك عند انتهاء عقد الإيجار الذي كان موقعًا حينئذٍ. ولكن في غضون أسبوعين، جدد العقد لسنتين إضافيتين. ولم يتم اتخاذ أي إجراءات إضافية إلى أن تحدث صاحب السعادة نائب الملك مع الزعيم، خلال جولته الأخيرة في الخليج الفارسي، بشكل جدي في المسألة، وأظهر له ضرورة إجراء تغييرات في الترتيبات الحالية. وطلب الشيخ بعض الوقت لمناقشة المسألة مع أخيه وأبنائه. وبناءً على ذلك، أوعز [نائب الملك] إلى المقيم أن يفيده بالمزيد من المعلومات بعد تجدد المشاورات مع الشيخ. وفي رسالة العقيد (كمبل) المؤرّخة في 18 شباط/ فبراير 1904، التي نرفق نسخة منها طيًا، تحدث عن فشل مساعيه مع الشيخ عيسى، الذي رفض بشدة إعادة النظر بالترتيبات التي تجمع العائدات على أساسها الآن.

3. وتتبين الحاجة للإصلاح من خلال الأرقام الواردة في رسالة العقيد (كمبل). يبلغ الدخل الحالي للزعيم من الجمارك 1,16,200 «روبية»، بينما تبلغ العائدات المتوقعة في ظل نظام فاعل نحو 3,50,000 «روبية». وتثبت المنفعة من التغيير في مسقط كمثال، حيث سيطر السلطان على إدارة الجمارك في ظل

إشراف مباشر، بموجب استجابة جزئية لرغباتنا، وقد اكتسب حتى الآن فائدة كبيرة من هذا الترتيب. من الواضح أن هذه المسألة باتت مسألة لا يمكن تجاهلها. والتزامًا بدعمنا للشيخ حمد، يتوجب علينا اتخاذ تدابير تؤكد أن يجد لنفسه منزلًا عند توليه المنصب، وأن لا يكون عليه عبء ميراث ثقيل من الديون التي تراكمت جراء تبذير الشيخ عيسى بن علي. ولهذا السبب، نعتبر أن هذه مسألة لا يمكن السماح بإغفالها، حتى إن كان من الممكن التغاضي عن نقض الشيخ المتكرر للعهد، وسلوكه المتمرد في ما يتعلق بهذا الأمر دائمًا. في الواقع، إن إصلاح إدارة الجمارك في البحرين أصبحت حالة اختبارية لطبيعة التأثير ودرجته، الذي ستطالب الحكومة البريطانية بتطبيقه [الإصلاح] إلى حد معقول على حكام تلك الجزر.

4. إن ممارسة الضغط على الشيخ هي أمر بسيط، إذ إنه لا يمتلك جيوشًا أو سفنًا، والمدينتان اللتان يعيش فيهما [الشيخ]، أي المنامة والمحرق، عرضة للاعتداء من جهة البحر. لكن اعتماد تدابير قسرية قد يكون كفيلًا بإثارة شك وحذر غير مطلوبين في ما يتعلق بنوايانا في الخليج، وبالتالي، نفضل أن ننفذ هدفنا بوسائل، لا تكون أقل فاعلية وإن كانت بطيئة. وخلال الزيارة الأخيرة لنائب الملك إلى الجزيرة، أُعجب بالواقع الذي يفيد أن المقيم السياسي التابع لنا في المنامة لا يمتلك الأهمية نفسها بالنسبة إلى الشيخ كتلك التي من المفترض أن يحصل عليها ممثل الحكومة البريطانية.

ونظرًا لإدراكنا أن السيد (جاسكن) غير مناسب للمنصب تمامًا منذ البداية، نعتقد أن اللورد (جورج هاملتون) كان محقًا عندما عبّر عن رأيه في العام 1901 أنه كان يتوجب تعيين ضابط صاحب رتبة عالية. ونحن نقترح، بموافقة حكومة صاحب الجلالة، اختيار ضابط من اللائحة المتدرجة للقسم السياسي التابع لنا، كي يحل مكان السيد (جاسكن)، ونأمل أن نمنحه منصبًا في مكان آخر. ولنؤكد على هذا التغيير، سنرسل مجموعة صغيرة من الحراس من المشاة المحليين،

كمرافقين دائمين لوكيلنا الجديد. بدا أنه من المستحسن أن تتردد سفينة حربية إلى الجزيرة خلال موسم صيد اللؤلؤ لضبط أعمال القرصنة التي تحدث في ذلك الحين. وفي العام الحالي، قد يكون من الممكن ترتيب أمر بقاء السفينة الحربية لفترة أطول في البحرين. ومن الضروري توفير مركب بمواصفات معينة للوكيل السياسي المساعد، كي يتمكن من زيارة القطيف والأماكن النائية التي يتولى مسؤوليتها، وقد يتقدم هذا المركب لقمع اعتداءات القرصنة في المياه الضحلة التي لا تصل إليها السفينة الحربية البريطانية. ونعتقد أن المسألة الأصعب هنا تكمن في السماح للشيخ بتسليح مركب شراعي وتجهيزه لهذا الغرض، وقد يتحقق هذا الأمر بشكلٍ وافٍ في وقتٍ نضمن فيه الحصول على دليل إضافي على أحقيتنا في حراسة مصائد اللؤلؤ.

5. قد لا يتوانى الشيخ عن الاعتراف بأهمية العمل الذي اقترحناه، ونتوقع أن الوقت لن يطول قبل أن يتمكن الضابط المناسب من تحقيق التأثير المطلوب على الشيخ وأن يجد فرصة لممارسة الضغط عليه في ما يتعلق بمسألة الجمارك أو أي مسألة أخرى. وبعيدًا عن شؤون المصالح المحلية، بات من الضروري مؤخرًا التأكيد المحدد لموقفنا بسبب ترسيخ وجود تاجر ألماني في الجزيرة، وبسبب الاهتمام المتزايد الذي يبديه الأجانب أصحاب الجنسيات الأخرى في هذه المنطقة. كما إننا نفكر في أن يكون للضابط المعين في البحرين صلاحيات نائب القنصل في مقاطعة الأحساء التركية، ويجب أن يتم تكليفه بالإشراف على مصالحنا التجارية في القطيف، التي كتبنا إليكم بشأنها في برقية منفصلة.

يشرفنا أن نكون، سيدي،

خدامكم الأكثر طاعةً وتواضعًا،

توقيع [بخط اليد غير واضح في النص المصدر]

رسالة سريّة رقم 38، مؤرّخة
في 18 شباط/ فبراير 1904م، «بوشهر»[1]

من - المقدم (سي. إيه. كمبل)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي المعيَّن في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند في قسم الخارجيّة.

1. يشرفني أن أرفع التقرير التالي إلى حكومة الهند حول إدارة الجمارك في البحرين.

2. تدرك حكومة الهند أنّ زعيم البحرين قام بتأجير جمارك البحرين إلى بعض الشركات التابعة لعدد من (البانيان) الهنود المقيمين هناك. ومن الواضح أنّ الرسوم الجمركية كانت أوّلًا تُجبى في البحرين من قِبَل الشيخ علي بن خليفة في العام 1860؛ ومع أنّ النسبة تغيّرت إلّا أنّ التعرفة القيمية لم تتجاوز 4% حتى العام 1898، حين بدأت تُجبى ضريبة بنسبة 5%. بقيت إدارة الجمارك خاضعة لسلطة الزعيم حتى العام 1888، عندما قام بتأجيرها إلى نقابة من (البانيان). وفي العام 1898، عندما فُرضت الضريبة الكاملة بنسبة 5% كانت النسبة الزائدة 1% تُجبى إلى نقابة ثانية من (البانيان).

3. ويفيد الوكيل السياسي المساعد أنّه في العام 1903 تلقّى الزعيم من الجباة 88,200 «روبية» من حصّة ضريبة 4%، و28,000 «روبية» من حصّة نسبة 1% ، وهو ما مجموعه 116,200 «روبيّة». وفي العام 1904 سيتلقّى الزعيم

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 3، ص 285.

مبلغًا إجماليًّا بقيمة 117,500 «روبيّة» على ضريبة 4% و1%؛ وفي العام 1905، سيحصل على 123,200 «روبيّة» على الحصّتَين. أمّا حصّة 4%، فقد تمّ تأجيرها إلى النقابة الأصليّة مقابل مبلغ سنوي قيمته 96,200 «روبيّة» من العام 1906 إلى 1907؛ في حين أنّ عقد حصّة 1% تنتهي مدّته في نيسان/ أبريل 1906.

4. وقد أفاد الوكيل السياسي المساعد أنّه في ما يخصّ عقود الإيجار الوارد ذكرها أعلاه، قام الزعيم بسحب سلَف: تلقّى من النقابة الأولى التي يمثّلها السيّد (جنجرام تيكامداس) الذي يملك في عقد الإيجار أربعة أخماس الجمارك حتى 7 كانون الثاني/ يناير 1908، 140,000 «روبيّة» كحساب مقدَّم للسنوات القمريّة الأربعة ابتداءً من 1 ذي الحجّة 1321، وحتى 30 ذي القعدة 1325، الموافق لـ 18 شباط/ فبراير 1904/ و7 كانون الثاني/ يناير 1908.

أمّا النقابة الثانية التي تملك عقد إيجار للخمس المتبقّي من الجمارك وصولًا إلى 25 نيسان/ أبريل 1906، فقد دفعت 50,000 «روبيّة» مسبَقًا إلى الزعيم كحساب للسنتَين القمريّتين ابتداءً من 1 ربيع أوّل 1324 وحتى 30 صفر 1324، الموافق لـ 17 أيار/ مايو 1904 إلى 25 نيسان/ أبريل 1906.
كما استلف الزعيم قرضًا بقيمة 22,000 «روبيّة» من النقابتين يتمّ تسديده بشكلٍ متكافئ في الخريف المقبل وذلك عندما يقترح تمديد عقود الإيجار، بحسب ما أورده الوكيل السياسي المساعد. وهكذا تبلغ قيمة المبلغ الذي يدين به الزعيم إلى النقابتين 212,000 «روبيّة». وفي هذا الشأن، تقلّ السُلَف المذكورة 2,916 «روبيّة» و10 «آنة» و8 «بيسة» و2,083 «روبيّة» و5 «آنة» و4 «بيسة»، على التوالي ابتداءً من التاريخ نفسه من كل شهر يلي تاريخ التسديد الأول.

5. والآن، في ما يتعلّق بالمبلغ الذي ينبغي أن يحصل عليه الزعيم من الجمارك ما إذا أُلغيَ نظام الجباية وتمّ تأسيس قسم ذي أهلية للخدمة، أورد الوكيل السياسي المساعد أنّه في العام 1902 بلغ حجم التجارة أكثر من 80 «لك»

من «الروبيات» ما عدا السلع غير الخاضعة للرسوم كاللآلئ والسلع العينية. ويُقَدَّر أن نحو 25% من هذا المبلغ تمثِّل قيمة البضائع المنقولة التي تخضع لضريبة قيمتها 2 ونصف في المئة. وبالتالي ستلاحظون أنّ دخل الجمارك المقدّر على أساس نسبة 2 ونصف في المئة لكل 20 «لك»، و5% لكل ستين «لك» سيكون 3 ونصف «لك».

أمّا بالنسبة للسنوات الخمسة ما قبل العام 1902، فإنّ المعدّل السنوي للتجارة بلغ 76 «لك» من «الروبيات» عدا عن السلع غير الخاضعة للرسوم. كما أنّ عائدات الرسوم الجمركية المحتسَبة على أساس النسب الواردة أعلاه كان ينبغي أن تفوق 3 «لك» من «الروبيات». ومن المستحيل طبعًا تحديد الأرباح التي كان يكتسبها الجباة، أو تكهن الدخل الدقيق المتوقع عند تأسيس إدارة جمركية كفوءة وإلغاء نظام الجباية. ولكن لا شكّ في أن أرباح الجباة كانت ضخمة في ظل النظام الحالي الذي هو بالطبع نظام غير فاعل. ويعترف الجُباة أنّهم يجنون أرباحًا بقيمة 50,000 أو 60,000 «روبيّة» في عقودهم مع الزعيم، إلّا أنّ الوكيل السياسي المساعد يظنّ أنّهم لم يذكروا أرباحهم الحقيقية. وما يعتقده [مساعد الوكيل السياسي] منطقيّ في مثل هذه الحالة.

مع تقدير أنّ نفقة وجود إدارة فاعلة هي 30,000 «روبيّة» سنويًّا {سأتطرّق إلى هذا الموضوع لاحقًا}، أعتقد أنكم ستجدون أن الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه من الجمارك، ما إذا أُلغي نظام الجباية، سيكون على الأقلّ ضعفي ما يتلقّاه الزعيم اليوم من الجُباة.

6. لا أعتقد أنّه من الضروريّ مناقشة الظروف التي جعلت من المستحسن إلغاء النظام القائم لجباية الرسوم الجمركية في البحرين في هذا التقرير، وأن يتم إدخال إدارة فاعلة تحت إشراف أحد الرعايا البريطانيين أو الهنود البريطانيين. لقد تمت مناقشة هذه المسألة مطوّلًا في مراسلة رسميّة سابقة، وحكومة الهند مطّلعة عليها جيّدًا. تحدّث صاحب السعادة، نائب الملك، خلال زيارته الأخيرة إلى

البحرين، مع الزعيم حول هذه المسألة، وأبلغه بوضوح آراء حكومة صاحب الجلالة في هذا الخصوص.

ردّ الزعيم بأنّ المسألة خاصّة وهو على ثقة بأنّه سيُسمح له بمعالجتها بطريقته الخاصّة. لم يقدّم [الزعيم] أيّ مبرّر لعدم رغبته في الإصلاح، وكان عنيدًا جدًّا في هذه المسألة. وفي النهاية، وقبل أن يعطي جوابه الأخير، طلب مشاورة أفراد عائلته. عندما التقيت بالزعيم مؤخّرًا في البحرين، أبلغني أنّه اتّخذ قراره النهائيّ، وهو عدم موافقته ولا عائلته على إجراء أيّ تغيير وأنّه لن يقبل بذلك. طلبتُ منه ذكر أسبابه لعدم رغبته في إجراء أي تغيير قد يكون نافعًا بالنسبة إليه، لأنّه من الصعب إبلاغ حكومة الهند أنه اتخذ القرار النهائيّ من دون تقديم أسبابٍ تُذكر. فردّ بأنّه لا أسباب لديه ليقدّمها، وأنه لا يوافق على أيّ تغيير، وذلك كافٍ.

يُرجَّح أن يكون الدافع وراء موقفه ذاك هو خوفه النابع من الجهل، من أنّ خضوعه في هذه المسألة سيعني، أو على الأقلّ سيعتبره رعاياه وجيرانه، نهاية استقلاله بالإضافة إلى تردّده في إلغاء نظامٍ يمكنه من الحصول على سِلَف عند حاجته لها. ومهما كان الأمر، حاولتُ مع المقيم السياسي السابق مرارًا حثّ الزعيم ليوافق على تغيير مماثل مطلوب وضروري جدًّا في نظام إدارة الجمارك، مع استخدام الحجَج كافةً لإبعاد أيّ سوء فهم لديه، ولكن من دون جدوى. وبحسب معرفتي بالزعيم فأنا واثق من أنّه لن يوافق على ذلك.

7. وإذا تقرّر عندئذٍ إلغاء النظام القائم لجباية الرسوم الجمركيّة بصرف النظر عن رفض الزعيم للقبول بأيّ تغيير، فسيكون من الضروري الحصول على خدمات بعض المسؤولين المدرَّبين في عمل الجمارك نظرًا لأنّ أيًّا من رعايا الزعيم غير قادرٍ على إدارة العمل بكفاءة على الإطلاق. سأواصل الحديث الآن للبحث في هذه المسألة وغيرها من النقاط المرتبطة بالتغيير.

8. النقطة الأولى التي ينبغي النظر فيها هي معاملة أعضاء النقابتين اللتين استأجرتا الجمارك. ويتّضح ممّا ورد أعلاه أنّه بحسب ما بات معلومًا حتى الآن فهؤلاء

الرجال قدّموا إلى الزعيم سِلَفًا وصلت قيمتها إلى 212,000 «روبيّة». وإذا أُلغيَت عقود الإيجار، أعتقد أنّه سيكون من الضروري دفع هذا المبلغ إلى النقابتين دفعة إجمالية كمبلغ يُعتقد بأنه وافٍ لهم في تاريخ إلغاء نظام الجباية، إلى جانب الفوائد التي تراها حكومة الهند منطقية في ظل ظروف القضية. وفي هذا الصدد، أورد الوكيل السياسي المساعد أنّ معدّل الفائدة مرتفع عادةً في البحرين ويتفاوت بين 25 و60% بحسب طبيعة الضمانات المقدَّمة. وفي القضيّة الحالية، عمل التجّار الهنود، الذين يشكلون النقابتين، جاهدين على ترقية تجارة البحرين وتطوعوا لمساعدة الزعيم في الصعوبات التي واجهها، فجنّبوه بذلك الوقوع في أيدي المضارِبين غير المرغوبين.

من الصعب عليَّ تحديد قيمة الفائدة التي ينبغي السماح لهم بتقاضيها، إلّا أنّ فائدة بنسبة 51% على المبلغ المستحقّ من الزعيم إليهم من تاريخ تقديم السِلَف إلى تاريخ سداده ستكون نسبة مُنصِفة. ولهذا فإنّ المبلَغ المدفوع إلى النقابتين لإلغاء عقد الإيجار قد يعتبر قرضًا إلى الزعيم من الحكومة البريطانية، ويمكن تسديده على دفعات منتظمة من عائدات الجمارك مع فائدة يتمّ تحديدها. أمّا الدخل السنوي من الجمارك فلن يكون، على الأرجح، أقلّ من 3 «لك» من «الروبيات»، وبعد دفع مخصصات سنوية إلى الزعيم بقيمة 180,000 «روبية»، ينبغي أن تكون وافية لمتطلباته الحالية، فيجب أن يكون المبلغ المتبقي كافيًا لضمان إعادة تسديد القرض إلى الحكومة ضمن مهلة زمنيّة محدّدة.

9. المسألة التالية هي الطاقم المطلوب عندما تنتقل الإدارة من أيدي الجُباة وتصبح بأيدينا لصالح الزعيم. في الوقت الحالي، يوجد في جزر البحرين مركزان للجمارك أحدهما في المنامة والآخر في المحرَّق. وبموجب النظام القائم، تمّ تعيين خمسة أفراد من (البانيان) في إدارة الجمارك في المنامة مع خمسة حرّاس لحراسة رصيف الميناء، وفرد من (البانيان) مع ثلاثة من الحرّاس في المحرّق. لم يتمّ الإبقاء على أي مراقب ولم تُمارس أيّ سيطرة ملائمة.

قدّم الوكيل السياسي المساعد الاقتراحات التالية للهيئة المطلوبة في سبيل ممارسة إشراف فاعل على إدارة الجمارك:

جمارك المنامة	«روبيّة»
رئيس الجمارك	350
الكاتب الرئيس	150
المحاسب وأمين الخزينة	150
اثنان من الكتبة براتب 70 و50 «روبية»	120
كبير المراقبين براتب 50 «روبية» 1 كبير المراقبين براتب 40 «روبية» 2 كبير المراقبين براتب 30 «روبيّة» = 60	150
1 جمدار[1] بمبلغ 25 «روبيّة» 8 حرّاس بمبلغ 16 «روبيّة» = 128	153
1 ضابط صف بحري صغير (تيندال) بمبلغ 16 «روبية» 3 بحّارة هنود بمبلغ 14 «روبيّة» = 42	58
المجموع	**1,131**

جمارك المحرَّق	
الرئيس الفرعي للجمارك	250
كاتب	100
مراقب	40
جمدار براتب 20 «روبيّة» 4 حرّاس بمبلغ 16 «روبيّة» = 64	84
ضابط صف بحري صغير (مشرف) بمبلغ 16 «روبية» بحاران هنديان بمبلغ 14 «روبيّة» = 28	44
المجموع	**518**
المجموع الإجمالي	**1,649**

وإلى جانب ذلك، سيكون هناك مدفوعات شهريّة استثنائية لتصل قيمة النفقات الشهرية الإجمالية إلى 2,000 «روبيّة» ويُرجّح أنّه بعد فترة من الزمن سيصبح من الضروري تعيين مسؤولين عن الضرائب في أماكن أخرى في الجزر لمراقبة التهريب.

يجب أن يكون مسؤولا مركَزَي الجمارك، والكاتبان الرئيسيان والمحاسب من الهند، أمّا باقي أعضاء الهيئة، فيمكن أن يكونوا محليّين أو من «بوشهر» أو البصرة. وفي هذا الشأن، لا يمكنني تحديد مدى ملاءمة هذه الهيئة مع المتطلبات الفعليّة، وأقترح إرسال مسؤول مدرّب من الهند بهدف تسيير الموضوع ورفع تقرير بخصوصه. وفي هذه الأثناء، أعتقد أنّه من المستحسَن تنبيه (البانيان) بأن لا يقدموا للزعيم أي سُلَف، وأن لا يبرموا أي عقود أخرى لاستئجار الجمارك تمتدّ إلى ما بعد انتهاء عقودهم. سأطلب إصدار أوامر من حكومة الهند حول هذه المسألة في أقرب وقتٍ إذ يُرجّح أن يحاول الزعيم قريبًا تمديد أحد العقدَين أو كليهما.

10. إنّ الوقت الأفضل لإجراء التغيير هو أثناء موسم الركود، أي بين شهرَي أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر. لا أتوقّع حدوث أيّ معارضة فاعلة عند اعتماد النظام الجديد ولكن أعتقد أنّه من المستحسَن تمركز سفينة حربية في البحرين في وقت التغيير وما بعده بفترة قليلة. أعتقد أنّه من الجيد أيضًا تأمين مجموعة صغيرة من الحرس من المشاة المحليّين في وقتٍ مبكر كمرافقة للوكيل السياسي المساعد؛ فمجموعة مرافقة من 25 رجلًا قد تكون مناسبة. سيكون من الضروري تأمين محلّ إقامة لهذه المجموعة ولهذا الغرض سيكون المبلغ المطلوب نحو 2,000 «روبية». سنرفع تقريرًا مفصلًا بالمبالغ التقديريّة بهذا الشأن إذا تمّت الموافقة على الاقتراح.

رصيف ميناء المنامة

خطط البناء

1903 - 1912م

نسخة من رسالة رقم .E.A-2746، مؤرّخة في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1903م[1]

من - وكيل الوزارة في حكومة الهند، القسم الخارجي، سملا،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

1. أنا مكلّف بتأكيد تسلّم رسالتك رقمS.A 7.، المؤرّخة في 15 تموز/ يوليو 1903، التي تحمل طلبًا لموافقة شيخ البحرين على مخطط بناء رصيف ميناء من أجل إنزال الحمولات وشحنها، ولتقديم مسوّدة بالشروط التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء الرصيف، بالإضافة إلى جدول برسوم الرصيف المقترحة.

2. وردًّا على ذلك، أودّ القول إنّ حكومة الهند توافق على الاقتراح، شرط أن يتوقّف حقّ جباية رسوم الرصيف، وذلك ما إذا رأى المعتمد السياسي أن الرصيف أصبح بحاجة للإصلاح في أيّ وقت كان عندما لا يعود ملائمًا للاستخدام لإنزال السلع وشحنها.

3. أودّ الإضافة أنّ البند رقم 3 من شروط بناء الرصيف، ينبغي تعديله من أجل توضيح أنّه يتوجب على مالكي البضائع إخراجها من الرصيف، وإن لم يفعلوا ذلك بعد فترة زمنية محددة، أي 24 ساعة مثلًا، عندئذٍ تُفرَض عليهم غرامة تأخير أولًا، ولا يتحمّل الزعيم أيّ مسؤولية عن أيّ خسارة أو ضرر تلحق بالبضائع ثانيًا.

4. ترى غرفة التجارة في كراتشي، التي تمّت استشارتها بشأن بناء هذا الرصيف، أنّ بناءه سيحسّن التجارة في ميناء البحرين.

---

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2019)، مج 4، ص267.

رسالة رقم 1015، من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، «بوشهر» مؤرخة في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1903م

تم إرسال نسخة إلى مساعد المعتمد السياسي في البحرين من أجل تقديم المعلومات واتّخاذ الإجراءات اللّازمة في ما يتعلّق بالمراسلة التي انتهت برسالته رقم 123 المؤرّخة في 21 حزيران/ يونيو 1903.

أمّا التعديلات التي أجرتها حكومة الهند على الشروط الأصلية، فلا بدّ من شرحها إلى زعيم البحرين.

يجب تثبيت الفترة التي سيتمّ من بعدها فرض غرامة التأخر في تفريغ حمولة السفينة، ونسبة الرسوم المفروضة.

بأمرٍ من

المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]

رسالة رقم 441، مؤرخة
في 24 آب/ أغسطس 1907م، البحرين

من - مبنى الوكالة السياسية،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

سيدي،

1. بالعودة إلى تصديق مكتبك رقم 1632، المؤرّخ في 28 تموز/ يوليو 1907، أُرسل نسخة من الرسالة رقم E.B 2638.، المؤرّخة في 17 تموز/ يوليو 1907، من مساعد وزير حكومة الهند في القسم الخارجي إليكم. لقد تمّ إجراء تحقيق حول بناء رصيف الميناء ودوره في المنامة، وقد تمّت دراسة ذلك في العام 1904. يشرّفني إبلاغك بأنّه لم يُنجَز شيء حتّى الآن في هذا الشأن، نظرًا لأنّ زعيم البحرين كان في ضائقة مالية تمنعه من التفكير بهدوء في التصرف برأس مال رعاياه لتحقيق هدف من هذا النوع؛ ويصعُب عليه التوفيق بين الغايتَين منذ توقّف جباة الجمارك الهنود عن تقديم سِلف له.

2. لقد أُبلغتُ أنّه في بداية العام 1904، جمع الشيخ حمد بن عيسى[1] نحو 5,000

(1) **الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة (1874 - 1942)** هو الابن الثاني لحاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي. ولد في البحرين سنة 1874 وتولى حكم البحرين -حاكم البحرين التاسع- في الفترة الممتدة بين 1923 و1942، وذلك بعد أن تم عزل أبيه من قبل بريطانيا وتنصيبه حاكمًا بدلًا عنه، إلا أنه لم يتسلم الحكم رسميًا إلا بعد وفاة والده الشيخ عيسى في العام 1932. استحدث في عهده منصب مستشار الحكومة وعين (تشارلز بلجريف) كأول مستشار بريطاني في الخليج، وذلك في العام 1926، في دائرة سميت بمستشارية حكومة البحرين. وكانت بريطانيا قد فرضت عليه تعيين مستشار له يعينه كخطوة أولى في تأسيس أول نواة للحكم المحلي الإداري، مقابل توليه منصب الحكم بدل أبيه الشيخ عيسى بن علي. استطاع (بلجريف) أن يحظى بتقدير كبير من الشيخ حمد بن عيسى. وقد بدأ عمله بصفته مستشارًا ماليًا لحكومة البحرين ثم تحول إلى مستشار سياسي وعسكري وقضائي. وقد تمركزت السلطة في يد (بلجريف) فأصبح قائدًا للشرطة، ورئيسًا للقضاة، ومشرفًا عامًا على الدوائر كافةً

«روبية» من أجل البناء، إلّا أنّه أنفق المال لاحقًا بطرقٍ أخرى. وبعد الاحتجاج الذي تسبّب به المشاركون بأموالهم، وعدهم الشيخ بإعادتها على دفعات تبلغ كلٌّ منها 300 «روبية»؛ ولكنّها ما تزال غير مدفوعة.

3. ومرّة أخرى، أُعيدَ طرح مسألة بناء رصيف الميناء للنقاش مؤخّرًا في سياق مسألة التحسينات العامة لترتيبات تفريغ الحمولات. أتمنّى أن يكون ممكنًا تحقيق بعض التسويات النافعة، إلّا أنّه من غير المحتمل أن يُودِع التجّار أموالهم مجدّدًا لدى الزعيم أو أيٍّ من معارفه من أجل هذا الهدف.

يشرّفني أن أكون، سيدي،
خادمك الأكثر طاعةً،
توقيع النقيب (أف. بي. پريدوكس)
المعتمد السياسي، البحرين

كالصحة، والمعارف، والأشغال العامة، والمساحة، والجمارك، والبلديات، والحدائق العامة. وقد بذل (بلجريف) أموالًا ضخمة في حفل تنصيب الشيخ حمد رسميًا في العام 1932 رغم الأزمة الاقتصادية، حيث نشر إعلانًا يدعو إلى البذخ في الصرف على الاحتفال بعيد جلوس الشيخ حمد بن عيسى بن علي، حث فيها على الاحتفال ببهجة وصرف كبير على هذا الحفل. توفي الشيخ حمد في العام 1942 ودفن في مقبرة الرفاع وخلفه ابنه الشيخ سلمان وهو أكبر أبنائه.

رسالة رقم 278 من مبنى الوكالة السياسية، مؤرخة في 29 نيسان/ أبريل 1910م، البحرين[1]

من - النقيب (سي. أف. ماكنزي)، الجيش الهندي، المعتمد السياسي في البحرين،

إلى - المهندس البيئي، «بوشهر».

سيدي،

1. يشرّفني إبلاغك بأنّه جرى تقديم اقتراح في البحرين لبناء رصيف ميناء في المنامة[2] من أجل تسهيل إنزال الحمولات.

الأهداف الرئيسة هي:

أ. تمكُّن المراكب الراسية من إنزال حمولتها، عمليًّا، في حالات المدّ والجزر، وأن تكون جاهزة خلال وقتٍ قصير للعمل مجدّدًا.

ب. الاستغناء عن النظام الحالي الذي يستخدم الحمير لإنزال الحمولة.

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 269.

(2) كان يسمى الفرضة، وهو عبارة عن ميناء ساحلي يقع شمال العاصمة المنامة. وفي العام 1912، تم الاتفاق على بناء رصيف في الميناء لشحن وتفريغ البضائع، كما قرر الحاكم بناء مستودع للبضائع عند الميناء يحتوي على خزينة لحفظ الأموال الواردة، ثم أمر بردم البحر لمد الميناء بفرضة المنامة على مقربة من شارع سوق التجار الحالي. ثم فيما بعد انتقل إلى ما هو الآن شارع باريت، وأخيرًا أخذ مكانه الحالي في العام 1937. وكانت آخر التطورات الرئيسة في الميناء هو تشييد الفرضة الشرقية في العام 1955. وميناء المنامة مشيد على شاطئ مياهه ليست عميقة، ولذا فإن السفن الكبيرة تلقى مراسيها عادة على بعد نحو ثلاثة أميال من ساحل البحر. ونظرًا إلى هذه الحالة الطبيعية، فإن عملية النقل بين السفن الكبيرة والميناء يقوم بها أسطول من سفن النقل والقوارب والزوارق الصغيرة.

ت. منع سرقة المراكب الراسية التي غالبًا ما تبقى كذلك طوال الليل في الوقت الحالي.

ث. قدرة السلطات الجمركية على تفتيش الحمولة من المحرّق ومدن أخرى على رصيف الميناء، ومن ثمّ إعادة شحنها إلى محطتها المقصودة، وتوفير قدر كبير من نفقات استئجار العمّال.

ج. تسهيل تفريغ الحمولة المصدّرة من البحرين.

2. يبدو لي أن هناك ثلاث طرق لتحقيق هذه الأهداف:

أ. بناء رصيف من الصخور المرجانية.

ب. بناء رصيف من الكتل الحديدية.

ت. التفجير من أجل شق ممرّ بعمق ستّة أقدام وعرض 30 قدم وطول 600 ياردة، يُفضي إلى رصيف قصير يمتد من مبنى الجمارك.

بالنسبة إلى الهدفَين (أ) و(ب)، قد أعددتُ [خطة] من خطّين متقاطعين أ - ب - ت {المرفق رقم 1، والمرفق رقم 2} للموقع الأكثر ملاءمة لرصيف الميناء. ستلاحظون أنّ أ - بهو الرصيف الرئيس، في حين أنّ ب - ت هو فقط لحماية مراكب الحمولة في الطقس السيء. ويُشار إلى أنّه لو تقرّر بناء الرصيف على دعائم [حديدية] في الموقع الرئيس للعمل، سيبقى من الضروري تقديم الحماية في الطقس السيء.

3. الحمولات الرئيسة التي سيتمّ التعامل معها هي تلك القادمة على متن سفن بخارية أسبوعية، وأعداد الصناديق التي تحملها [تلك] السفن يبلغ متوسطها نحو 5,000 صندوق. غير أنّه أحيانًا توجد سفينتان أو أكثر في الميناء في الوقت نفسه، لذا يجب تنزيل [الحمولة] بسرعة، وبالحد الأدنى 10,000 صندوق.

أضف إلى ذلك أنّ السفن البخارية [التي تحمل] الأرز تأتي من حينٍ لآخر إلى البحرين محمّلة بما يتراوح ما بين 60,000 إلى 160,000 كيس، وينبغي تقديم المساعدة للتعامل مع هذا الأمر بمعدل لا يقل عن 10,000 كيس في كلّ مرة.

أمّا الحمولة التي تأتي بها السفن المبحِرة سيتمّ إنزالها أيضًا على هذا الرصيف، ولكن عمومًا ما من حاجة كبيرة للعمل السريع، كما أنّ الترتيبات الخاصة ليست ضرورية.

4. أعتقد أن ارتفاع الرصيف يجب أن يكون أعلى بقدَمين من أعلى مستوى للمدّ والجزر، ومن أجل منع التسرّب والرذاذ، يمكن تشييد جدار رقيق أو حاجز خشبي على الجانبين الشمالي والشمالي الشرقي.

طول [الجدار] مبيَّن في المسح التقاطعي.

ينبغي أن يكون الاتّساع كافيًا لاستيعاب خطٍّ مزدوجٍ من السكّة الحديدية، بحيث يبلغ قياسها بوصتين بـ3 بوصات، أو بحسب ما هو مستحسَن في أيّ مكانٍ آخر، بالإضافة إلى أن يكون كافيًا لمشي الحمّالين على الجانبين وبين السكك الحديدية أيضًا. لكنّني أعتقد أنّه لن يكون من الضروري أن تمتدّ السكك الحديدية على طول الجزء الحامي ب - ت، نظرًا لأنّ المسافة قصيرة، كما أنّ هذا الجزء من الرصيف يمكن استخدامه كمكان لتكديس الصناديق. إن رافعة واحدة تكفي حاليًا، ولا بدّ من وجود مكان لتكديس الحزم. يجب أن يكون هناك مكان للتكديس قادر على استيعاب 3,000 صندوق عند النقطة ث في الرصيف. قد يكون من المناسب وجود رافعة أيضًا.

المكان الأخير للتكديس يجب أن يكون عند بداية الرصيف، وينبغي توفير المساحة هنا للتعامل مع عشرة آلاف صندوق؛ ويكفي وجود رافعة واحدة للاحتياجات الحالية.

5. ينبغي أيضًا اتّخاذ القرار بشأن ما إذا كان يجب سحب الشاحنات بواسطة محرّكات بخارية، أو عبر استخدام منحدَر، فلن يكون من المستحسن تحريك الشاحنات بالقوة الجسدية أو سحبها بواسطة الحمير. وعدد الشاحنات المطلوبة للتعامل مع 10,000 صندوق {متوسط الحجم يساوي كيس عادي مملوء، ومتوسط الوزن يبلغ 2 «ماند»[1] كلكتا أو 160 «باوند»} كما أنّ الأمر يتطلّب عملية حسابية.

6. يتقاضى الحمّال 8 «آنات» يوميًّا[2].

يتقاضى البنّاء «روبيتين» و8 «آنات» يوميًّا.

يتقاضى النجّار «روبيتين» و8 «آنات» يوميًّا.

يكلف الصخر المرجاني 6 «روبيات» لكلّ 100 قدم مربّع {في الموقع}.

لا يوجد إسمنت جيد مصنَّع محليًّا، وأي خشب مطلوب ينبغي استيراده. والإسمنت الأقلّ قيمة يمكن تحصيله بقيمة 40 «روبية» لكلّ 100 قدم مربّع. يُحضَرَ الكلس من الهند وتكلفته «روبيتين» و8 «آنات» لكلّ قنطار؛ أمّا الحديد وغيره فلا بدّ من استيراه.

---

(1) ماند وحدة وزن خليجية قديمة، وهو شرعًا 180 مثقالاً، وعرفًا 280 مثقالاً، أو تساوي 57.6 رطلاً معدلًا. وتتغيّر مقادير المَنّ من مكان إلى آخر، حتى في الوقت الحاضر، فهي تراوح ما بين رطلين وزيادة قليلة، أو ما فوق مئة وستين رطلًا للمَنّ الواحد. ففي الهند مثلًا تراوح أوزان المن كالتالي: في بومباي، المن = 28 رطلًا. وفي مدراس = 25 رطلًا. وقد أدخل البرتغاليون هذه الكلمة إلى اللغة البرتغالية تأثرًا بالعرب المسلمين في الهند عندما وصلوا المنطقة غزاة منذ مطلع القرن السادس عشر للميلاد. فأصبح المَنّ يسمى ماو(mao)، أما الإنجليز فقد أدخلوها أولًا باسم مآن (maune)، مع بداية ظهورهم في «سورات» غرب الهند عام 1609، وحصولهم على أول مركز تجاري بها عام 1613. ثم تحولت وحدة الوزن هذه تدريجيًا مع تطور التجارة واللغة التجارية الإنجليزية إلى كلمة ماند (maund)، كما هي مدونة في هذه الترجمة.

(2) كانت العملة الهندية وهي العملة الرسمية في البحرين ودول الخليج تتكون من القطع الفضية والنحاسية المصكوكة في بومباي وكلكتا والأوراق النقدية الصادرة عن الحكومة الهندية، بينما كان كبار التجار والصيارفة المحليون يحتفظون بكميات كبيرة من المصكوكات الذهبية ويستخدمونها لدعم المعاملات التجارية. قيمة الروبية وأجزائها، كل 16 «آنات» تعادل «روبية» واحدة.

معدّل أجرة الشحن يبلغ نحو 11 «روبية» لكلّ طن واحد، ولكن في حال وجود شحنة كبيرة، فلا شكّ في أنّ شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية ستتوقع أن يعود ذلك بمعدلات أفضل. غير أنّ المبلغ يعتمد إلى حدٍّ كبير على حجم الحمولة التي تنتظر شحنها في بومباي وكراتشي.

في حال وجود أي نقاط أخرى تستلزم تقديم معلومات عنها، سأكون مسرورًا جدًّا للاستجابة إليها.

7. إنّ هدفي من مراسلتك هو أنّه نظرًا لمعرفتك ببعض الأشخاص في بومباي أو كراتشي -هم خبراء في هذا الموضوع- يمكنهم إبداء آرائهم كما يمكنهم إعطاء تقديرات، وقد يكونون مستعدّين لبناء الرصيف نفسه أو [تسهيل] تواصلي مع شخص قد يكون مستعدًّا لفعل ذلك. وقد تتمكن من تحصيل المساعدة من خلال القنوات الرسمية.

سأكون ممتنًّا لك ما إذا استشرت المقيم السياسي حول الموضوع.

يشرّفني أن أكون،

سيدي،

خادمك الأكثر طاعةً،

التوقيع [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]

المعتمد السياسي، البحرين

نسخة من رسالة شبه رسمية مؤرّخة في 21 أيار/ مايو 1910م

من - المقدَّم (پي. زد. كوكس)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»[1] ووسام «نجمة الهند»[2]، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر»،

إلى - السيد جيه. دبليو. ستورز (J. W. Storrs)، المهندس المساعد في الخليج الفارسي، «بوشهر».

خلال السنوات القليلة الماضية، لم يتعامل الشيخ الحاكم بحماس مع مسألة مقترح بناء رصيف ميناء في البحرين والجدوى منه بهدف تسهيل عمليات تفريغ الحمولات.

ما إذا أرادت الحكومة التنسيق مع الشيخ، فهو الآن يميل للبحث في المسألة بشكلٍ جديّ، وقد طلب النصيحة حول الموضوع. وقبل التمكّن من تقديم أيّ شيء مفيد له في هذا الصدد، أحتاج لمعرفة المزيد من المعلومات الدقيقة والخاصة بشأن اختيار الموقع وتقدير الكلفة المحتمَلة أكثر من المعلومات التي أملكها كأيّ شخصٍ عادي أو يملكها المعتمد السياسي للاستفادة منها. أُرفق نسخة من المذكّرة التي تضمّ البيانات المتوفرة التي حصل عليها النقيب

---

(1) **وسام نجمة الهند** تم إقراره في شباط/ فبراير من العام 1861. وعلى غرار الأوسمة الأخرى في إنجلترا، يضم هذا الوسام ثلاث فئات: القائد الأعلى الفارس (**G.C.S.I.**)، والقائد الفارس (K.C.S.I.)، والرفيق (**C.S.I.**). ويقسم عدد هذه الأوسمة بين الرعايا الهنود والبريطانيين. كان نائب الملك دائمًا ما يحمل فئة «السيد الكبير» و«الفارس الرئيس القائد الأعلى».

(2) **وسام الإمبراطورية الهندية** لقد أقرت الملكة فكتوريا هذا الوسام في 1 كانون الثاني/ يناير 1878، احتفالًا بحصولها على لقب إمبراطورة الهند. ويضم هذا الوسام 3 فئات، وهو يعتبر أدنى من وسام «نجمة الهند».

(ماكنزي)، وسيكون من دواعي سروري معرفة مدى إمكانية تزويدي بشكلٍ غير رسمي، بالنصائح والتقديرات التقريبية التي قد تشير إلى مشروعٍ ملائم وغير مكلف جدًّا أستطيع طرحه أمام الشيخ.

سأكون ممتنًّا جدًّا لتعاونك في هذه المسألة.

رسالة مؤرخة في 24 كانون الثاني/ يناير 1911م «بوشهر»

إلى - الرائد أس. جي. نوكس (S. G. Knox)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» المعتمد السياسي، البحرين.

سيدي العزيز (نوكس)،

يُرجى مراجعة المراسلة المتعلقة بمسألة رصيف الميناء، التي انتهت بالرسالة شبه الرسمية من (ماكنزي) المؤرّخة في 8 حزيران/ يونيو ردًّا على رسالتي المؤرّخة في 21 أيار/ مايو 1910.

أُرفق نسخًا أرسلها إليكم عن الرسائل[1] المذكورة في الهامش؛ مع الإشارة إلى أنّ الرسالة الأخيرة، من السيد راي (Wray)، تمنحنا معلومات كافية لنقدّمها إلى الشيخ عيسى.

بعد المعاينة الشخصية للموقع، أوصي بأن تكون المقاييس عبارة عن حاجز حجري بطول 870 بوصة مع رصيف حديدي، ذي مقدّمة على شكل حرف تي (T)، وبطول 800 بوصة، والكلفة التقريبية هي 170,000 «روبية».

بالنسبة إلى الفقرة الثالثة من رسالة (ماكنزي) رقم 279، فإنّ تلميحي إلى القرض الحكوميّ، الذي أشار إليه (ماكنزي) إنّما كان مجرّد ملاحظة خلال حوارٍ خاص مفاده بأنّه لو كان المخطط الحكومي أشبه بعملٍ تجاريّ لكانت الحكومة

(1) الرسالة شبه الرسمية إلى السيد (ستورز) المؤرخة في 21 أيار/ مايو؛ الرسالة شبه الرسمية من السيد (ستورز) المؤرخة في 22 أيار/ مايو؛ الرسالة شبه الرسمية إلى السيد (راي) المؤرخة في 27 أيار/ مايو؛ ردّ السيد (راي) رقم**D**-13، المؤرّخ في 8 كانون الثاني/ يناير 1911. (هامش الأرشيف البريطاني)

على استعداد لمنح قرضٍ وفق شروطٍ مناسبة. أمّا الأسس التي ينبغي اعتمادها، فهي كما أفترض على الشكل الآتي:

من المتوقع أن لا تقوم الحكومة بمنح قرضٍ يُنفقه الشيخ عيسى، وقد تكون النتيجة غير مُرضية. وأنا أعتقد أنّ منح القرض يتطلّب الموافقة على شروط عقد مع مهندس بناء والإشراف عليه من قِبَل المهندس المساعد في الخليج؛ كما ينبغي تسديد الأموال على شكل دفعات شهرية أو فصلية قابلة للدفع من المبالغ التي يتم تسلمها من الجمارك أو عبر الشيخ إلى مبنى الوكالة، ومن ثمّ إلى حساب الحكومة.

ستلاحظون من المراسلة القديمة في عهد (جاسكن)، أنّه تمّت استشارة الحكومة سابقًا بشأن كيفية تغطية كلفة رصيف الميناء، وبالتالي لا شكّ في أنّه ستتمّ استشارتها على نحوٍ مماثل في القضية الحالية.

ولهذا يبدو ضروريًّا بالنسبة إليك، شرح تقرير (راي) للشيخ عيسى، واقتراح مقياس للضرائب الإضافية لتسديد الفوائد والتحرر من رأس المال في نهاية المطاف. وإذا لم يكن الشيخ عيسى قادرًا على دفع المال، عندئذٍ اقترح عليه أو حاوِل إقناعه بأن يقترح تنفيذ العمل عبر قرضٍ من الحكومة أو من الخارج بموجب ضمانات مناسبة.

من أجل الحصول على دعم الحكومة لا بدّ من إعداد مخطّط وهو لا يتطلّب منهم أكثر من إشارة بالموافقة أو الرفض.

المخلص لكم،
توقيع (پي. زد. كوكس)

رسالة سرية رقم 602 من مبنى الوكالة السياسية مؤرخة في 1 أيلول/ سبتمبر 1911م، البحرين

من - النقيب دي. ألـ. آر لوريمر. (D.L.R. Lorimer)[1]، الجيش الهندي.

إلى - العقيد (پي. زد. كوكس)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

سيدي،

1. بالنسبة إلى المراسلة التي انتهت بهذه الرسالة الرسمية رقم 474 المؤرّخة في 7 تموز/ يوليو 1911 حول مسألة رصيف المنامة، يشرّفني الإشارة إلى أنّه بعد التطرّق إلى الموضوع شفاهيًّا مرّتين أو ثلاث مرّات أمام الشيخ عيسى، قمتُ أخيرًا بعرض الموضوع خطيًّا عليه.

والآن أُرفق ترجمة الردّ الذي تلقّيته منه.

---

(1) **ديڤيد لوكهارت روبرتسون لوريمر David Lockhart Robertson LORIMER (24 كانون الأول/ ديسمبر 1876 - 26 شباط/ فبراير 1962)** كان عضوًا في الجيش الهندي البريطاني، وهو مسؤول سياسي في الحكومة الهندية البريطانية، ولغوي معروف، وسياسي بريطاني. من العام 1903 حتى العام 1924، كان منتدبًا في الخدمة السياسية الهندية، التي تخدم بشكل عام في الخليج الفارسي. خلال حياته المهنية، شغل عددًا من المناصب بما في ذلك نائب القنصل في عربستان (محافظة خوزستان) 1903 - 1909، والوكيل السياسي في البحرين 1911 - 1912، والقنصل في كرمان وبلوشستان (1912 - 1914 - 1916 - 1917). كان لوريمر المعتمد السياسي في جيلجيت (1920 - 1924). خلال الحرب العالمية الأولى، خدم في القاهرة. تقاعد من الجيش في العام 1927، وتوفي في 26 شباط/ فبراير 1962. انظر:
Emily Overend Lorimer, «Papers of Emily Overend Lorimer, author, editor of 'Basrah Times' 1916 -17, wife of Lt-Col David Lorimer, Indian Political Service 190327- Mss Eur F177 1902 - 1949»,British Library, Asia, Pacific and Africa Collections; Private Papers [Mss Eur F175 - Mss Eur F199], National Archives (UK); Sabine Felmy. Voices of the Nightingale Felmy. Karachi: Oxford University Press, 1997. p. 17.

2. يجري فعليًّا بناء سقيفة العمارة[1]؛ حيث يتمّ العمل بحجارة يصعب قطعها، بالإضافة إلى الملاط وهو ما سيكلّف مبلغًا كبيرًا. أمّا إطار السقيفة فهو مصنوع من الخشب وقد أُحضر من النوع المستعمل من الهند على أقرب تقدير. ورغم أنّ الخشب لا يبدو لي في حالة جيدة إلّا أنّه قد يحقق الهدف منه لبضع سنين.
3. ليس واضحًا ما يفكّر به الشيخ بالضبط حول مسألة الرصيف، ولكن يبدو أنّه على الأقل التزم خلال الأشهر القليلة الماضية بالحديث عنها بصورة عملية أكثر.

يشرّفني أن أكون،
سيدي،
خادمك الأكثر طاعةً،
توقيع النقيب (دي. أل. آر. لوريمر)،
المعتمد السياسي في البحرين

(1) **العمارة** مصطلح يُستخدم في منطقة الخليج للإشارة إلى البناء الذي يضم متجرًا أو مجموعة متاجر صغيرة لبيع المواد الإنشائية عادة، أو البناء الذي يحتوي على مخازن البضائع.

نسخة من ترجمة رسالة مؤرّخة
في 6 رمضان 1389 الموافق لـ 31 آب/ أغسطس 1911 م

من - الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، زعيم البحرين،

إلى - النقيب (دي. أل. آر. لوريمر)، المعتمد السياسي في البحرين.

تحيّة وبعد،

يشرّفني الإقرار بتسلّم رسالتك رقم 1010 المؤرّخة في 30 شعبان 1389، الوافق لـ 25 آب/ أغسطس 1911 حول مسألة الرصيف المقترح في المنامة؛ وقد علمت بالكلفة المحتمَلة للمسألة المذكورة.

أنا جاهز ومستعدّ للمضيّ في بناء الرصيف طالما أنّ الأمر ممكن ويقع ضمن صلاحيتي، وسنبدأ العمل تدريجيًّا، كما فعلنا في موضوع بناء سقيفة العمارة، التي يشارف العمل فيها على الانتهاء إن شاء الله.

وخلال فترة بناء السقيفة، لو أنّ الأشخاص الذين كانوا يعملون على إحضار الأحجار لم يموتوا بسبب الطاعون ومن ثمّ حلول موسم صيد اللّؤلؤ لكان العمل قد بدأ في بناء الرصيف.

لا أنوي تقديم طلب الحصول على قرضٍ من تُجّار البحرين، أو من حكومة الهند لأنّ ذلك قد يرفع من كلفة البناء؛ لذا أقترح أنّه عند انتهاء بناء سقيفة العمارة، يمكن أن نناقش المسألة ونتوصّل إلى تسوية معك بخصوص رسوم الرصيف، وفرض الضرائب على الحمولة؛ وبهذا قد أحصل على مساعدة في مجال نفقات رأس المال. وأدعو الله أنّه مع اكتمال بناء السقيفة نقوم بإنجاز

الرصيف ضمن حدود إمكانياتي وقدراتي وبقدرة الله الذي به تطمئنّ القلوب.
وإذا اقتضت المسألة طلب قرض عندئذٍ سأناقش الأمر معك.

نسخة طبق الأصل
توقيع النقيب (دي. أل. آر. لوريمر)
المعتمد السياسي ممثل جلالة ملك بريطانيا

رسالة سرية رقم 84 من مبنى الوكالة السياسية مؤرخة في 10 شباط/ فبراير 1913م، البحرين

من - النقيب (دي. أل. آر. لوريمر)، الجيش الهندي، المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - المقدَّم السير(پيرسي كوكس)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» ووسام «نجمة الهند» برتبة فارس، المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

سيدي،

1. استكمالًا لرسالتي رقم 603 المؤرّخة في 1 أيلول/ سبتمبر 1911 حول الرصيف المقترح في المنامة، يشّرفني إبلاغك أنّ سيث مهراج (Seth Maharaj)[1] طلب رؤيتي في اليوم التالي لعرض مخطّط قام بإعداده للرصيف؛ وقد قال إنّه كان سيقدّمه للشيخ عيسى ولكنّه ظنّ بأنّ الشيخ لن يكون متحمّسًا للقبول به.

   ذكرت له أنّ هناك مخطّطًا قيد البحث، وقد رفضت الالتزام شخصيًّا بأيّ شيء. إنّ ما قام به من الحديث في المسألة مع الشيخ من دون استشارتي المسبَقة، يبدو لي أنّه أمر قد يُعترَض عليه ولكن بما أنّه أحد مسؤولي الشيخ لذا فإنّ موقفه يبدو مستغرَبًا، ومن المرجّح جدًّا أنّ الشيخ قد عبّر له عن رأيه ولهذا لم أوبّخ {مهراج} مباشرةً.

2. أمّا المخطّط المعروض فهو لرصيف بحري حجري طوله 150 بوصةً وعرضه 75 بوصة إلى البحر من الجدار البحري للعمارة. الجدران الخارجية للرصيف

(1) **سيث مهراج Seth Maharaj** هو أحد مستشاري الشيخ عيسى بن علي، هندي الجنسية. قدم عرضًا لبناء رصيف المنامة البحرين، إلا أن مخططه لم يُعمل به، وتم العمل بالمخطط البريطاني.

تكون مصنوعة على الأقلّ من أحجار صلبة، وسيتمّ ترتيب الجوانب على شكل درجات. ويُزعَم أنّ:

أ. مراكب التفريغ والتحميل متوسطة الحجم ستكون قادرة على الوصول في حالة المدّ والجزر الكامل وكذلك قادرة على تفريغ حمولتها مباشرةً على الرصيف متفاديةً بذلك تحميل الحمولات من المراكب إلى الحمير.

ب. الرصيف سيؤمّن مساحة إضافية لاستيعاب الحمولة.

هاتان النقطتان هما من المآرب الحقيقية فعلًا. يقدّر{مهراج} أنّ الكلفة المحتمَلة تساوي 50,000 «روبية».

3. لا أعتقد أنّ المخطّط سيءٌ بحدّ ذاته وهو أقلّ طموحًا من ذلك المصنوع من الحاجز الحجري والرصيف الحديدي؛ وفي الحقيقة، رغم أنّ المخطّط السابق هو الأنسب للبحرين في الوضع الحالي، إلّا أنّ تنفيذه سيؤخّر بالطبع تنفيذ أي مشروع أكبر لفترة غير محددة.

إنّ غياب أيّ هياكل حديدية سيوفر علينا الكثير من المتاعب والنفقات لاسيما في ظلّ هذا المناخ حيث يصدأ الحديد فورًا خلال مراقبتك له.

4. لم يتحدّث معي الشيخ حول المسألة منذ مراسلتي لك آخر مرّة بشأنها. أودّ معرفة ما إذا كنتَ تؤيّد دراسة المخطط علنيًّا أو عليَّ تجاهله؛ إذ إنّ التحقيقات السريّة مستحيلة.

يشرّفني أن أكون،
سيدي،
خادمك الأكثر طاعةً،
توقيع النقيب (دي. أل. آر. لوريمر)
المعتمد السياسي في البحرين

العلاقات البحرينية مع ابن سعود

نزاع الجمارك 1920م

مذكرة سرّية رقم C-58، مؤرخة في 28 شباط/ فبراير 1920م[1]

من - مبنى الوكالة السياسية، البحرين،

إلى - نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

الموضوع: اعتراض ابن سعود، حاكم نجد وتوابعها[2]، على سياسة شيخ البحرين بفرض ضريبة 5 % {أو ضريبة الاستيراد القصوى} على البضائع المتوجّهة إلى نجد والأحساء، رغم أنّ تلك البضائع لا تغادر أبدًا مركز جمارك البحرين.

1. منذ بضعة أشهر، نشأ نوع من الاستياء لدى تجّار نجد والأحساء الذين يمتلكون فروعًا في البحرين، وذلك بسبب ما يسمّونه الرسوم الجمركية غير المنصِفة التي تُجبى بموجب أوامر الشيخ عيسى على البضائع والأطعمة التي يتمّ إنزالها من السفن البخارية [التابعة لـ] شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية في مبنى جمارك البحرين لترُسَل إلى العقير والقطيف، وهي موانئ الأحساء ونجد. بلغ هذا الاستياء أوجّه حيث قدِم إلّي وفدٌ يضمّ ممثّلين عن عائلات البسّام، والقصيبي، والحوّاس[3]، وقد أبلغتُ الوفد عبر التاجر البحريني، السيد يوسف كانو، حامل

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 301.

(2) **الملك عبد العزيز بن سعود** كان يطلق عليه حاكم نجد والحجاز قبل أن يتغير اسمه لملك المملكة العربية السعودية سنة 1932.

(3) **النجادة** هم مجموعة أسر تجارية، وأبناء بعض القبائل العربية الذين قدموا إلى البحرين من نجد واستوطنوها في عهد الشيخ عيسى ابن علي (1869 - 1932). ومن أشهر الأسر التجارية النجدية في البحرين: القصيبي، والبسام، والعجاجي، والصبيب، والذكير، وكان يمثلهم وجهاء عائلة القصيبي آنذاك. انظر: الخيري، ناصر، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تحقيق بشير زين العابدين، ص 361.

وسام «الإمبراطورية البريطانية»، ووسام «قيصر الهند»، ووسام (K.S)، أنّني لم أقترح اتّخاذ أيّ إجراء إلّا عندما يقوم ابن سعود بطرح المسألة بنفسه. حصل ذلك في أوائل شهر كانون الثاني/ يناير الماضي؛ أمّا الطابع الفعلي لشكوى الوفد فكان على الشكل التالي:

«كان الشيخ عيسى يفرض ضريبة قيمية بنسبة 5% على البضائع التي تدخل إلى البحرين، سواء أكانت من الهند أو أيّ مكانٍ آخر، لتُرسَل إلى الأحساء ونجد، مساويًا بذلك بين هذا النوع من البضائع وتلك التي تدخل الجزُر البحرينية.

وحتّى العام 1917 كان الشيخ عيسى معتادًا على فرض ضريبة الـ5 % فقط على البضائع التي تغادر مبنى الجمارك وتدخل إلى البحرين نفسها.

وكان معتادًا على فرض ضريبة قيمية بنسبة 2.5 % على البضائع المرسَلَة والمتوجّهة إلى البرّ الرئيس، علمًا أنّ مثل هذه البضائع لا تغادر أبدًا مستودعات مبنى الجمارك بل يُعاد شحنها في أقرب وقت بواسطة مركب محليّ. ضريبة الـ2 % هذه كانت مفروضة بالإضافة إلى ضريبة إيجار الأرض [أرضية] على جميع البضائع الموجودة في مخازن الجمارك.

وفي العام 1917، واحتجاجًا على أنّ ظروف الحرب قد أدت إلى انخفاض إيرادات الجمارك إلى حد كبير، فرض الشيخ عيسى فجأةً ضريبة كاملة بنسبة 5 % على جميع البضائع التي تنزل على رصيف الجمارك، سواء أكانت تلك البضائع ستدخل إلى البحرين أو سيتمّ نقلها فقط من السفن البخارية إلى مراكب محلية.

وما تزال هذه الضريبة سارية المفعول.

يعتبر تجّار نجد والأحساء والقطيف هذه الضريبة غير منصفة أبدًا ولا سابقة لها ويرجون إلغاءها».

يبدو أيضًا أنّ شكاوى مماثلة ومتنوعة وصلت إلى مبنى الوكالة على عهد المعتمد السياسي السابق، ولكن من دون جدوى نظرًا لأنّ ابن سعود كان منخرطًا جدًّا

بتنظيم إدارته وتسوية المسألة، ناهيك عن مشاكله مع الشريف حسين[1]؛ وهكذا تمّ التراجع عن المسألة.

2. يبدو أنّ ابن سعود بالتأكيد قد أخذ المسألة على عاتقه، وأرسل مؤخّرًا إلى الشيخ عيسى {رسالة مؤرّخة في 18 كانون الثاني/ يناير1920} طالبًا منه بطريقة وديّة توضيح أسباب فرض ضريبة 5% على تجّار نجد على البضائع العابرة مساويًا بذلك بينها وبين البضائع التي تدخل إلى البحرين. طلب ابن سعود أيضًا تخفيض الضريبة مجدّدًا إلى 2.5 % كما كانت في السابق، وفاءً للصداقة القديمة بينهما. لم يردّ الشيخ عيسى على هذه الرسالة، وعندما سمع أنني سأغادر إلى الأحساء طلب منّي محادثة ابن سعود حول المسألة. وفي الوقت نفسه، أبلغني بالأسباب الخاصة وراء فرض الضريبة.

3. مضيتُ إلى الأحساء في 29 كانون الثاني/ يناير وهناك طرحت المسألة مع ابن سعود. عبّر ابن سعود بنبرة قاسية عن الطريقة التي يُعامِل بها شيخ البحرين رعاياه في السنوات الأخيرة، كما ذكر أنّ المحاولات الوديّة لجعل الشيخ عيسى يتصرّف باحترامٍ مع أهاليه قد فشلت بالكامل. ولهذا طلب الآن رسميًّا أن تحسم حكومة جلالة الملك مسألة الخلاف بينه وبين الشيخ عيسى، علمًا أنّ الشيخ عيسى كان بمثابة الأب لابن سعود في الماضي، وبدل أن تنشب بينهما

(1) حسين بن علي الهاشمي مؤسس المملكة الحجازية الهاشمية وأول من نادى باستقلال العرب من حكم الدولة العثمانية. ولد في إسطنبول سنة 1270هـ 1854م حينما كان والده منفيًا فيها. قاد الثورة العربية الكبرى متحالفًا مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية لجعل الخلافة في العرب بدل الأتراك في 1916 ولقب بملك العرب. اشتد التوتر بينه وبين ابن سعود، فأقبلت جموع ابن سعود وجيوش حلفائه من الإخوان إلى مدينة الطائف، وتفوقوا على جيش الحسين المرابط فيها بعد انضمام خالد بن منصور بن لؤي الهاشمي وتعاونه مع ابن سعود، واحتلتها. وسرى الذعر إلى مكة، فاتصل بالقنصل البريطاني في جدة الذي أجابه بأن حكومته قررت الحياد. واجتمع بجدة ببعض ذوي الرأي من أهلها ونصحوه بالتخلي عن العرش لأكبر أبنائه علي بن حسين ففعل وذلك لكي يقوم بدعم ابنه من الخارج وهذا ما حصل فعلًا، فقد ذهب للعقبة وصار يرسل المال لابنه لحرب ابن سعود، كما كان لسادن الكعبة عبد القادر بن محمد الشيبي دور عظيم في تخذيل أهل مكة عنه، واستمالتهم لابن سعود. انظر: الريحاني، أمين، ملوك العرب، ص67.

حربٌ كلامية، فضّل أن يرفع المسألة أمام حكومة جلالة الملك وتسويتها في الحال ولمرّة واحدة. أضف إلى ذلك أنّه طلب فقط أن تُطبَّق في البحرين أنظمة الجمارك كما هي معروفة في الدول المتحضّرة؛ وبحسب علمه لا توجد ضريبة جمركية على البضائع العابرة في أنحاء العالم، أي تلك البضائع التي لا تغادر مركز الجمارك بل يُعاد تصديرها من دون الدخول إلى الدولة التي نزلت فيها. بعد ذلك بعث لي ابن سعود، بشكلٍ رسمي، رسالته «أ» {مرفق نسخة منها}، وذلك في 7 شباط/ فبراير 1920. وفي الوقت نفسه طلب منّي إرسال طلب إلى السلطة العليا الإصدار الأوامر حول المسألة.

4. ومن أجل التوضيح، سأذكر أدناه وجهات نظر كلّ من الشيخ ابن سعود والشيخ عيسى.

قضية ابن سعود

أ. يعترض، باعتباره عملًا ظالمًا ومخالفًا للسوابق كلها، على ما قام به الشيخ عيسى من أخذ ضريبة جُمركية كاملة على البضائع الخاصة برعايا ابن سعود التي يتمّ تنزيلها من السفن إلى مرسى الجمارك البحرينية ولكنّها تكون متوجّهة إلى الأحساء ونجد لا إلى البحرين. إنّ مثل هذه البضائع لا تغادر أبدًا ساحة الجمارك بل تبقى هناك إلى حين نقلها عبر مركب محلّي إلى العقير أو القطيف {ويكون ذلك بعد أسبوع أو أسبوعَين}.

ب. يطالب بأنّ يتم اتخاذ القرار بناءً على الأعراف الدولية.

ت. لا يعترض بالطبع على زيادة الضريبة على رعاياه، الذين يدفعون النسبة الكاملة 5 %، على البضائع التي تدخل إلى البحرين، والتي تكون مرسلَة إليها.

ث. المسألة قضية عدالة مشتركة وهو نفسه لا يأمل بأن يستفيد بأي شكل من الأشكال؛ والمسألة برُمّتها تتعلّق بالتعامل مع رعاياه على أساس المساواة. فعلى سبيل المثال، ينبغي على أحد رعايا نجد، الذي يجلب البضائع من بومباي إلى الأحساء، أن يدفع في هذه الأيام النسبة التالية:

5 % ضريبة استيراد في البحرين؛

2.5 % ضريبة أرضية في البحرين؛

5 % ضريبة استيراد ثانية في العقير.

وبالتالي فقد يدفع رعاياه ضريبة بنسبة 15 % على السلَع كلها قبل وصولها نهائيًّا إلى أراضي نجد.

ج. يوافق ابن سعود على أنّه ينبغي جباية ضريبة 5 % فقط إذا عبرت البضائع من الجمارك إلى البلد.

ح. أمّا حجّة الشيخ عيسى بأنّه لا يحقّ لابن سعود فرض ضريبة بنسبة 8 % في العقير أو القطيف فهي ليست بحجّة؛ كما أنّ ابن سعود لن يحلم أبدًا بفرض ضريبة على الحمولة في ميناءَيْ العقير أو القطيف اللذين تتوجّه البضائع منهما إلى قطر، مثلًا، في نهاية المطاف.

وقد اعتاد الأتراك في السابق فرض ضريبة استيراد بقيمة 10 % أثناء استيلائه [ابن سعود] على الأحساء، وقد خفّضها ابن سعود إلى 8 %، وهو يأمل تخفيضها أكثر عندما تصبح موارده المالية بحالة أفضل؛ بالإضافة إلى أنّ هذا الوضع الجديد ناجم عن الإهمال والفقر والفوضى؛ وهو يناضل لتنظيم إدارة الجمارك ومضطرٌ حاليًا لفرض ضريبة استيراد عالية.

أ. يعترف أنّ الضريبة في السابق كانت 5 % على جميع البضائع القادمة إلى البحرين و2.5 % على البضائع التي تمرّ عبر البحرين {النقل من سفينة إلى أخرى} متوجّهة إلى نجد ومناطق أخرى[1].

ب. في العام 1916، وجد أنّه بسبب قيود الحرب والتجارة الضعيفة عمومًا كانت عائدات الجمارك تتراجع؛ وبالإضافة إلى الزيادة العامة في كلفة العيش فقد كان من الضروري زيادة الضريبة. لذا أمر بفرض ضريبة جمركية كاملة بنسبة 5 % على كافة البضائع التي تنزل على رصيف مينائه سواء أكانت مرسَلَة إلى البرّ الرئيس أو لا.

ت. يعتبر أنّ من حقّه فرض الضريبة الجمركية التي يريد، بشرط ألّا تتجاوز نسبة الـ 5 % بحسب ما هو متّفق عليه عبر معاهدة مع حكومة جلالة الملك، {وعندما سُئِل عن رقم المعاهدة وتاريخها أشار إلى البند الرابع من معاهدة رقم 5 في الصفحة السادسة من قسم المعاهدات والإجـراءات المعمول بها بين حكومة جلالة الملك وحاكم البحرين -مرفق نسخة منها}.

ث. يشكو من أنّ ابن سعود يفرض ضريبة 8 % على رعاياه عند إحضار البضائع إلى العقير والقطيف، وأنّه لهذا السبب لا يحقّ لابن سعود التذمّر من دفع رعاياه الضريبة الكاملة على البضائع التي تستخدم إدارة جمارك البحرين كمخزن لها حتّى لو لم تدخل تلك البضائع إلى البحرين.

(1) باستثناء البضائع الموجودة في الرُزَم والتي تُقدَّر الضريبة عليها بنحو 15 «روبية» لكلّ رزمة. (هامش الأرشيف البريطاني)

ج. ما إذا عاد الشيخ عيسى إلى اعتماد ضريبة الـ2.5 % التي كانت سارية المفعول قبل العام 1916 فهو يخاف من انخفاض عائداته بشكلٍ كبير ولا يمكنه تحمّل الخسارة.

ح. وبعد محادثة كلا الطرفَين، الشيخ عيسى وابن سعود، بشكلٍ كامل حول المسألة، أعتقد أنّ الشيخ عيسى على خطأ للأسباب التالية:

1. لا علاقة للمعاهدة التي تحدّث عنها بالقضية وهي تتعلّق بالرعايا البريطانيين فقط.

2. أعتقد أنّ قسم الجمارك في جميع أنحاء العالم لا يفرض ضريبة استيراد على البضائع إلى حين عبورها فعليًّا من مركز الجمارك إلى البلد المرسَلة إليه.

أضف إلى ذلك أنّ شكواه من انخفاض عائداته الجمركية بشكلٍ كبير ما إذا توقّف عن اعتماد الضريبة المفروضة حديثًا هو أمرٌ صحيح تمامًا، لكنّه لو كان حاكمًا جيّدًا وقام بمحاولات ليحكم على نحوٍ مناسب لكان علم أنّ بمقدوره زيادة عائداته بالوسائل المشروعة التالية:

أ. إحصاء عدد المراكب المحلية وفرض الضريبة عليها.

ب. فرض الضريبة على مراكب صيد اللّؤلؤ.

ت. بيع بعض بساتينه التي لا تُعدّ ولا تُحصى إلى السكّان ومن ثمّ فرض ضريبة منتظمة على التمور.

ث. بيع الأراضي الصالحة لزراعة القمح والشعير وبالتالي الحصول على عائدات منتظمة من الأراضي.

ج. الزراعة ومصائد السمك.

ح. ضريبة على الماشية والجمال.

ناهيك عن مختلف الضرائب البلدية التي يحقّ لكلّ بلديّة جبايتها؛ إلّا أنّ أيًّا من مصادر العائدات أعلاه لا يُستفاد منها، فضلًا عن أنّ عائدات الأرض أو التمور أو العائدات البلدية هي أصلًا غير موجودة وذلك بسبب السياسة الانتحارية التي ينتهجها الشيخ بمنعه أي شخص من امتلاك أي أرض سواه. والنتيجة، تبقى الجزيرة بحالة تنظيم سيئة جدًّا، وتفسد العقارات الخاصة بسرعة من دون كسب أيّ عائداتٍ منها. ويبقى هناك «الرسوم الجمركية»، فمن الناحية العملية يكسب الشيخ عيسى كامل مدخوله من هذا المصدر؛ ولكن مجدّدًا يبدو أنّه غير قادر تمامًا على تنظيم حتّى مركز جماركه. وبحسب تقديري، أعتقد أنّه ينبغي على جماركه أن تنتج نحو 15 إلى 20 مليون «روبية» سنويًّا بينما هي في الواقع تحقّق من 7 إلى 10 مليون «روبية». أمّا النقابة التي تدير الجمارك فلا بدّ من تحميلها مسؤولية ما يحصل من عجز.

أوصي أيضًا بإيقاف هذا النزاع الوشيك قبل أن يتطوّر ويغدو نزاعًا دائمًا؛ يتصوّر ابن سعود حاليًا أنّه محاط بالأعداء والكلّ يحاول نهبه بطريقة أو بأخرى وهو يرى نفسه وكأنّه اللّبوة التي ينهبها أشبالها. وما لاحظته مؤخّرًا هو تصميمه على تحقيق ما يسمّيه العدالة لرعاياه؛ وما إذا فشل في تحصيل شيءٍ من هذه الشكوى فسيجعله ذلك أكثر حدّة ممّا هو عليه الآن. أمّا انتقامه فسيقتصر على حظر الماشية والتمور في حين أنّ السياسة الغبية للشيخ عيسى الذي لا يُحسن التمييز لن ترتدّ إلّا عليه. أمّا حكومة جلالة الملك، فلا يمكنها القبول برؤية نزاعٍ ينشب بين ابن سعود وحاكم البحرين، جاره الشرقي. أوصي أن يُطلَب من الشيخ عيسى إلغاء الضريبة الزائدة، مع بقاء ضريبة الـ15 «روبية» لكلّ رزمة حاليًا، وأن يعود إلى النظام الضريبي بنسبة 2.5 % الذي كان

قائمًا قبل العام 1916. وإذا أراد كسب المزيد من العائدات فالفرصة سانحة، وينبغي إخباره بوجوب تحسين نظام حكومته وفرض ضرائب أخرى بوسائل مشروعة وليس على حساب الدول المجاورة له، الذين هم أيضًا أصدقاء حكومة جلالة الملك.

توقيع الرائد [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]

حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»،

المعتمد السياسي في البحرين

ملاحظة: من الضروري التوضيح أنّ ابن سعود يطلب عدم فرض ضريبة على البضائع المنقولة، باستثناء «الأرضية» أو إيجار الأرض. وبالتالي لن أذهب في اقتراحاتي أبعد من ذلك رغم أنّه سيظهر أنّ رأي ابن سعود هو الصائب مبدئيًّا.

ترسل نسخة إلى المفوّض المدني، بغداد

ترجمة رسالة مؤرّخة
في 17 جمادى الأولى 1338 {8 شباط/ فبراير 1920م}

من - الشيخ السّير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، حامل وسام «نجمة الهند» برتبة فارس، حاكم نجد وتوابعها،

إلى - الرائد إتش. آر. پي. ديكسون (M. R. P. Dickson)[1]، حامل وسام «نجمة الهند»، المعتمد السياسي في البحرين.

تحيّة وبعد،

لقد أبلغتُ جنابكم برسالة الشيخ عيسى المحترم حول الرسوم الجمركية. صحيحٌ أنّني كتبتُ إليه نظرًا لأنّه يتوقّع منّي ذلك في مثل هذه الحالة، منبّهًا

---

(1) **هارولد ريتشارد پاتريك ديكسون (1881 – 1959) Harold Patrick Richard Dickson** كان ضابطًا استعماريًّا بريطانيًّا في الشرق الأوسط من العشرينيات حتى الأربعينيات. كتب عددًا من الكتب حول الكويت. ولد في بيروت، لبنان، وأُخذ إلى سوريا حيث كان والده قنصلًا. خدم (ديكسون) في منصب المعتمد السياسي في البحرين في العامين 1919 - 1920. عُيِّن وكيلًا سياسيًّا بريطانيًّا في الكويت وبقي في ذلك المنصب حتى عام 1936. نُشرت بعض التقارير التي كتبها في كتاب «المذكرات السياسية للعالم العربي: الخليج الفارسي 1904 – 1965». وقال الناشر: «ربما المساهم الأكثر تميزًا في هذا المجلد هو المقدم (إتش. آر. پي. ديكسون) الذي كتب بإسهاب في العشرينيات والثلاثينيات حول رحلاته إلى السعودية، ولقاءاته مع الحكام، وحول جميع المكائد والإشاعات التي تندرج أحيانًا ضمن جمع المعلومات الاستخباراتية السياسية». وبعد تقاعده من مهامه السياسية، عمل في شركة نفط الكويت. انظر:

William Tracy (Nov/Dec 1972). «A Talk with Violet Dickson». Saudi Aramco World; Anon. «Bahrain: British political agents», Fiona Venn (2000). A Struggle for Supremacy? Great Britain, the United States and Kuwaiti Oil in the 1930s (PDF). Exeter University Department of History Working Paper Series.

إلى أنّه ينبغي عليّ مراجعته مباشرةً ومن ثمّ يقوم هو بتسوية الأمور في ما بيننا.

ونظرًا لأنّه بمثابة أبي وقد وعدتُه بالتواصل المباشر معه في قضية من هذا النوع، لذا فقد راسلته في هذا الشأن؛ كنتُ أنوي بدايةً إعلامك بالمسألة في وقتٍ لاحق، وعندما كتبت الرسالة إلى الشيخ عيسى قمتُ في الوقت نفسه بكتابة رسالة إليك أيضًا عبر عبد العزيز القُصيبي[1] طالبًا منه إبلاغ جنابك بنتيجة تواصلي مع الشيخ عيسى. والآن أشكر الله أنّ الهدف سيتحقّق إذ إنّك ستكون الوسيط في هذه القضيّة.

(1) **عبد العزيز بن حسن بن عبد الله القصيبي (1876 - 1953)** ولد عبد العزيز بن حسن القصيبي في العام 1876، في حي النعائل بمدينة الهفوف بالمملكة العربية السعودية، ويعود نسب جده «عبد الله» إلى بلدة (القصب) في نجد التي نشأ فيها. وعهد إليه أمير حريملاء بمهمة جمع الزكاة من فلاحي المنطقة، وقد كان من عادة أهل نجد أن ينسبوا الرجل إذا لم يكن من أهل البلدة إلى البلدة التي قدم منها، فصار عبد الله يعرف بـ «القصيبي»، ومن هنا نشأت التسمية للعائلة توجه أبوه وعماه (محمد وحسن) إلى ساحل الخليج العربي في العام 1885 تقريبًا، واستمر عملهم في رعي الإبل ونقل البضائع من ميناء العقير إلى الهفوف. وارتحل محمد -الأخ الوحيد المتعلم بين الثلاثة- إلى البحرين، حيث يزدهر صيد اللؤلؤ، كما يوجد هناك مقر للحكومة البريطانية في الخليج، وقد عمل محمد مع تاجر كبير من الأحساء يُدعى عبد الرحمن بن عيدان، وبتشجيع منه، بدأ يؤسس لتجارة خاصة به. يعود أول لقاء بين عائلة القصيبي والملك عبد العزيز بن سعود إلى العام 1906، إلاّ أن ضم الملك عبد العزيز إقليم الأحساء فيما بعد كان بداية العلاقة المتميزة بين الملك وأبناء القصيبي. تعززت العلاقة كثيرًا بين أسرة القصيبي والملك عبد العزيز، وصاروا ممثلين له في البحرين، وتولوا بعض المهام من خلال مكاتبهم في بومباي والبحرين، حيث كان دور آل القصيبي هو تمثيل ابن سعود في البحرين. وبدأت العائلة تنفذ مهمات مختلفة لصالح حكّام نجد عن طريق مكاتبها في البحرين وبومباي في العام 1908، وأصبحت عائلة القصيبي هي الوسيط في الاتصال الدبلوماسي بين ابن سعود والبريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى. كان للقصيبي صلة وثيقة بحاكم البلاد الشيخ عيسى بن علي والشيخ حمد بن عيسى، وكان له دور كبير ومهم في أحداث أيار/ مايو 1920 المعروفة بحادثة النجادة. تولى القصيبي الكثير من المناصب الحكومية كتعيينه عضوًا في مجلس إدارة بلدية المنامة منذ العام 1920، وتعيينه عضوًا في مجلس إدارة التعليم الخيرية بمدرسة الهداية الخليفية، كما عُين عضوًا بالمجلس التجاري. برز دور القصيبي في كونه ممثل الملك عبد العزيز آل سعود في البحرين عام 1920، كما كان كبير رجالات النجديين في البحرين، والمتحدث الرسمي عنهم. وقد كرمته بريطانيا بمنحه وسام برتبة «خان بهادور». توفي في العام 1953. انظر: الخاطر، مبارك، مضبطة المشروع الأول للتعليم الحديث في البحرين، 1919 - 1930، ط 2001، ص 112.

تتمثّل شكواي ضدّ الشيخ عيسى في أنّه لا يحقّ له فرض ضريبة على نقل الحمولة التي تنزل في البحرين ومن ثمّ يُعاد تصديرها إلى المناطق التابعة لي وهي العقير، والقطيف، وجُبَيل، حيث تُفرض الأرضية {إيجار الأرض} فقط. ولكن له الحقّ كله في فرض ضريبة على البضائع التي يُدخلها رعاياي ويبيعونها هناك كأيّ بضائع أخرى يستوردها تجّار بحرينيون إلى البحرين. وقد أخبركم سعادة الشيخ أنّني كنت أفرض ضريبة على بضائع رعاياه الذين يستوردون السلع إلى مناطقي وبالطبع لا يدخل أيّ شيء إليها ولا تُباع فيها، ولهذا يحقّ لي فرض الضريبة تمامًا كما يحقّ لسعادته فرض الضريبة على البضائع التي تدخل أراضيه ويبيعها رعاياي هناك؛ ولكن لا يحقّ لي على الإطلاق فرض أيّ ضريبة على البضائع، التي تنزل إلى شواطئي بهدف نقلها من سفينة إلى أخرى، باستثناء أخذ إيجار الأرض. أمّا إذا كان سعادته يستند في حجّته على ما كان قائمًا أيّام الأتراك فهؤلاء لم يكونوا منصفين تجاه رعاياهم أو تجاه الناس عمومًا.

بالنسبة إليّ، لم تتمّ تسوية الأمور بيني وبين الشيخ عيسى، والضريبة المفروضة على بضائع رعاياي هي ضريبة غير منصفة ومخالفة للأنظمة وهو ما لا أوافق عليها ولن تقبل به الحكومة البريطانية العلية، وحضرتك وكيلي لتمثّلني في هذه القضية بما يتوافق مع القوانين والأنظمة الحالية.

مذكرة سرّية رقم C-72، مؤرخة في 18 آذار/ مارس 1920م، البحرين

من - مبنى الوكالة السياسية، البحرين،

إلى - نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

بالإشارة إلى برقيّتك رقم 555 المؤرّخة في 10 آذار/ مارس 1920، حول موضوع تخفيض الرسوم الجمركية على «نقل» البضائع في البحرين، بموجب تعليماتك التي أرسلتها إليّ في البرقية المذكورة أعلاه، قمتُ أمس بزيارة رسمية إلى الشيخ عيسى وناقشتُ معه المسألة وفق الأسس التي اقترحتَها أنت؛ وقد كان الشيخ حمد حاضرًا في اللّقاء وكنتُ دقيقًا في مقاربتي للمسألة بطريقة وديّة قدر الإمكان، وبعد إبلاغهما أخبرتني به قمتُ بما كنت متحمسًا بشأنه بصفتي مستشارًا وديًّا؛ كما أنّني ركّزتُ على مسألة أنّ ابن سعود كان أيضًا أحد أصدقاء حكومة جلالة الملك، وهو ناشدك تسوية المسألة، وقد تعهّدتَ النظر في المسألة من ناحية حيادية، وأي نصيحة قدّمتَها لم تكن متحيّزة أبدًا. وقد ذكرتُ أنّ ابن سعود قد اشتكى من أنّ الاعتيادي في موانئ العالم كلها هو فرض الحد الأدنى من الرسوم الجمركية على نقل البضائع، فالضريبة في البصرة مثلًا 1% فقط، وفي بومباي أعتقد أنّها 0.5 %.

ومنذ بداية محادثتي، لاحظتُ أنّ الشيخ عيسى مقتنع برأيه رغم أنّ الشيخ حمد فعل كلّ ما بوسعه لإقناع والده بتبنّي موقف معقول؛ وبعد أن سمح لي الشيخ عيسى بقول ما لديّ، ردّ بأنّه في أيّ حالٍ من الأحوال لن يقبل بتخفيض النسبة الحالية من 5 % إلى 2.5 % من أجل إرضاء ابن سعود، الذي بدوره قد

يتصرّف وفق ما يُرضيه، إلّا أنّ الشيخ عيسى رفض أن يُملي عليه حاكمٌ آخر ما ينبغي أن يفعله في إدارة شؤونه الخاصّة. ولهذا كان من غير المجدي الطلب منه تخفيض رسومه الجمركية لمجرّد إجراء تسوية وديّة بينه وبين ابن سعود. كما أنّه أعاد التذكير بتخفيضه لرسوم النقل في السابق حين استولى ابن سعود على الأحساء في العام 1913، وأنّه فعل ذلك من تلقاء نفسه لجذب التجارة إلى البحرين؛ إلّا أنّه أنكر تأثّره بك بأيّ حالٍ من الأحوال. وعلى نحوٍ مماثل، عندما تحقّق هدفه عاد ورفع النسبة إلى 5 % مجدّدًا وذلك من تلقاء نفسه أيضًا ولأنّه من «حقّه» فعل ذلك. أضف إلى ذلك أنّ الشيخ عيسى سيوافق على تخفيض رسومه الجمركية على نقل البضائع في حالة واحدة فقط، إذا تلقّى أمرًا رسميًّا منك لفعل ذلك؛ وفي تلك الحالة لن يقبل الأمر بابتهاجٍ وانطلاقًا مما يقال {على عيني وعلى راسي}، بل كما قال إن «شرفه» لن يكون متضرّرًا إذ لن يكون بمقدور ابن سعود أن يتبجّح عليه ويدّعي أنّ الشيخ عيسى خفّض الرسوم الجمركية خوفًا منه. ينبغي أن يصدر مثل هذا الأمر عن الحكومة، بحيث يفهمه الجميع ولا يستطيع أي حاكم عربي مناقشته معها.

وعلى ضوء الموقف المذكور أعلاه، أعتقد أنّ الخطة الأنسب هي أن تكتب رسالة إلى الشيخ عيسى على الشكل التالي ما إذا وافقت على الاقتراح. ومفاد الرسالة أنّك علمتَ بأنّ الشيخ عيسى قام خلال الحرب ومن دون مراجعة المعتمد السياسي برفع الضريبة الجمركية على نقل البضائع من 2.5 % إلى 5 % وهو مخالف للتسوية القائمة بينه وبينك في العام 1913، وأنّ هذه الزيادة ليست منصفة ولا تتوافق مع ضرائب الجمارك عمومًا. أضف إلى ذلك أنّ ابن سعود، وهو أيضًا صديق حكومة جلالة الملك، قدّم شكوى رسمية ضدّ ما وصفه بالظلم الذي يلحق برعاياه المقيمين في الأحساء والبحرين، وقد ناشدك التدخّل لتسوية المسألة، وأنّك بعد التفكير قرّرت أنّ الشيخ عيسى هو المخطئ وأنّه ينبغي عليه تخفيض الرسوم الجمركية مجدّدًا إلى 2.5 % على البضائع جميعها باستثناء

البضائع التي تُباع بالقطعة بحيث يستطيع الاستمرار في فرض نسبة 15 «روبية» على الصندوق الواحد {استنادًا إلى الشيخ عيسى فقد خفّض هذه الضريبة إلى 4 «روبيات» للصندوق الواحد في العام 1913}.

غير أنّني أقترح عليك أن تضيف على رسالتك ما يلي كنوعٍ من التنازل «الساخر»، وذلك لتعزيز السلطات الجمركية المحلية:

أ. ينبغي إرسال بضائع البرّ الرئيس كلها التي تنزل في البحرين إلى ميناء المحطة المقصودة عبر البحرين.

ب. لا يُسمح للبضائع التي ترسَل بهذه الطريقة، أن تُحوَّل إلى البحرين من دون موافقة الحاكم أو المعتمد السياسي.

ت. يُسمَح للبضائع المنقولة أن تبقى فقط في مركز الجمارك مدّة 20 يومًا وينبغي بعد ذلك إعادة شحنها إلى المكان المقصود وما إذا تخطّت تلك المدّة عندئذٍ ينبغي دفع ضريبة كاملة بنسبة 5 %.

ث. أعتقد أنّ الطريقة الوحيدة لجعل الشيخ عيسى يتحرّك في هذه المسألة هي صدور أمر مباشر منك حول أي نقطة من النقاط الواردة أعلاه؛ ولسوء الحظّ، هو الآن خاضع لولده الثالث الشيخ عبد الله مدعومًا بداهيته [داهية الشيخ عبد الله] جاسم الشيراوي {وقد رافق الشيخ عبد الله إلى إنجلترا}، ومنذ عودتهما لوحظ تغيّرهما إلى الأسوء على نحوٍ ملحوظ. كما أنّ التقارير الرسمية تظهر أنّ الشيخ عبد الله كان يقدّم الكثير من الوعود قبل عودته إلى الوطن، إلّا أنّ الوضع مغاير الآن وهو ما أتوجّس منه. ترتكز سياسة عبد الله وجاسم هذه الأيام على تحرير نفسيهما من السيطرة البريطانية، حيث يرفضان النصائح كلها، وهما لا يتعبان من محاولاتهما جعل الشيخ عيسى يتبنّى موقفًا مماثلًا. أمّا الكلام الغريب عن «حقوق الشعوب

الصغيرة» الذي ترسّخ في ذهنيهما في الوطن فهو أساس المشكلة؛ وأنا أعتقد أنّ التأثير الخبيث لجاسم على عبد الله يسبّب ضررًا كبيرًا، لاسيما ما إذا كان ينوي إبعاد الشيخ عيسى وإفساد الحالة الوديّة القائمة بين الحاكم والمعتمدين السياسيين المتعاقبين في الماضي.

أعتقد أنّ الفرصة مؤاتية في الوقت الحاضر لإثبات أنّنا لا ننوي تحرير قبضتنا من على شؤون البحرين كما أنّنا لن نتعامل بظلم على حساب زعماء آخرين أصدقاء لنا.

وأخيرًا، إنّ صدور أمرٍ منك لتسوية المسألة والعلم بأنّني مدعوم سيلقى ترحيبًا كبيرًا على المستوى المحليّ، لاسيما ممّن يعملون باستمرار ضدّ المصالح البريطانية هنا.

توقيع الرائد [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]
حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»،
المعتمد السياسي في البحرين

تُرسل نسخة إلى المفوّض المدني، بغداد، للعلم والخبر

ملاحظة سرية رقم C-73 حول مذكّرتي رقم C-72 المؤرّخة في 18 آذار/ مارس 1920م

المفوّض المدنيّ - نائب المقيم السياسي

من أجل أن تفهم عقليّة الشيخ عيسى أكثر حول مسألة الجمارك، أعتقد أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ عيسى وضع اللّوم كلّه على يوسف كانو، التاجر المؤيّد للبريطانيين هنا؛ علمًا أنّ هذه الحقيقة خاطئة تمامًا، لأنّ ابن سعود نفسه أخبرني عندما كنتُ في الهُفوف أنّ تُجَّار الأحساء، مدعومين من آل القصيبي وبسّام وغيرهم، اشتكوا رسميًّا له وطلبوا منه السعي لجعل الشيخ عيسى يُلغي الضريبة على بضائع النقل.

أمّا يوسف كانو فقد تمّ إقحامه في المسألة على النحو الآتي؛ إذ إنّه اختلف مع الشيخ عبد الله منذ نحو شهرَين {راجع مذكّرتي السابقة} نتيجة كلامه الجريء في اجتماعٍ عُقِد لمناقشة مسألة بناء مدرسة جديدة. وفي تلك المناسبة، وُبِّخ يوسف كانو بشكلٍ سيّء بعد أن دفع 7,000 «روبيّة» كتبرّع للمدرسة الجديدة، حيث أعاد له الشيخ عبد الله أمواله مع رسالة فظّة مفادها أن الشيخ عيسى لا يحتاج إلى أمواله؛ وكي يبرّر عبد الله تصرّفه هذا، أبلغ الشيخ عيسى أنّ يوسف كانو أهانه وكان يحاول إثبات أنّه أهمّ من الشيخ عيسى[1]. على أيّ حال، ونتيجة هذا الأمر وغيره من الكلام الخبيث، اختلف الشيخ عيسى كليًّا مع يوسف كانو الذي قام في ذلك الوقت، وبناءً على

(1) تعود القضية إلى رفض مجلس إدارة التعليم الخيرية لتبرعات تقدم بها العجم مقابل تدريس اللغة الفارسية ضمن مناهج التعليم.وكان يوسف كانو أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس.

نصيحتي، بإصلاح الموقف مع الشيخ عيسى ولكنّه لم يعرض إعادة الأموال. هم ظاهريًّا أصدقاء الآن، ولكن في الحقيقة، لا ينفكّ الشيخ عيسى أبدًا عن تشويه سُمعة يوسف كانو أمامي. ويظهر من الروايات والشكاوى الخيالية لدى الشيخ عيسى أنّ هناك حملة افتراء دائمة في التعامل؛ أوّلًا مع مسألة تشغيل يوسف كانو تحت إشراف الشيخ عيسى وثانيًا في التعامل مع مبنى الوكالة. وفي هذا الشأن، أعتقد أنّ جاسم الشيراوي هو أساس القضيّة. وهذه المسألة هي من بين الكثير من أخطائه، كمعارضته للبريطانيين، كما أنّه يُعدّ عدوًّا لدودًا ليوسف كانو وأمنيته إخراجه من البحرين. أمّا عبد الله، وبصفته «ألعوبة» بيد جاسم، فهو يفكر ويفعل كما يفعل جاسم؛ وبما أنّ عبد الله بمثابة الذراع الأيمن للشيخ عيسى، لذا فمن السهل تحريض الشيخ العجوز ضدّ يوسف كانو.

وعندما علم يوسف كانو بسخط عبد الله وجاسم عليه، انتابه القلق على مستقبله، لذا لجأ إلى مبنى الوكالة الذي تربطه بها علاقة صداقة جيدة وبات يزورني كلّ يومٍ تقريبًا.

النتيجة

زارني ذات يوم عبد الله وجاسم وأخبراني عن يوسف كانو الذي وصفوه بالوغد. وفي اليوم التالي قام يوسف كانو بالأمر نفسه متّهمًا الشيوخ بمضايقته لتأتي بعدئذٍ مفاجأة ابن سعود حول الجمارك حيث اتّهم يوسف كانو طبعًا أنه المحرّض على كلّ شيء. إنّها طريقته للانتقام من أجل الـ7,000 «روبية»، وهو ما قاله لي الشيخ عيسى أمس، ولكن ما من شيءٍ قد أقوله لإقناع الرجل العجوز بأنّ الأمر ليس كذلك؛ ولهذا فإنّ الشيخ عيسى هو الأكثر غضبًا منّي لعدم موافقته الرأي، واتّخاذ إجراءات ضدّ يوسف كانو؛ وقد قال لي الشيخ عيسى أنّني أدعم أحد مواطنيه ضمن مؤامرةٍ ضدّه.

ما أعرفه هو أنّ يوسف كانو مواطن محميّ وبعيد كل البعد عن الغدر بالشيخ عيسى، وكنت ألاحظ دائمًا حرصه على إظهار ولائه، كما أنّ سلوكه وكلامه يثبتان ذلك ظاهريًّا وداخليًّا على حدٍّ سواء. تُرسل الملاحظة أعلاه إليك لتمكينك من فهم أساليب عبد الله وجاسم وطبيعة إحدى مكائدهم الكثيرة الخبيثة.

توقيع الرائد [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في
النص المصدر]،
حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»،
المعتمد السياسي، البحرين

برقية رقم C-77، مؤرخة في 23 آذار/ مارس 1920م

من - المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - المقيم السياسي، «بوشهر».

استكمالًا لرسالتي رقم C-72 المؤرّخة في 18 آذار/ مارس؛ ونظرًا لأنّ الشيخ عيسى ما يزال يتصوّر أنّ القرار الذي يفرض عليه تخفيض الرسوم الجمركية على نقل البضائع سيعادل خرق المعاهدة من جانبنا، لذا أقترح أن تقوم عند مراسلته بتقديم شرح وافٍ بأنّ المعاهدة التي استند إليها لا يمكن بأيّ شكلٍ من الأشكال أن تنطبق على هذه المسألة.

الرائد

ترجمة رسالة رقم 303 مؤرّخة
في 14 حزيران/ يونيو 1920م

من - العقيد (إيه. بي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، نائب المقيم السياسي في «بوشهر»،

إلى - صاحب السعادة الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين.

تحيّة وبعد،

علمت حكومة الهند أنّ سعادتك تتقاضى رسومًا ضريبية كاملة على البضائع المرسلَة إلى نجد والأحساء والقطيف وقطر؛ وقد كلّفتني حكومة الهند بمراسلة سعادتك وإبلاغ أوامرها التالية: هذا العمل لا يتوافق مع القانون الدولي القائم، وكذلك إبلاغك نيابةً عن الحكومة أنّك ستتقاضى في المستقبل نسبة 2.5 % فقط على البضائع المرسلَة إلى المناطق المجاورة في البرّ الرئيس، التي يتمّ إنزالها في البحرين وإعادة شحنها، بالإضافة إلى أنّه لا ينبغي عليك تقاضي أي ضريبة على البضائع التي تُنقَل من السفن مباشرةً إلى مراكب «الداو» وتكمل طريقها إلى موانئ البرّ الرئيس.

على أيّ حال، من الواضح أنّ البضائع التي ينبغي تقاضي نسبة 2.5 % عليها هي تلك المرسلَة إلى تجّار محدّدين مقيمين في البرّ الرئيس، وذلك عبر البحرين من خلال وكلائهم المقيمين هناك، حيث يُعاد شحن تلك البضائع من البحرين إلى أي ميناء في البرّ الرئيس في غضون 20 يومًا من تاريخ إنزالها في البحرين. ينبغي تقاضي ضريبة كاملة على هذه البضائع إذا بقيت على جزيرتك مدةً تتجاوز الفترة المذكورة أعلاه {20 يومًا}.

أتمنّى أن توضّح هذه الأوامر إلى سعادتك أنّ القوى العظمى تنظر في مسألة الرسوم الجمركية الموحّدة على بضائع النقل التي تصل إلى منطقة ويُعاد شحنها إلى منطقة أخرى؛ ومن الممكن أن تتوصّل تلك القوى إلى اتفاقية حول المسألة مع الإشارة إلى أنّ الأوامر أعلاه لا تضرّ بأيّ نصيحة تجدها الحكومة ضرورية لتقديمها إلى سعادتك عند التوصّل إلى اتفاقية.

رسالة رقم C/196، مؤرخة
في 14 تموز/ يوليو 1920م، البحرين

من - مبنى الوكالة السياسية، البحرين،

إلى - ابن سعود أولًا، حاكم قطر ثانيًا.

تحيّة وبعد،

يشرّفني إبلاغ سعادتكم أنّني تلقّيت أوامر الحكومة حول مسألة الضريبة الجمركية المفروضة في البحرين على البضائع العابرة المرسلَة من الموانئ الهندية وموانئ أجنبية أخرى عبر البحرين، إلى التجّار في البرّ الرئيس.

يتقاضى الشيخ عيسى، حتّى اليوم، ضريبة 5 % على النوع المذكور أعلاه من البضائع، وهي النسبة نفسها المفروضة على الواردات العادية. {وفي ما يخصّ الشكوى التي قدّمتها سعادتك ورفعتُها أنا إلى الحكومة} فقد نظرت الحكومة في المسألة بشكلٍ كامل وتقرّر أنّه بمقتضى القوانين الدولية عمومًا ينبغي فرض 2 % فقط على البضائع العابرة المرسلة إلى البرّ الرئيس، بشرط أن تخرج هذه البضائع من مركز جمارك البحرين في غضون 20 يومًا من تاريخ إنزالها. وإذا نُقلت البضائع من السفن البخارية مباشرةً إلى المراكب ومضت إلى البرّ الرئيس من دون المرور بالبحرين، عندئذٍ لا يتقاضى حاكم البحرين أيّ ضريبة عليها.

يُطبَّق هذا القرار على طول ساحل الأحساء وقطر، ولكنّه لا ينطبق على البضائع المتوجّهة إلى عُمان إذ إنّها تمرّ عادةً عبر دبي.

توقيع الرائد (إتش. آر. پي. ديكسون)،
المعتمد السياسي في البحرين

رسالة سرّية رقم C-205، من مبنى الوكالة السياسية مؤرخة في 17 تموز/ يوليو 1920م

من - الرائد (إتش. آر. پي. ديكسون)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، المعتمد السياسي في البحرين،

إلى - صاحب السعادة الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين.

تحيّة وبعد،

1. بموجب الأوامر الصادرة عن حكومة جلالة الملك، يشرّفني إرسال رسالة من نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي إليك وهي تتضمّن الأوامر النهائية لحكومة الهند إلى سعادتك، حول مسألة الرسوم الجمركية التي تجبيها سعادتك على البضائع {المنقولة من سفينة إلى سفينة أخرى} المرسلة إلى البرّ الرئيس من الهند وموانئ أخرى عبر البحرين.

وفي رسالة أخرى أرسلها إليّ نائب المقيم السياسي تحمل الرقم S-182 ومؤرّخة في 13 حزيران/ يونيو 1920، كلّفني إبلاغ سعادتك بأنّ الأوامر الجديدة الصادرة عن حكومة جلالة الملك في الهند تنطبق على موانئ البرّ الرئيس الخاضعة للبحرين جميعها، أي العقير والقطيف والموانئ الثانوية في القطيف والأحساء، وكذلك دولة قطر. أمّا مدن وقرى الساحل المتصالح التي يتمّ تزويدها عبر دبي فهي لا تشملها هذه التعليمات.

2. قد تبدو الأوامر بالنسبة إلى سعادتك للوهلة الأولى قاسية ويُحتمل أن تتسبّب بانخفاض كبير في الإيرادات الجمركية التي تتقاضاها؛ غير أنّني أودّ تذكيرك بأنّ حكومة جلالة الملك قد أبلغتك عبر صاحب السعادة الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس، حاكم نجد والأحساء وتوابعها، بأنّها أصدرت الأوامر بحيث ستمرّ كلّ العمليات التجارية في المستقبل إلى نجد عبر ميناء البحرين. أضف إلى ذلك أنّ حكومة جلالة الملك واثقة من تعويض العائدات، التي ستخسرها من الرسوم الجمركية المخفّضة على نقل البضائع في البرّ الرئيس، عبر زيادة حجم التجارة التي ستمرّ عبر البحرين.

ثانيًا، أودّ إبلاغ سعادتك بأنّ حكومة جلالة الملك تنظر في مسألة تثبيت الرسوم الجمركية التي تفرضها الموانئ في الخليج الفارسي سواء أكانت على الساحل الفارسي أو العربي بحيث تصبح النسبة مماثلة لتلك المفروضة حاليًا في «بوشهر» وموانئ فارسية أخرى. بعبارة أخرى، يُحتمَل أن يُطلب منك قريبًا رفع نسبة الرسوم الجمركية في البحرين إلى الحدّ الذي ستقوم الحكومة الفارسية بتثبيته؛ وما إذا تمّ ذلك توقّع ارتفاع نسبة العائدات من الجمارك حيث إنّ هذه الزيادة ستكون بلا شكّ ضعف عائداتك الحالية. إنني أبلّغ أوامر الحكومة حول المسألة إلى الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس، والشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني[1] حاكم قطر.

(1) **الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني** ولد نحو العام 1825 في المحرق، وهو ينحدر من ذرية معضاد بن ريّس بن زاخر بن محمد بن علوي بن وهيب من الوهبة من بني حنظلة من قبيلة بني تميم المضرية العدنانية. انتقل مع والده إلى منطقة البدع في العام 1847. عينه الأتراك قائم مقام على قطر بعد احتلالهم للأحساء وخلف والده الشيخ محمد بن ثاني في مشيخة الدوحة في العام 1876 بعد تنازل والده

هذا ما كنت أودّ قوله وحفظكم الله.

توقيع الرائد (إتش. آر. پي. ديكسون)،
حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»
المعتمد السياسي في البحرين

بسبب كبر سنه. يعتبر الشيخ جاسم مؤسس قطر الحديثة. لقد أدت محاولات العثمانيين إلى زيادة قوتهم في قطر عن طريق تعيين مسؤولين عثمانيين بما في ذلك إداريين في الزبارة والدوحة والوكرة وخور العديد، وعن طريق إنشاء جمارك في الدوحة، وكذلك تعزيز الحامية العثمانية في الدوحة -كل ذلك أدى إلى نشوب حرب مع الشيخ جاسم في شهر آذار/ مارس 1893. سجن الشيخ جاسم في البحرين لمدة سنة وشهرين من قبل أميرها محمد بن خليفة، وذلك بعد أن قام [الشيخ جاسم] بزيارة ودية إلى البحرين، وعندما وصل إليها، ألقي القبض عليه، وأودع السجن، وكان ذلك في أعقاب وقعة الوكرة الشهيرة سنة 1286هـ، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن وقع في الأسر بعض شيوخ آل خليفة في نهاية معركة دامسة {حرب الزبارة}، فتم عقبها تبادل الأسرى بين الطرفين. تنازل الشيخ جاسم عن القائمقامية إلى أخيه الشيخ أحمد في العام 1893 نتيجة ضغوط عثمانية، وإن ظل هو المدبر الفعلي للأمور، حتى توفي في تموز/ يوليو 1913. انظر: لوريمر، جيه. جي، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج 7، لوحة عائلة آل ثاني الحاكمة في قطر.

رسالة رقم C-228، مؤرّخة
في 8 ذي القعدة 1338{25 تموز/ يوليو 1920م}

من - الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس، زعيم البحرين،

إلى - المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

تحيّة وبعد،

لقد تلقّيتُ رسالتك رقم 303 المؤرّخة في 26 رمضان 1338، 12 حزيران/ يونيو 1920، حيث أبلغتني أوامر حكومة الهند حول جباية ضريبة خاصة من البضائع الواردة إلى البحرين والعابرة إلى أراضي حكّام نجد وقطر.

تُقسَم هذه الأوامر إلى قسمَين:

1. أنّه ينبغي عليَّ جباية ضريبة بنسبة 2 % فقط على البضائع المرسلَة إلى البلاد العربية الداخلية المجاورة التي يتمّ تفريغها في البحرين.
2. أنّه لا ينبغي عليَّ جباية أي ضريبة على البضائع المنقولة مباشرةً من السفن البخارية إلى المراكب التابعة للموانئ العربية، التي تتوجه إلى هذه الموانئ [الموانئ العربية] مباشرة.

ولقد علمتُ مسبقًا بأنّ حاكم نجد راسل حكومة الهند، ولكنّني أتوقّع بثقة أن تستفسر منّي الحكومة المعظّمة عما لديّ من حجج حول هذه المسألة بعد أن سمعت بالأمر من حاكم نجد وذلك قبل إصدار الأوامر. ولكنّني أتأسّف للقول

إنّه، وخلافًا لتوقّعاتي، وصلت تلك الأوامر؛ وبغضّ النظر عن ذلك، فإنّي وبقدر ثقتي بعدالة الحكومة المعظّمة أثق أيضًا بأنّها ستعيد النظر بأوامرها بعد علمها بنتائجها المضرّة على حقوق صديقها.

بالنسبة إلى {الفئة الأولى} من الأوامر، أرجو إبلاغ الحكومة المعظّمة بأنّ المعاهدة القائمة بيننا تمنعني من تقاضي نسبة أكثر من 5 % من الرعايا البريطانيين فقط على البضائع التي تصل إلى بلدي بغض النظر عن محطّتها المقصودة. أمّا أن أجبي ضريبة أعلى من تلك النسبة أو أن يُفرَض عليّ جباية نسبة أقلّ من ذلك فهو في الحقيقة مخالف للمعاهدة.

بالنسبة إلى القضية الحالية، لقد اعتدنا خلال سنوات ما قبل الحرب على جباية 2.5 % من البضائع المتوجّهة إلى الأحساء والقطيف عبر البحرين؛ وقد وافقتُ على هذا الأمر من دون أن يسألني أحد وذلك فقط أخذًا بعين الاعتبار للمصالح التجارية لبلدي، ولا يُعدّ ذلك دليلًا على فقداني أيّ حقوق تنصّ عليها المعاهدة.

وبعد بدء الحرب، عندما انخفضت الواردات وزادت النفقات كما في البلدان الأخرى، اضطُررنا إلى استرداد كامل حقوقنا في ذلك الوقت. وفي هذا الشأن، جرى التواصل بيني وبين المعتمد السياسي في البحرين، الرائد ستيوارت (Stewart)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، الذي وافق على ذلك انطلاقًا من العدل، كما أنّ حاكم نجد طلب منّي منذ نحو 6 أشهر التعامل بالأسلوب السابق من أجل مصلحة أراضيه، أي أن أتقاضى ضريبة بنسبة 2.5 %. ولكن بسبب عدم تغير الظروف الاقتصادية التي دفعتني إلى البدء بفرض ضرائب كاملة، لم أوافق على تخفيضها.

أعلم أنّ حاكم نجد طلب منّي تخفيض الضريبة عليه بموجب القوانين الدولية وقد وافقت الحكومة المعظّمة على ذلك، بالإضافة إلى أنّها منحته أكثر ممّا طلبه؛ ولكن ما لا أفهمه هو حقيقة القوانين الدولية، وهي المرة الأولى التي أعلم

فيها أنّ تلك القوانين تُطبَّق فقط على حاكمَين من حكّام العرب على حساب مصلحة أحدهما، الذي دائمًا ما يتملّق بصداقته وولائه للحكومة المعظّمة، وكذلك بغض النظر عن المعاهدات والقوانين الحالية المعروفة للحكومة. قد يكون القانون الدولي مفيدًا أكثر لي بطريقة أخرى ولا أعتقد أنّه يمنعني من جباية 5% فقط. ولكن استنادًا إلى هذه العادة، فإنّ صديقك يحترم المعاهدة أكثر ممّا يحترم الأرباح.

والآن من أجل الحفاظ على صداقتي القديمة وولائي، وخلافًا لتدخّل الحكومة المعظّمة، فإنّني أوافق على الفئة الأولى من الأوامر، بحسب شروطها الموصوفة في أوامر الحكومة، مع ثقتي بإعادة النظر فيها في ما يتعلّق بنسبة الـ2.5 % التي طلبها حاكم نجد.

أمّا بالنسبة إلى {الفئة الثانية} من الأوامر التي تمنعني باختصار من جباية أي ضريبة على البضائع المشحونة مباشرةً من السفن إلى مراكب الموانئ العربية المتوجهة إلى تلك الموانئ مباشرةً، المقصود من ذلك هو أنّ مينائي ومرافقه التي يستخدمها حاكم نجد، سيغدو ميناؤه ولا شكّ في أنّه سيقوم متى شاء وبحسب الترتيب المذكور أعلاه بإنزال بضائعه هناك. هذا الأمر يسهّل عليه الاستيراد وخصوصًا استيراد الأرزّ وغيرها من الحبوب بشكلٍ عام، إلّا أنّ الأمر يشكّل ضررًا كبيرًا لي؛ أولًا على منتجاتي، وثانيًا على حقوقي كمالك، وهو ما يخالف توقّعاتي من الحكومة المعظّمة. أضف إلى ذلك أنّني غير مستعدّ لتصديق أنّ الحكومة المعظّمة التي ألتزم دائمًا بنصائحها، ستجبرني الآن على تضييع حقوقي بناءً على طلبه المخالف لباقي الحكّام رغم أنّني أترك أمر علاقتي به إلى الحكومة المعظّمة. أتوقّع من عدالتكم حماية حقوقي من انتهاكات الآخرين كما يحمون حقوقهم.

أرجو بكلّ إخلاص إعادة النظر في المسألة وأن تمنعوا تنفيذ القرار الذي يبدو ضرره واضحًا.

ترجمة رسالة مؤرّخة
في 12 ذي القعدة 1338 {28 تموز/ يوليو 1920م}

من - ابن سعود،

إلى - المعتمد السياسي في البحرين.

تحيّة وبعد،

يشرّفني مع الشكر الجزيل التأكيد على تسلّم رسالتك حول مسألة البضائع العابرة، وقيام حكومة جلالة الملك [ملك بريطانيا] بتثبيت الضريبة عند نسبة 2 % رغم أنّني توقّعت تثبيتها عند 1 %، كما أنّني أودّ الإشارة إلى نقطة ينبغي الانتباه إليها، وهي أنّه عند زيارة رعاياي إلى البحرين والمرور عبر الجمارك، يعاملهم مسؤولو الجمارك بطريقة غير ملائمة عند معاينة بضائعهم؛ وبالتالي تضيع الكثير من البضائع هناك، حتّى إنّ بعض بضائعي كانت ناقصة وأصبحت بحال سيئة. ولهذا أطلب من لطفكم اتّخاذ الإجراءات الضرورية كلها لوضع حدٍّ لما يحصل في الجمارك بحيث تبقى البضائع بحالة جيدة، وذلك إمّا عبر تعيين مشرف نيابةً عنّي أو نيابةً عن حكومة جلالة الملك.

أطلب أيضًا إبلاغ الشكر الجزيل إلى حكومة جلالة الملك على قرارها في هذا الشأن؛ وعبر هذه الرسالة أودّ الإعراب عن خالص شكري إليك أيضًا على المساعدة التي قدّمتها إلي في هذا الصدد.

آملين نجاحكم الدائم في تعزيز روابط الصداقة.

الخاتمة المعتادة

مذكرة سرّية رقم C-228، مؤرخة في 3 آب/ أغسطس 1920م[1]

من - مبنى الوكالة السياسية، البحرين،

إلى - نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العابرة

1. أودّ إرسال رسالة أصلية من الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين، ردًّا على رسالتك رقم 303 المؤرّخة في 14 حزيران/ يونيو الماضي حول مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العابرة؛ ورسالة الشيخ عيسى المؤرّخة في 25 تموز/ يوليو 1920، التي قد جرى تسليمها إليّ قبل أسبوع.

عمومًا، لم تعجبني نبرة الكلام المستخدَمة في الرسالة بعيدًا عن حقيقة أنّ الشيخ عيسى كان قد بدأ بجدالٍ في ما يخصّ أوامرك الحاسمة حول المسألة. وبناءً على معلوماتي الخاصّة، يمكنني القول إنّ الشيخ عيسى لم يكتب الردّ بنفسه بل ترك الأمر إلى الشيخ عبد الله الذي أرسل في طلب جاسم الشيراوي من مصائد اللّؤلؤ من أجل هذا الغرض؛ وأسلوب جاسم واضح في كلّ حرف من الرسالة.

أعتقد أنّ الشيخ عيسى ربما كان ليقبل بالأوامر من دون اعتراض لو أنّ القرار بيده وحده. وعندما استُدعي جاسم للمساعدة لم يعُد الأمر بيد الشيخ. أمّا

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 322.

جاسم، الذي ذكرته مرارًا في تقاريري، فهو العبقري الشرير التابع لعبد الله وهو وغد وداهية؛ كما أنّه مهتمّ بمعاملات الجمارك الهشّة التي يكسب منها راتبه.

2. لا بدّ من الإشارة إلى أنّه قبل عرض رسالتك على الشيخ عيسى، عرضتها سريًّا على الشيخ عبد الله ونصحته بقوّة، بصفتي صديقًا وكذلك معتمدًا سياسيًا، ألّا يسمح للشيخ عيسى بتقديم أي اعتراضٍ على أوامر الحكومة. وأخبرته أيضًا أنّ سُمعة الشيخ عيسى حيال تقبّل النصيحة ليست بالجيدة في مقرّات القيادة، وأنّ الفرصة الآن ممتازة لترميم تلك السُمعة. وعدني الشيخ عبد الله أن يفعل أقصى ما بوسعه، وأبلغني بصراحة أنّ الأمر كان «حقًّا».

3. أمّا مضمون ردّ الشيخ عيسى فهو على النحو التالي:

أ. طلب السماح له بتقاضي نسبة 2.5 % على البضائع التي تمرّ عبر جمارکنا متوجّهة إلى نجد وليس 2 % كما طلبت الحكومة.

ب. طلب إلغاء الأمر بعدم الحصول على أيّ ضريبة على البضائع المنقولة من السفن البخارية إلى مراكب «الداو» التي ستتوجّه مباشرةً إلى البرّ الرئيس.

بعبارة أخرى، يطلب الشيخ عيسى بكلّ كياسة أن يُسمَح له بالعودة إلى الوضع القديم الذي كانت عليه الأمور بينه وبين ابن سعود قبل الحرب، أي تقاضي نسبة 2.5 % على بضائع نجد فقط، رغم أنّه رفض علنيًّا القبول باقتراح مماثل عندما عرضتُه عليه-انظر رسالتي رقم C-73 المؤرّخة في 16 آذار/ مارس 1920.

4. الانتقادات: أعتقد أنّه لا ينبغي القبول بالمطلب (أ) أو حتّى مناقشته ولو للحظة واحدة، وأن يُبلَّغ الشيخ عيسى أنّه تمّ تثبيت ضريبة بقيمة 2 % ويجب أن تبقى كذلك.

بالنسبة إلى المطلب (ب)، فإنّ المسألة حاليًا هي على النحو التالي:

لا تُنقل حاليًا أي حمولة من السفن البخارية إلى مراكب «الداو» أو تتوجّه

مباشرةً إلى البرّ الرئيس؛ ولا أعتقد أنّه من المحتمَل حصول ذلك في المستقبل على أبعد تقدير، علمًا أنّ شركة تنزيل البضائع، وكذلك شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية مهتمّة أيضًا بتنزيل الحمولات كافةً في البحرين؛ ولكنّ هذه الشركات ستخسر الكثير لو أنّ الحمولات نُقلت مباشرةً إلى المراكب باتّجاه البرّ الرئيس. ومن ثمَّ فإنّ شركة الهند البريطانية ستلجأ بالتأكيد إلى رفض عملية نقل هذه الحمولة، كما أنّ الشيخ عيسى لن يخسر شيئًا ما إذا التزم أوامر الحكومة طالما أنّها تُعنى بالسفن البخارية التي تنقل الحمولات.

من جهةٍ أخرى، يتمّ عادةً نقل الحمولة الآتية عبر مراكب «الداو» من موانئ أجنبية إلى مراكب أصغر، ومن ثمّ تُرسَل مباشرةً إلى البرّ الرئيس؛ علمًا أنّ عملية النقل هذه تتمّ في الميناء الداخلي للمنامة ويراقبها جيّدًا مسؤولو الجمارك. يُفرَض على البضائع المنقولة ضريبة كاملة بنسبة 5 %، رغم أنّها لا تنزل أبدًا في البحرين، والشيخ عيسى خائفٌ من أن يخسر هذه العائدات بموجب القرار الجديد ولهذا يطلب الإلغاء الكامل للقرار في مطلبه (ب).

في الحقيقة، لدى الشيخ عيسى قانون وضيع يمكّن نواخذة مراكب «الداو» من التهرّب من دفع ضريبة النقل ما إذا كان بمقدورهم الإبحار بعيدًا عن العوّامة الخارجية مسافة 28 ميلًا داخل البحر المفتوح وأن يقوموا بالنقل هناك. لا أحد يرغب عادةً بفعل ذلك خصوصًا مع هبوب الريح ولو كانت خفيفة والشيخ عيسى يعلم ذلك.

5. الاستنتاج:

أ. حقيقة هذه المسألة هي أنّ الشيخ عيسى مستبدّ برأيه وهو يمتلك ثروة هائلة ويريد المزيد منها، كما أنّ سياسته الدائمة هي أن يأخذ كل ما يريد ولا يعطي شيئًا حتى لو كان في مصلحة سكّان جزيرته. أضف إلى ذلك أنّ ما يميّز سياسة الشيخ عيسى هي نزعته الخليجية المتطرّفة التي قد يلمسها المرء بمئات الطرق في تعاملاته اليومية مع مبنى الوكالة.

والشيخ عيسى يرجو الآن في رسالته أن يُسمَح له بالعودة إلى اعتماد ضريبة بقيمة 2.5 % التي كانت معتمَدة قبل الحرب؛ وقد نسيَ أنّني أمضيتُ أسبوعًا محاولًا إقناعه باعتماد هذه النسبة وأن يتوصّل إلى اتفاقية وديّة مع ابن سعود {بموجب أوامرك، انظر البرقية رقم 833 المؤرّخة في 10 آذار/ مارس 1920}.

ب. يشكو الشيخ عيسى من أنّه لم يُطلَب منه يومًا التعبير عن مواقفه واعتراضاته في حين أنّ آراء ابن سعود كلّها تصل إلى الحكومة. وهو ينسى مجدّدًا أنّني تناولت المسألة بالكامل معه ودوّنت اعتراضاته كلها وقدّمتها إليك {انظر رسالتي رقم C-58 المؤرّخة في 28 شباط/ فبراير 1920}. أمّا ما أخطأ به الشيخ عيسى فهو السماح لجاسم الشيراوي، الذي لم يحضر أبدًا في لقاءاتنا، بالردّ على رسائلك وخصوصًا الردّ بكلامٍ يخالف الوقائع.

ت. وأخيرًا ينسى الشيخ عيسى أنّ ابن سعود طلب عدم فرض أي ضريبة على البضائع العابرة باستثناء إيجار الأرض.

ث. بالنتيجة، أعتقد أنّه ليس بالأمر الحكيم تقديم أي تنازلات للشيخ عيسى، وينبغي إخباره أنّه يتوجب عليه الامتثال للأمر الصادر عن حكومة جلالة الملك وإلّا سيواجه الشيخ عيسى صعوبات في المستقبل؛ كما ينبغي إخباره أنّه لو أثار المسألة مجدّدًا، سيكون من دواعي سرور الحكومة النظر فيها.

ومن جهةٍ أخرى، إذا اعتبرتَ أنّه من الملائم تقديم بعض التنازلات، عندئذٍ أعتقد أنّه ينبغي أن يتمّ ذلك على الشكل التالي فقط؛ لا ينبغي أن يفرض الشيخ عيسى أي ضريبة على البضائع المنقولة من السفن البخارية أو مراكب «الداو» في البحر إلى مراكب أصغر متّجهة مباشرةً إلى البرّ الرئيس بشرط أن ترسو هذه السفن في الخارج

على بُعد ثلاثة أميال أي خارج عوامة المرسى الحالية، وأي سفن تقوم بنقل الحمولة داخل تلك الحدود أي في المرسى الداخلي [يُفرَض] عليها دفع ضريبة 2.5 %.

ما ذُكر أعلاه هو مجرّد اقتراح، وأنا شخصيًّا لا أفضّله ولا أعلم ما إذا كان من الممكن حمايته بموجب القانون الدولي.

توقيع الرائد [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]
حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»،
المعتمد السياسي في البحرين

ترسل نسخة إلى المفوّض المدني في بغداد، مع التحية

رسالة رقم 437، مؤرخة
في 29 آب/ أغسطس 1920م، «بوشهر»

من - المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، «بوشهر».

إلى - سعادة الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين.

تحيّة وبعد،

يشرّفني تلقّي رسالتك المؤرّخة في 8 ذي القعدة 1338 التي ضمّت بعض الاعتراضات على أوامر الحكومة العظّمى المرسلة في رسالتي رقم 303 في 26 من [شهر] رمضان.

وفي ردنا على ذلك، نتشرّف بإبلاغ سعادتكم أنّ كتابنا المذكور نقل الأوامر المقصودة من الحكومة المعظّمة التي تتوقّع منك قبولها من دون تردّد أو اعتراضٍ تافه ومن دون تأخيرٍ أيضًا.

وفي هذا الشأن، لا يمكن إعادة النظر في الأوامر ويمكنني فقط تكرارها، كما ونحذّر سعادتك أنّه كلّما نفذتموها في وقت أقرب، هو أفضل لكم ولجميع المعنيين بذلك.

توقيع المقدّم
[مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]
نائب المقيم السياسي
في الخليج الفارسي

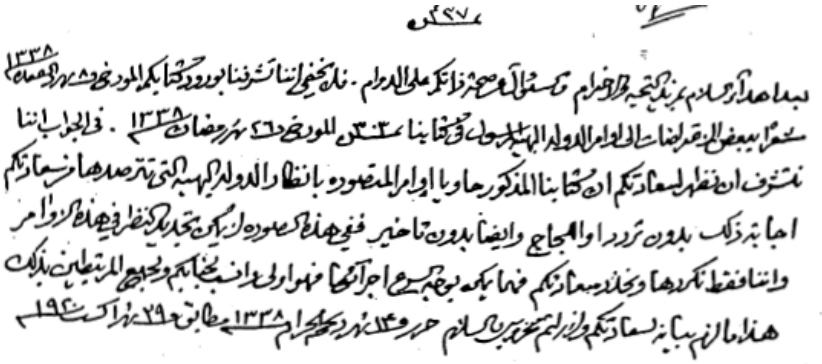

123

رسالة رقم 438، مؤرخة
في 29 آب/ أغسطس 1920م، «بوشهر»[1]

من - المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، «بوشهر»،

إلى - الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين.

تحيّة وبعد،

استكمالًا لرسالتي الرسمية التي أرسلتها لك وديًّا لتقديم النصيحة لك بالامتثال لتعليمات الحكومة المعظّمة ما إذا أردت تجنّب سخطها الشديد.

وقد أجبتُ في هذه الرسالة الودية على النقاط المذكورة في رسالتك المؤرخة في 8 ذي القعدة.

أوّلًا، ذكرتَ أنّك توقّعت من الحكومة أن تمنحك فرصة للتعبير عن رأيك حول المسألة؛ هل نسيتَ يا صديقي أنّ صديقنا الرائد (ديكسون) ناقش المسألة معك مطوّلًا ودوّن اعتراضاتك كلها ورفعها إليَّ في [شهر] شباط/ فبراير الماضي وقد أرسلتُها بدوري إلى الحكومة.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المعاهدة المتعلقة بدفع ضريبة 5 % على بضائع الرعايا البريطانيين في البحرين تنطبق على البضائع الموجَّهة إلى البحرين التي تبقى هناك، وليس على البضائع العابرة إلى مناطق أخرى. إنّ هذه الحجّة هي

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 327.

غير ذات صلة بتاتًا، وأنّى للتجّار في البحرين أن تعجبهم إذا كانوا سيدفعون الضريبة الكاملة المفروضة في بومباي، عند طلب بضائع من أوروبا مباشرةً، فقط لأنّ البضائع تمّ نقلها هناك من سفينة بخارية من لندن إلى سفينة بخارية خليجية؟ في الوقت الحالي، لا ضريبة مفروضة على الحمولة التي تُنقَل في الميناء والضريبة المفروضة على الحمولة التي يتمّ تفريغها هي الثُمُن فقط. ولو أنّ الحكومة المعظّمة كلّفتك العمل بالطريقة نفسها وفرض ثُمن الضريبة لكنتَ قادرًا على تقاضي خمسة أثمان الـ1 % فقط عوضًا عن 2 % التي سمحت بها بسخاء.

وفي ما يتعلّق باقتراح سعادتكم بالسماح بتقاضي 2.5 %، أودّ الإشارة هنا إلى أنّ صديقنا الرائد (ديكسون) أمضى أسبوعًا كاملًا محاولًا إقناعك بهذا الأمر بطريقة وديّة كما أنّني شخصيًّا أرسلتُ إليك رسالة مشيرًا فيها إليك أنّ هذه النسبة كانت المعتمَدة في العام 1913 عندما كان حاكم نجد أول من طرد الأتراك، وإلى أنّه ينبغي إعادة العمل بتلك النسبة، ولكنّك رفضتَ الإصغاء إلى ذلك. بعد ذلك كان لا بدّ من إحالة المسألة إلى الحكومة المعظّمة ليصبح الموضوع الذي تتمحور حوله أوامر الحكومة، ومن ثمَّ تمّ تثبيت النسبة عند 2%. أودّ تذكير سعادتكم أنّ حاكم نجد طلب عدم فرض أيّ ضريبة على الإطلاق بل طلب ضريبةً أرضية؛ كما أنّ الحكومة المعظّمة نفسها تفرض فقط ثُمن الضريبة، لذا من حُسن حظّ سعادتكم أنّ القرار لم يسمح لك بفرض ثُمن الضريبة فقط أي خمسة أثمان [5/8] من نسبة الـ1 %.

بالنسبة إلى القسم الثاني من القرار، وكما ذكرت أعلاه، فإنّ الحكومة المعظّمة {وكذلك الحكومات الكبرى} لا تفرض أيّ ضريبة بتاتًا على نقل البضاعة من سفينة إلى أخرى، وهذا الأمر لا ينتهك أي حقوق سيادية أو أي حقوق أخرى. لا يحقّ لأي دولة فرض ضريبة على البضائع المتوجّهة إلى دولة أخرى، تكون قد عبرت أحد موانئها بسبب مسارات الشحن،حتى إنها لم تنزل [البضائع] على سواحلها.

لكنني أودّ الإشارة إلى أنّ هذا القانون لا يسري إلّا على البضائع التي يُذكَر في بيان حمولتها أنّها متوجهة إلى الأحساء أو نجد أو قطر والمنقولة عبر سفينة بخارية.

أنا على ثقة بأنّ ما ذُكر أعلاه يُثبت لسعادتكم أنّ القرار لم يصدر من دون دراسة جيّدة، كما ستقتنع بأن لا ظلم فيه. وما إذا نتجت أي صعوبات عن الأوامر نرجو من سعادتكم إعلامنا بها وسوف تؤخذ بعين الاعتبار من الحكومة المعظّمة.

توقيع المقدّم (إيه. پي. تريڤور)،
نائب المقيم السياسي في الخليج

رسالة رقم 437، مؤرخة
في 29 آب/ أغسطس 1920م، «بوشهر»

من - المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، «بوشهر»،

إلى - الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين.

تحيّة وبعد،

صديقي العزيز لقد أرسلتُ إليك اليوم رسالتين إحداهما رسميّة والأخرى شبه رسميّة حول أوامر الحكومة المعظّمة بشأن مسألة نقل الحمولة.

أشرتُ في الرسالة الثانية، بموجب ما هو معتمَد رسميًّا، إلى أنّ سعادتكم قد نسيتم المحادثة التي دارت مع صديقنا الرائد (ديكسون) حول بعض الشؤون، إلّا أنّها مجرّد طريقة لبقة لطرح المسائل. يصعب عليّ التصديق بأنّك نسيتَ ذلك، ولكنّني أعتقد أنّ بعض المفسدين من أفرادك الذين يقومون بصياغة الرسائل لسعادتكم من أجل توقيعها ليسوا ملمّين بالحقيقة.

وبصفتي صديقًا قديمًا وأتمنّى لك الخير، أرغب في تنبيه سعادتكم من بعض المفسدين، إذ إنّ مكائدهم ونصائحهم الأنانية [ذات المصلحة الشخصية] تعود عليك بالسوء دائمًا. ومن غير الضروري ذكر الأسماء فقد أشرت إلى «النصائح الأنانية» وأقترح على سعادتكم أن تتحقّقوا بشكلٍ سريّ من المصالح الشخصية التي يكسبها الأشخاص المشار إليهم في الجمارك.

توقيع المقدّم (إيه. پي. تريڤور)،
نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي

رسالة مؤرّخة في 26 ذي الحجّة 1338
{10 أيلول/ سبتمبر 1920م}

من - الشيخ السير عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، حاكم البحرين،

إلى - المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

تحيّة وبعد،

تشرّفت بتلقّي رسالتك القَيِّمة رقم 437، المؤرّخة في 15 ذي الحجّة 1338 [29 آب/ أغسطس 1920]، وفي الجواب عليه أودّ إعلامك أنّه رغبةً منّي لإرضاء الحكومة العظمى قمتُ بإصدار الأوامر إلى مدير الجمارك لتنفيذ الرسوم كلها على البضائع التي تنزل في البحرين وتُنقَل إلى موانئ حكّام نجد وقطر بحسب ما هو مذكور في رسالتك رقم 303 المؤرّخة في 14 حزيران/ يونيو 1920 مع تنفيذه في الأول من شهر محرّم 1339 {15 أيلول/ سبتمبر1920}.

رسالة مؤرّخة في 26 ذي الحجّة 1338
{10 أيلول/ سبتمبر 1920م}

من - الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، زعيم البحرين،

إلى - المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

تحيّة وبعد،

يشرّفني تلقّي رسالتك شبه الرسميّة رقم 438 المؤرّخة في 15 ذي الحجّة 1338 [29 آب/ أغسطس 1920] وفهم ما ورد فيها حول المسألة.

صديقي العزيز، لقد كتبتُ اليوم جوابًا لك على رسالتك الرسميّة، وتماشيًا مع نصيحتك لن أخوض في المسألة مجددًّا إلى أن ألتقي بك وأذكر لك كيف بدأت المفاوضات حول المسألة مع صديقنا الرائد (ديكسون).

والآن بتُّ على ثقة بأنّني لو وافقت على طلب حاكم نجد مباشرةً لكان في الأمر مكسبٌ أكبر لي.

غير أنّني أشكرك على توضيحك بأنّه لو نتجت أيّ صعوبات في هذه الشؤون فلا بدّ من إبلاغها إلى الحكومة العظمى التي ستأخذها بعين الاعتبار وأتوقّع منك المساندة على الدوام.

رسالة شخصية مؤرّخة في 26 ذي الحجّة 1338
{10 أيلول/ سبتمبر 1920م}

من - الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة فارس ووسام «نجمة الهند»، زعيم البحرين،

إلى - المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

تحيّة وبعد،

يشرّفني تلقّي رسالتك المؤرّخة في 15 ذي الحجّة 1338 [29 آب/ أغسطس 1920]. صديقي العزيز، يفاجئني كثيرًا سماع أنّك تعتقد أنّ بعض موظّفيي قد أعطوني رسائل لأوقّعها وهي مخالفة للحقائق. أودّ الإشارة إليك أنّ أيًّا من موظّفيي لا يتجرّأ على فعل ذلك، كما أنّني لا أوافق على توقيع الرسائل المخالفة للحقائق: لا تُكتب الرسائل إلّا بطلبٍ منّي وبعد أن آمر بذلك؛ غير أنّني متأكّد أنّ بعض الأشخاص الفاسدين في هذا البلد يستفيدون من إحداث خلافٍ بيني وبين مبنى الوكالة عبر تقديم تقارير غير صحيحة.

بالنسبة إلى الرسم [الضريبي]، لا شكّ في أنّ المنافع لو زادت أو انخفضت فهي تعود إليّ وكذلك الخسائر.

رسالة رقم 303، مؤرخة
في 11 أيلول/ سبتمبر 1920م

من - مبنى الوكالة السياسية، البحرين،

إلى - ابن سعود.

تحيّة وبعد،

ردًا على رسالتك المؤرّخة في 15 ذي الحجّة 29 آب/ أغسطس 1920]، أودّ إبلاغ سعادتكم بأنّ الحكومة العليا قد أصدرت أوامرها النهائية إلى الشيخ السير عيسى، حاكم البحرين، في مسألة الرسوم الجمركية على البضائع التي تعبر البحرين إلى نجد ومناطق أخرى خاضعة لسعادتكم. أمّا سبب عدم فرض الرسوم الجمركية قبل ذلك الوقت فهو أنّ سعادة الشيخ عيسى ناشد نائب المقيم السياسي ألّا تصدر الأوامر عن الحكومة في البداية؛ وقد أخذت حكومة جلالة الملك طلب الشيخ عيسى بعين الاعتبار ولكنّه رُفض. ولهذا صدرت الأوامر الأصلية إلى الشيخ عيسى للامتثال إليها.

لقد تناهى إلى مسامعي هذا الصباح أنّ صاحب السعادة الشيخ عيسى صرّح إلى مدير الجمارك عن رغبته بأن يتمّ تنفيذ الأمر الجديد ابتداءً من الأول من شهر محرَّم.

لعلم سعادتكم، فإنّ الأوامر الحالية هي على الشكل التالي:

أ. تُجبى نسبة 2 % فقط على نقل الحمولة التي تنزل إلى رصيف البحرين ويُعاد شحنها مجدّدًا في غضون 20 يومًا من تاريخ تنزيلها في البحرين؛

تُجبى الرسوم الكاملة على هذه البضائع ما إذا بقيت في البحرين مدّة أطول من الفترة المحددة {20 يومًا}.

ب. لا تُفرَض أيّ ضريبة على نقل الحمولة القادمة من الهند أو أيّ مكان آخر وتُنقل مباشرةً من السفينة إلى مركب ملحق بالسفينة ومن ثمّ تؤخذ إلى محطتها المقصودة.

ت. يُطبّق القرار فقط في قطر وموانئ الأحساء ونجد كلها.

بالنسبة إلى الممتلكات الشخصية لسعادتكم فلا بدّ من أن أتّخذ الإجراءات الضرورية لإعلام السلطات الجمركية بتسليم الممتلكات إلى آل القصيبي وهي بحالة جيدة. وفي الصعوبات التي قد تنشأ فيما يخصّ الصناديق المتوجّهة إليك، فسأسعى دائمًا لفعل ما بوسعي من أجلك.

توقيع الرائد (إتش. آر. پي. ديكسون)
حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»
المعتمد السياسي، البحرين

رسالة رقم S-281، من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة مؤرخة في 23 أيلول/ سبتمبر 1920م، «بوشهر»

من - المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - السيد المحترم إتش. آر. سي. دوبس (H.R.C. Dobbs)[1]، وسام

---

(1) **هنري روبرت كونواي دوبس Henry Robert Conway Dobbs (1871 - 1934)** كان مسؤولاً في الهند، وُلد في لندن في 26 آب/ أغسطس 1871. ودخل إلى الخدمة المدنية الهندية عام 1892، وتم نقله إلى القسم السياسي في العام 1899. وكان أول منصب سياسي يستلمه في ولاية ميسور. ولكن لم يطل الوقت قبل أن يجد طريقه إلى الحدود الشماليّة الغربيّة، وارتبطت نسبة كبيرة من مسيرته المهنيّة لاحقًا بهذه المنطقة. وانطلق (دوبس) في بعض الرحلات المغامرة في سنوات خدمته الأولى في القسم السياسي. وفي عاميّ 1902 و1903، سافر عبر فارس من بغداد إلى سيستان، وقام عام 1904 باستكشاف طريق حظرجات بين هيرات وكابول، الذّي قلَّ ما كان معروفًا آنذاك. وفي عاميّ 1904 و1905 تمّ تعيين (دوبس) سكرتيرًا في بعثة السير (لويس داين) إلى كابول، التي نتج عنها المعاهدة مع بريطانيا، وبحُكمها، جدّد الأمير حبيب الله الاتفاقات التي أبرمها والده، الأمير عبد الرحمن، [مع بريطانيا] عام 1880. وبما أنّ المعاهدة كانت تنصّ على أنّ الأمير «لن يعقد علاقات مع أيّ قوة أجنبيّة ما عدا الحكومة البريطانيّة»، أثارت بعض الانتقادات في ذلك الوقت. ولكن استطاعت المعاهدة النجاح أمام اختبار الحرب العالمية الأولى، إذ التزم حبيب الله موقفًا محايدًا. وبين عاميّ 1907 و1914 خدم (دوبس) في بلوشستان تحت إمرة السير (آرثر مكماهون)، وتأثّر بشكل خاص «بنظام ساندمان»، وهو أسلوب إدارة وُضع للمناطق القبلية في القسم الأخير من القرن التاسع عشر، من قبل السير (روبرت ساندمان) الذي كان محافظ منطقة كهارستان. ومنح هذا النظام المذكور اعترافًا حكوميًا رسميًا لزعماء القبائل والقانون القبلي، قام بإعداد الزعماء، تحت إمرة الحاكم البريطاني في الهند، للسيطرة على مناطقهم الخاصّة. وتسلّم (دوبس) مهام مفوض الإيرادات في الإدارة المدنية التي تشكلت في أعقاب غزو قوة التدخل السريع الهندية «دال» لبلاد ما بين النهرين. وخدم في هذا الموقع من كانون الثاني/ يناير 1915 إلى تشرين الأوّل/ أكتوبر 1916. وقام في ذلك المنصب بجمع المعلومات حول الإيرادات وحيازة الأراضي؛ وشكّل هذا الإجراء أساس النظام الضريبي للعراق لاحقًا في المستقبل. عاد (دوبس) إلى الهند في نهاية العام 1916، وعمل تباعًا كمفوّض للإيرادات والقضاء (نيسان/ أبريل 1917)، ومفوّض رئيسي في بلوشستان (كانون الأوّل/ ديسمبر 1917)، وأصبح في العام 1919 وزير

«نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، سملا.

سيدي،

1. استكمالًا لبرقيتي رقم 1695 بتاريخ اليوم، يشرّفني الإشارة إلى أنّ شيخ البحرين وافق، بعد القليل من التردّد، على أوامر حكومة الهند، وقد خفّض نسبة الرسوم الجمركية على البضائع المرسلَة إلى القطيف والأحساء ونجد وقطر إلى 2 % على أن يسري مفعول [هذا القرار] ابتداءً من الأول من شهر محرّم 1339 {15 أيلول/ سبتمبر 1920}.

2. أودّ أيضًا إرسال نسخة من المراسلة مع شيخ البحرين إلى حكومة الهند حول هذه المسألة؛ ورغم أنّ المراسلة ليست ذات أهمية كبيرة، إلّا أنّني أعتقد أنّه من المستحسَن تقديمها لإكمال الملف. رسالتي شبه الرسمية رقم 456

خارجيّة حكومة الهند. وفي 1920-1921 ترأّس (دوبس) بعثة إلى كابول حيث تفاوض في ظل ظروف صعبة جدًّا على إعادة النظر في معاهدة العام 1905 مع خليفة الأمير حبيب الله، الأمير أمان الله. وفي هذه المرحلة، كانت الحكومة السوفييتية قد بدأت بالتودّد إلى الأفغان من أجل توطيد نفوذها وتوسيعه في منطقة آسيا الوسطى. فقام في نهاية المطاف الأمير أمان الله بتوقيع معاهدات مع كلّ من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا عام 1921. ومثّلت المعاهدة الأنجلو-أفغانية فعل تقارب مع بريطانيا، إذ أسّست علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين. وفي شباط/ فبراير 1923 خَلَف (دوبس) السير (پيرسي كوكس) في منصب المندوب السامي للعراق. لم تكن هذه الوظيفة سهلة؛ فعند وصول (دوبس)، لم يكن هناك أيّ اتّفاق في لوزان على الحدود بين العراق وتركيا، وكانت ما تزال الصحافة البريطانيّة تناشد بريطانيا لإخلاء العراق. واكتملت أخيرًا المفاوضات على المعاهدة الأنجلو-عراقيّة في العام 1924، على الرّغم من أنّ (دوبس) قام بالمراهنة بشكل كبير عبر ترحيل عدد من القيادات الدينية الشيعيّة المناهضة للمعاهدة، إلى فارس عام 1923. ومع نهاية خدمات (دوبس) في العراق، كان من الواضح أنّ هدف بريطانيا هو الحفاظ على سيطرة قويّة وغير مباشرة في البلاد، قد تحقّق ذلك بدرجة كفيلة بتسريع عمليّة دخول العراق إلى عصبة الأمم، ولعب (دوبس) دورًا رئيسًا في ضمان هذا الهدف كدبلوماسي ومسؤول. انظر:

J. E. Shuckburgh, 'Dobbs, Sir Henry Robert Conway (1871 -1934)', rev. Peter Sluglett, Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press, 2004; online edn, Oct 2006 [http://www.oxforddnb.com/view/article/32842, accessed 15 Dec 2015].

المؤرّخة في 29 آب/ أغسطس 1920، ارتكزت على المذكّرة رقم C-228
المؤرّخة في 3 آب/ أغسطس من المعتمد السياسي في البحرين.

يشرّفني أن أكون، سيدي،
خادمك الأكثر طاعةً وتواضعًا
المقدَّم (إيه. بي. تريڤور) نائب المقيم السياسي
في الخليج الفارسي

رسالة سريّة رقم C/84، مؤرخةفي 29 حزيران/ يونيو 1929م[1]

الوكالة السياسية، البحرين

من - النقيب (سي. جي. برايور)، الجيش الهندي، المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - سكرتير فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

سيدي،

1. يشرفني الإشارة إلى رسالتكم رقم S-198، المؤرخة في 5 حزيران/ يونيو 1929، ومرسلًا إليكم الرسالة رقم F-164-N/29، المؤرخة في 29/5/28، من حكومة الهند التي تسأل فيها عن رأيي حول مدى إمكانية إعادة استذكار الخطوات التي تم اتخاذها منذ بدء الإصلاحات [في البحرين]، وإرسال التقرير التالي.
2. أطلقت على هذه الخطوات مصطلح «الإصلاحات»، لكن الكلمات التي تعني شيئًا في الخليج الفارسي، تعني شيئًا آخر على بعد 200 ميل. في البداية، سأُلخص الأحداث التي نتجت عنها [الإصلاحات]، ومن ثم سأشرح ماهية الإصلاحات ومقاصدها، وإلى أي مدى تم تنفيذها، وهل نقدها أمر عملي أو سياسي. ويجري النظر في التراجع عنها على ضوء تأثيرها على الحكام العرب الصغار.
3. في العام 1904، ونتيجة للاعتداء على شركة السيد (فونك هاوس)، الذي تلاه اعتداء على الفرس، اتخذ المقيم السياسي تدبيرًا صارمًا؛ والرائد (كوكس)،

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 5، ص 583.

الذي كان مقيمًا حينئذٍ، حذر الشيخ، مدعومًا بالسلطة الممنوحة له من حكومة الهند، من أن الحكومة البريطانية لن تتسامح مع المزيد من التجاهل لنصيحته. وأدى هذا الأمر إلى ترسيخ موقعنا في البحرين، ونتج عنه تحسنٌ في التجارة. لكن الوضع بقي غير مقبول، فتم طرح التدابير اللازمة للنقاش. غير أن حكومة جلالة الملك قررت «اعتماد سياسة حذرة».

4. في العام 1909، «توجَّبَ السعي إلى الإصلاح عبر وسائل غير مباشرة وهادئة، من خلال زيادة التأثير على الشيخ». وفي العام نفسه، تخلى الشيخ عيسى عن السلطة القضائية على الأجانب. وفي العام 1912، نجح الشيخ في تحدي الوكالة السياسية، في ما يتعلق بمسألة شركة (لاندينغ)، التي أدت بالرعايا البريطانيين لتحمل خسارة تفوق قيمتها 50,000 «روبية»، وأصّر على مراسلة الوالي التركي في البصرة متحديًّا بذلك أحكام المعاهدة التي دخل فيها. وبات بتر الأطراف أحد السبل المعتمدة في العقاب مرة أخرى، ومن ثم حدث صراع بين البصراويين في العام 1913.

5. بقي الوضع سيئًا جدًّا خلال سنوات الحرب، لكن الحكومة كانت مشغولة في مكان آخر، ونظرًا لأن الشيخ كان مطيعًا في سلوكه، لم يحصل شيء. وعلى غرار العام 1916، كان هناك ما لا يقل عن خمسة معتمدين سياسيين منفصلين، وكاتب، وشخص آخر غير ملتزم، ولذا فليس مستغربًا أن يخرج آل خليفة عن السيطرة. في العام 1919، تراجع الشيخ عبد الله عن عرض النقاط الأربع لوزير الدولة، «مثبطًا بسبب زيارته إلى باريس والفسوق في تلك الزيارة»، ومن ثم بدأ عهدًا من الإرهاب والقمع للبحارنة. وحمد هو الوكيل الصوري لأبيه لكن عبد الله أصبح القوة الحقيقية. تم اتخاذ الإصلاحات بعين الاعتبار، لكن الشيخ الأكبر في السن، عبد الله، و«الملكة» [زوجة الشيخ عيسى] عرقلا الأمور كلها. وكانت «الملكة» تعقد جلسات في المحكمة، وتعاقب على النوايا، وتودع في البنك، أو تخفي 500 «روبية» من صناديق الدولة يوميًّا. وتم إرسال قائمة بالجرائم الـ 22 التي ارتكبها عبد الله إلى الحكومة.

6. تجري الأحداث بسرعة فائقة الآن، وهي على الشكل الآتي: اعتداء سترة الأول، وإطلاق النار على المدينة ليلًا، وقتلُ رجال للشرطة خلف مبنى الوكالة في 1 شباط/ فبراير 1922، ولم تكن الحكومة جاهزة لاتخاذ أي إجراء «حتى تتأكد من استنزاف مواردها المحلية كلها». بدأت مظاهرات البحارنة، وبعد أن حصل الشيخ عيسى على إنذار، خاف عبد الله وتقاعد عن العمل. وفي 22 تموز/ يوليو، أشارت وزارة الخارجية إلى أن اضطهاد الشيعة سيكون له انعكاس سلبي على فارس. كما أن وكيل ابن سعود يسبب المشاكل. ونتيجة لآراء الحكومة، تخلى المقيم السياسي عن فكرة الإصلاحات. حصل الاعتداء على باربار[1]، استمر عيسى في إحباط حمد عند كل مفترق طرق. قررت الحكومة اتخاذ تدابير مناسبة، في حين اعتبر المقدم (نوكس) أن التدبير {رقم 421 من 9 أيار/ مايو 1923} سابق لأوانه وغير ضروري. وفي اليوم التالي بدأ الشغب النجدي-الفارسي، وتبعه هجوم الدواسر على قرية عالي في وضح النهار. تم خَلع الشيخ عيسى، ولم يتم التعامل مع الدواسر بجدة، كما قُتِلَ عالم شيعي ورفيقه بالقرب من البديع أخذًا بالثأر[2]. حصل اعتداء سترة الثاني في كانون الثاني/ يناير 1924، وذلك انتقامًا بعد أن تم تقديم الأدلة في القضية المشار إليها سابقًا [قتل العالم الشيعي قرب البديع]، تم اتخاذ إجراءات صارمة وبدأ العمل في الإصلاحات. ولا ترغب الحكومة في التقدم [بالإصلاحات] بوتيرة سريعة إلا في حال كان الشيخ مخلصًا لها. جرائم قتل آل غتم، بالإضافة إلى اعتداءات صغيرة، وأخيرًا كان الاعتداء على الشيخ في العام 1926. تم تسريح فرق المجندين بسبب الأحداث، واستبدلت بغيرهم من الهنود. وصل السيد (بلجريف) وبدأ العمل

(1) إحدى قرى البحرين، تقع في الشريط الساحلي الزراعي الشمالي الغربي للجزيرة الأم، أو في المحافظة الشمالية كما هي اليوم. تشتهر تاريخيًا وسياحيًا بوجود معبد باربار المشهور، وكان هو المعبد الديني الرئيس لحضارة دلمون العريقة في جزر البحرين.

(2) هما العالم الشيخ عبد الله العرب، وصاحبه الحاج حسين، وذلك انتقامًا منهما لأنهما شهدا ضد اعتداء بعض الدواسر على قرية عالي.

على الإصلاحات بجدية. وصل النقيب (پارك)، ومنذ نهاية العام 1927، لم يتم ارتكاب أي أعمال عنف. وتظهر هذه الخلاصة الموجزة بوضوح أن سياسة الحكومة في عدم التدخل كانت ضعيفة، وفي نهاية المطاف اضطرت إلى التصرف بحزم وقوة.

7. والآن سأنظر في الإصلاحات التي تمت دراستها؛ يتبين من الرسالة المحالة مع رسالة المقيمية إلى الحكومة تحت الرقم S/307، المؤرخة في 15 حزيران/ يونيو 1923، أن الإصلاحات الرئيسة التي تمت دراستها كانت الإصلاحات في الموارد المالية بما فيها المخصصات الملكية، بالإضافة إلى الجمارك، ومكاتب الحكومة، ومسح الأراضي. ونتيجة لاعتداء سترة الثاني، تم تشكيل فرقة من المجندين، ثم تم تسريحها لاحقًا، أما البنجابيون المسلمون فقد تم استبدالهم بالبلوش العُمانيين. وجرت دراسة الإصلاحات في صيد اللؤلؤ أيضًا، رغم أنني لا أستطيع اعتماد أي مقترحات قُدِّمت للحكومة في هذا الشأن. وقد قُدِّمت إلى المساعد القضائي للمعتمد السياسي كي تدفع الحكومة ثمنها [الإصلاحات في صيد اللؤلؤ]، لكن يبدو أن هذه الفكرة قد استبعدت، وقام السيد (بلجريف) أخيرًا بمهمة المستشار المالي. وكان السيد (دو جرينيير) مشغولًا بتنظيم الجمارك بعد السيد (بوير).

8. أما الإصلاحات التي نُفِّذت فعلًا، فهي:

أ. تعيين مستشار مالي يشرف على النفقات كافةً، ويقوم بما في وسعه للحد من المخصصات الملكية المتزايدة.

ب. إنشاء قسم جمارك معترف به، يشمل تسجيل المراكب، وتحصيل رخص صيد اللؤلؤ، ورسوم جوازات السفر وضابط الميناء.

ت. إنشاء محكمة معدلة تتألف من المستشار، والوريث الحقيقي للشيخ، ومحكمة من الدرجة الثانية تضم المستشار المذكور سابقًا وفردًا آخر من آل خليفة.

ث. إصلاحات الغوص: تشكيل محكمة بشكل يناسب الوضع المحلي، والإشراف على سجلات النواخذة وسجل لكل غواص.

ج. قسم الأراضي: كاد المسح يكتمل، وعند الانتهاء منه سينخفض عدد الأفراد المساحين.

ح. إنشاء وحدة الشرطة بقيادة بريطانية، لا بقيادة البلدية، تتألف من 100 شرطي هندي مسلّح تقريبًا، وقوة محلية من المجندين النظاميين، معظمهم من الفرس، وقوة من النواطير أو الحراس الليليين.

خ. الأشغال العامة: تم بناء طريق بحري، وحُفِرَت آبارٌ ارتوازية، والمصابيح الكهربائية على وشك أن يتم تركيبها.

د. التعليم: مدرسة للبنات وأربع مدارس للبنين.

ذ. الوقف: أُزيل الوقف الشيعي عن العلماء رؤساء القضاء، وذلك برغبة شعبية، ووضعت [الأوقاف] بتصرف غير رجال الدين. ونتج شغبٌ عندما حاولت حكومة البحرين فعل ذلك في العام 1926، لكنه نُفِّذَ الآن بتأييد من الشيعة أنفسهم.

ر. البلديات: تطورت بلدية المنامة بسرعة، وأحرزت بلدية المحرّق الجديدة تقدمًا مدهشًا.

9. يجب أن نصرح هنا أن البحرين خضعت لتغييرات ملحوظة في السنوات الست التي تلت خلع الشيخ عيسى. والشعب مثقف جدًّا {من الشائع وصف عرب البر الرئيس [بشبه الجزيرة العربية] بالهمج}، ازداد الازدهار وارتفعت قيمة الأراضي ثلاثة أضعاف. وأصبح البحارنة يتمتعون بالأمن والعدل لأول مرة منذ 150 سنة، وأصبحوا الآن يفكرون في حقوقهم. وقد تحسّنت [خفّت] حالة العبودية التي كانت تمارس ضد الغواصين، وقل الاعتراض على نشاطات

الحكومة، وتوقفت جرائم العنف المرتكبة تقريبًا. غير أن الفرس يظهرون روحًا وطنية شرسة متزايدة، وبقي النجديون والأحسائيون في حالة همجية كما كانوا في السابق. وبدلًا من مقاومة الإصلاحات، فإن الروح الشعبية تطلبها الآن، ومثالٌ على ذلك الطريقة التي تولى بها الشيعة مسؤولية أوقافهم. وازداد الطلب على المدارس، والتعليم التقني، والمساعدة الطبية، والقابلات [المولّدة]، وأشغال عامة كبرى {مثال: الطريق المعبّد وجسر المنامة-المحرّق}، كما يوجد لهفة عارمة لتركيب المصابيح الكهربائية. ولكن أفضل ما في الأمر هو أن من كانوا يذموننا صامتون الآن، والبحرين لم تعد مصدرًا للأخبار في الصحافة العربية.

10. والآن، سأعبر إلى أي مدى سيكون ممكنًا التراجع عن إنجاز تغييرات مماثلة. في ما يتعلق بالنقطة «أ»، أعتقد أنه سيكون من المستحيل الاستغناء عن السيد (بلجريف). أما مصدر مشاكلنا في البحرين ومنشأها فهو تدخل حكومة الهند بمجرى الأمور عبر حماية الشيخ عيسى أولًا، ومن ثم استبداله بالشيخ حمد. في دولة عربية حرة فعلًا، كان عبد الله ليقتل هذين الاثنين منذ زمن بعيد أو يتخلص منهما، وينصّب نفسه حاكمًا مطلقًا. والشيخ حمد لم يُحَصِّل هذا المنصب بنفسه، وهو ودود وضعيف؛ وعلى الرغم من أن المعتمدين السياسيين المتتالين يمتلكون تعليمات للسماح له بالوقوف على قدميه واتخاذ القرارات بنفسه، إلا في حال تجددت روحيته، فإنه يلجأ دائمًا إلى المعتمد السياسي، وإن لم يستجب له، فإنه لا يقدم على أي خطوة. ويمكنني أن أتعاطف معه من كل قلبي، ففي كرهه للمضايقات، وحبه للحياة الريفية والصيد، يتطابق ذوقه مع ذوقي. كما أنه يكره البحارنة ويحتقرهم، وهم الذين يشكلون الجزء الأكبر من رعاياه؛ وطالما أنه يستطيع الاستمتاع مع حريمه بعد الغذاء، وأن يذهب إلى هواية الصيد رميًا، أو مستعينًا بالصقر، وأن يحصل على المال الكافي لدعمه، فإنه لا يبالي بما يحصل في البحرين، رغم أنه لا يعترض على الشعور بالقليل من البهاء والفخر نتيجة موقعه.

ومن الواضح أن رجلًا مثله لا بد وأن يكون له مستشار فاعل ليستطيع تدبير أموره في ظل هذه الظروف الصعبة.

11. الشيخ عبد الله، الفرد الوحيد القادر من آل خليفة، بعيدًا عن سجله من الأعمال الاستثنائية المنافية للقانون {هو متهم [بالتعدي] على مجموعة من 500 فتاة عذراء}، ويمتلك سجلًا من الجرائم لم يسبق لها مثيل في أي دولة عربية أخرى، وكان الخوف فقط هو ما منعه من بذل أي جهد لإضعاف سلطة الشيخ حمد، وكانت السياسة فقط هي ما دفعته للتعاون في إدخال الإصلاحات. إنه [الشيخ عبد الله] على تواصل مع ابن سعود، ولكن لا يظهر أي عيب في سلوكه أمامنا. الشيخ سلمان، وريث الشيخ حمد، يبدو بسيطًا جدًّا، وليس مختلفًا عن بقية البدو، ولكنه لم يكن ليخلف بوعد، وبعيدًا عن ذلك، فإن البالغين من آل خليفة هم إما تافهون، أو ضعفاء، أو فاسدون، أو يجمعون الصفات الثلاثة معًا! ويجب أن يكون الوزير المسؤول عند الشيخ فردًا من آل خليفة، ولا أعرف واحدًا قد خضع للتدريب أو يتمتع بالمؤهلات المطلوبة لمهمة مماثلة. ويجب أن نذكر أن المشاريع كمشروع الإنارة الكهربائية، والعمل القضائي تتطلب معرفة تفوق ما يفقهه آل خليفة، الذين يمتلكون مستوى تعليمي يقل عن مستوى أغلب التجار في المدينة. لذا لا أجد بديلًا عن السيد (بلجريف) في الوقت الحاضر، وما إذا احتجنا لواحد منهم [من عائلة آل خليفة]، يجب أن يتم تدريبه للعمل. ومبارك هو أكثر من يمكن أن نعول عليه من أبناء الشيخ حمد، وهو غير كبير في السن ويمكنه أن يخضع للتعليم. وعلى الرغم من أنه متزوج، لسوء الحظ، أوصي بتركيز اهتمامنا عليه، فنضع له مدرسًا خصوصيًّا في بداية الأمر، يمتلك معرفةً عميقةً في الإدارة، لنقل رَجُلٍ من الصف ..E.A.C، يجب على هذا الرجل أن يمنحه [مبارك] سنة من التدريب والتعليم العام، ومن ثم يجب إرساله ثلاث سنوات إلى مدرسة «نايرار» (Nirar) في البنجاب[1]،

(1) نايرار Nirar هي واحدة من قرى يُطلق عليها تجمع «الجورة» (Joura) في منطقة (مورينا مايا براديش) بولاية «البنجاب» بالهند آنذاك.

كما أرسلنا من قبل المتدربين السياسيين. يجب على إدارة البحرين أن تجاري التطور، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سيتعلم فيها [الشيخ مبارك] كيف يديرها [البحرين]. وفي حال لم يتم التحرك بسرعة، ولم يتم اتخاذ الخطوات لرؤية ما إذا كان [الشيخ مبارك] قد تعلم شيئًا مفيدًا فعلًا، سيصبح ميؤوسًا منه قريبًا، شأنه شأن الآخرين من أقربائه.

12. لقد طرحت رأيي حول الجمارك في رسالتي رقم 74، المؤرخة في 25 أيار/ مايو 1929. إن مدير الجمارك هو فعليًا الضابط المسؤول عن العائدات في البحرين، والضابط المسؤول عن جوازات السفر، والمسؤول عن الميناء أيضًا. والسيد (دو جرينيير) مناسب جدًّا لمهامه، فقد رفع الإنتاجية بنسبة 20% من دون زيادة الضرائب بأي شكل كان. عندما كان الهندوس يتولون الجمارك، كان يتم الاحتفاظ بالحسابات باللغة السندية، وكان يتم صرف النظر عن اختلاسات بمقدار 100,000 «روبية» سنويًّا، وقد سمح ملتزم جباية الضرائب على الأراضي الزراعية لعدد من كبار التجار كيوسف كانو، ويوسف فخرو، بدفع حصتهم الضريبية بشكل سنوي!

يمكن لسوري أو مصري أن يحصل فورًا على نفوذ كبير في حال كان رجلًا يتمتع بالقدرة، وقد يصبح سياسيًّا خطيرًا. إن الجمارك السورية في بيروت غير نزيهة حتى تحت المراقبة الفرنسية، وأعتقد أن المصريين قد أثبتوا فشلًا حتى في أصغر نطاق مسؤولياتهم كما حصل في مسقط.

13. لقد أدت المحكمة المعدّلة، أو ربما الجديدة، عملًا ممتازًا وكسبت ثقة العامّة. فهي تحيل القضايا كلها، بما في ذلك تلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، إلى قضاة مناسبين لاستطلاع آرائهم وردودهم {السجلات محفوظة}، لكنها كانت تَحسم أغلب القضايا الجنائية بنفسها. وبعض القضايا الجنائية التي كان يمكن حلها عبر القسم، كانت تحال للقضاة أيضًا بالطريقة نفسها. ولكن يجب أن نذكر أن الشيخ سلمان ما كان ليمرر أي أمر من دون

دعم السيد (بلجريف) مما قد يؤثر بشكل سلبي على شخص صاحب مركز، ما لم يكن مدعومًا من السيد (بلجريف)، وبالتأكيد لم يكن ليصدر [الشيخ سلمان] حكمًا بالإعدام في أي قضية من دونه [المستشار]. الاستناد إلى الشريعة كليًا هو أمر غير ممكن، {أ} لأن أغلب جرائم العنف يرتكبها السُّنّة ضد الشيعة، وهنا في حال تم إحالة القضية إلى قاضٍ سنّيٍّ، سيقوم بإطلاق سراح المذنب من دون أي عقاب، أو يحاسب بعقوبة خفيفة. {ب} ولأن القضاة لا يحتفظون بسجلات، {ج} ولأن القضاة هنا، كما في فارس، قد خسروا هيبتهم في السنوات القليلة الماضية.

أما القضايا المدنية، وتحديدًا تلك التي تتعلق بقبض الحسابات، تحال عادة إلى المجلس العرفي، وهو هيئة فخرية من التجار الذين يعملون بشكل مرضٍ في حال وضعوا جانبًا مصالحهم الشخصية. أما قضايا الغوص، فتحال إلى سالفة الغوص أو محكمة الغوص، التي سأشير إليها لاحقًا.

وستلاحظون وجود إجراء كبير للسيطرة المحلية، وأنا متأكد أن حكومة الهند ترفض العودة إلى فوضى النظام القديم التي لم يكن فيها محكمة حكومية، ولا ما يحل مكانها سوى الشريعة، {والرجوع إلى هذا الأمر سيكون أمرًا صائبًا بقدر إعادة وضع (إيلي) تحت رحمة أسقفها}[1]، والمحاكم التي لا تعد ولا تحصى التي يتولاها شيوخ صغار يستخدمونها كأدوات لطغيانهم.

14. كانت محكمة الغوص، التي تم تشكيلها بشكل مناسب، سمة النجاح البارزة للإصلاحات، وتعمل بعدل ومن دون تمييز، إلا عندما يكون الأمر مرتبطًا بالأجانب. في قضية كبيرة وقعت مؤخرًا، كان عليَّ أن أوفد مساعدي الهندي

(1) يقصد به هنا كاتدرائية إيلي (Ely Cathedral) في مقاطعة كامبريدج شير (Cambrigeshire)، التي تُعتبر من أقدم المواقع الكنسية الدينية المسيحية في بريطانيا وأقدسها. لقد تأسست عام 672م. ويُطلق عليها كنيسة الثالوث المقدس لإيلي. أما مبناها الحالي فيعود إلى العام 1083. كان أسقفها يُعتبر من أهم أساقفة بريطانيا.

لمراقبة مجرياتها، وكان الانحياز الذي حدث فيها فاضحًا. ونتيجة لذلك، فرضت المحكمة في نهاية المطاف، دفع مبلغ 50,000 «روبية» لصالح التاجر الفارسي، على الرغم من أنهم كانوا قبلًا يرغبون في إجباره على دفع تسوية بقيمة 700 «روبية». ويجب أن نذكر أننا إن لم نحافظ على حقوق الأجانب، فإن حكوماتهم ستطالب فورًا القيام بذلك.

وعلى الرغم من أنه يتوجب علينا فعل الكثير من الأمور، إلا أنه تم إحراز تحسن كبير في التحقق من سجلات حسابات النواخذة، وسجلات الغواصين الآن محفوظة كما يجب. ويوافق الغواصون على الأرقام المذكورة في دفاترهم من دون طرح أي سؤال، لكن الكثيرين ما زالوا مديونين بنحو 3,000 «روبية»، وهم بالتالي تحت رحمة النواخذة لما تبقى من حياتهم. لم أفهم قط النفاق الذي يعتمده البعض، عبر ذرف دموع التماسيح على العبيد الذين هم عبيد بالاسم فقط، وعادةً ما يعاملهم أسيادهم معاملة جيدة. وهؤلاء الأشخاص أنفسهم يرفضون تقديم أي شيء لمجموعة من الرجال حياتهم مرهونة لمهنة خطرة؛ ولو كان هؤلاء [الغواصون] من الرعايا المحميين [من قِبَل بريطانيا]، يجب تشجعيهم على ذلك [العمل في مهنة الغوص] بموجب القوانين البريطانية كافةً، وإعادتهم إلى أسيادهم في حال هربوا منهم، كما أن ديونهم لن يتم تسديدها. أشعر أننا لا نستطيع إلغاء أي شيء من دون أن نقضي على الظلم الذي تتعرض له طبقة غير قادرة على مساعدة نفسها إطلاقًا.

15. شارف قسم الأراضي على إكمال المسح الذي يقوم به، والعقود الملكية الممنوحة قيّمة جدًّا. في الواقع، في القضايا التي تتعلق بملكية الأراضي، عادةً ما يفتتح أحد الأطراف دعواه من خلال إظهار عقد ملكيته أمام المحكمة، ما إذا كان هذا العقد قد تم إصداره تحت إشراف قسم الأراضي، فإنه عادةً يُعتبر حلًّا للقضية التي لا يمكن السيطرة على حيثياتها. في الواقع، هناك حاجة ملحة لتسوية ما، وقسم مناسب لقضية الأراضي كما حدث في الهند، مع سجلات

للحقوق، وتشجيع على التحسينات والقروض، وغيرها من الأمور. مثل هذا القسم معروف جدًّا، ولا يمكن إلا أن يصدر عنه ما هو جيد.

16. إن الشرطة البنجابية المسلحة [في البحرين] فاعلة ووفية، ولا تسبب أي مشاكل، ومحبوبة من قبل الشيخ والأهالي. كانت فرق المجندين القديمة مؤلفة من المغضوب عليهم في مسقط، وكانوا يشكلون مصدرًا للخطر. أما الشرطة النظامية، فهي بأغلبها من الفرس، فالقليل من العرب فقط يرغبون بالقيام بهذا العمل. إنهم يقومون بعملهم بشكل جيد، وجميعم يرتدون اللباس العربي.

النواطير، أو الحراس الليليون، هم مجموعة من الشرسين، لكنهم مؤهلون لتلبية المتطلبات المحلية. هذه هي القوة الوحيدة التي يمكن للعرب أن ينضموا إليها، فهم يستطيعون أن يتركوها بسهولة للذهاب إلى الغوص، وليسوا مجبرين على ارتداء زي موحد. وقد وجدنا أنه من المستحيل أن نبقيهم أقوياء من دون توظيف عدد من البلوش، إذ إن العمل الوحيد الذي يهم العرب من هذه الطبقة هو ما له علاقة بمراكب صيد اللؤلؤ.

ومن الصحيح أنه منذ بداية العام 1927، لوحظ ندرة في جرائم العنف، لكن حتى لو كان المعتمد السابق ضابطًا صاحب تجربة استثنائية وقدرة على التعامل مع العرب، وقادرًا على تحقيق السلام لأكثر من عامين من سياسة الدمج الحذرة، لا يجب أن يترك ذلك انبطاعًا بأن قوة الشرطة غير ضرورية، أو كبير على نحو غير ملائم بأي شكل من الأشكال.

17. لا أشعر أنه من المناسب التخلي عن القائد البريطاني للشرطة، النقيب (پارك). إذ إننا خلال وقت قصير، سنشهد بدء عمل شركة النفط على نطاق واسع، وسيفد المئات من الأنذال، والقتلة مع وصولهم. وسيكون للشركة الحق في تعيين شرطتهم، ولا شك في أنهم سيعينون أوروبيًا أو أكثر لهذه المهمة. وضمن حشد مماثل من الأوروبيين، سيصبح قائد الشرطة التابع لنا غير ملحوظ، وفي ظل التصادمات المحتملة بين الأوروبيين والأوروبيين-الآسيويين، نحتاج إلى

شخص صاحب سلطة للتعامل معهم. والنقيب (پارك) معروف لدى الشيخ {ذلك إن لم يكن معروفًا لدى الأهالي أيضًا}، ومن الضروري أن يكون هناك شخص يحل مكان السيد (بلجريف) حين يغادر في إجازته. السيد (دو جرينيير) غير مناسب أبدًا لهذه المهمة، كما أنه لا يملك الوقت. ولكن أعتقد أنه يمكن العثور على من هو أفضل من السيد (پارك) لهذه المهمة، وأنا أعرف نيجيريًّا كان موظفًا مدنيًّا سابقًا، وسيكون أفضل لهذا العمل. وحتى حل قضية النفط بشكل نهائي، أعتقد أنه يجب الإبقاء على قائد بريطاني، لكن في حال لم يتم منح الامتياز، فقد يتم السماح لهذا المنصب بأن يصبح مسؤولية رجل آخر، إذا أصرت الحكومة على صرف مستشار واحد.

18. لاحظ السير (دنيز براي) أن الشرطة الهندية تلفت الانتباه، وتروج للسيطرة البريطانية، لذا أنصح باستبدالهم بسودانيين. أما اليمنيون، فيمتلكون سمعة لا يحسدون عليها من الخيانة والتمرد، ولن يساهموا بأي تحسين في فرق المجندين القديمة، ولكنني قاتلت مع السودانيين في الحرب، وأعتقد أنهم جيدون جدًّا. كما أن معرفتهم للغة العربية ستكون عاملًا جيدًا، ونظرًا لوجود عدد من الغواصين الزنوج وغيرهم هنا، لن يتم تمييزهم في الملابس العربية، في حين يمكن تمييز الهنود عن بعد مسافة بالزي العربي. يمكننا أن نخضرهم بشكل مباشر من ميناء السودان، وقد يكونون أقل كلفة من الهنود على المدى الطويل. وأقترح أن يختار السيد (بلجريف) الرجال في طريق عودته من إجازته في العام 1931، حين تنتهي صلاحية عقد الشرطة الحالية. وسيكون من الأفضل القيام بذلك، إذ إن الوحدات العسكرية ترسل عادة الرجال الذين تريد التخلص منهم، كما أن حكومة البحرين خاضت تجربة غير مشجعة في هذا الشأن مع فرق المجندين القديمة. وفي حال كان مطلوبًا اتخاذ هذه الخطوة فورًا، يمكن للنقيب (پارك) أن يتوقف في السودان في طريق عودته من إجازته، وأن يحضر الرجال معه، ولكن هذا الأمر قد يورط الحكومة بمبالغ كبيرة كجزاء لفسخ العقد [السابق للفرق الأخرى].

19. وبشأن الأشغال العامة، فقد اكتمل طريق المنامة البحري، وتم نشر العقد الخاص بمخطط الإنارة الكهربائية، بالإضافة إلى انتهاء بناء قصر للشيخ، وغيره من الأعمال. والآن، الرغبة الأهم بالنسبة لأهالي البحرين هي طريق المنامة-المحرّق، والجسر اللذين سيتم البدء بالعمل عليهما بكل تأكيد. وتلقت الحكومة البريطانية تقديرًا كبيرًا على هذه الأعمال، لأن الأهالي مدركين أن هذه الأمور ما كانت لتنجز من دوننا. ولا يمكن إلغاء أي شيءٍ في هذا الشأن، وأرى أنه لا يمكن تقديم أي اعتراض على المزيد من التقدم طالما أن المشاريع مخطط لها بشكل سليم ولم تتجاوز قدرات الحكومة.

20. يوجد الآن خمس مدارس للبنين، ومدرسة واحدة للبنات مقارنة بالعام 1921. وبسبب الحاجة إلى الموارد المحلية، فإن معظم موظفي هذه المدارس هم من العراقيين والسوريين، وقد ظهر للعلن الآن نموذج عن هيبة الحكومة البحرينية، فقد حضر الشيخ عبد الله، الذي كان مسيطرًا بالكامل على إدارة المدارس ال سُنيّة منذ تأسيسها، لرؤية السيد (بلجريف)، وأخبره أنه غير راضٍ عن الوضع الحالي لهذه المدارس، وهو يتمنى أن تكون تحت إدارة الحكومة في المستقبل، وهو يشعر أنه لا يملك ما يكفي من المعرفة لإدارة طاقاتها وحده، لذا يتمنى أن يتم تعيين مشرف جيد فقط ليعتني بأمورها. هذا الأمر، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على التعليم المهني، يظهر أن الدولة تواجه صعوبة في تلبية متطلبات المعارف بمفردها، بصرف النظر عن التفكير بأي خطوة للتراجع. غير أن هذا التعليم يعتمد في وجوده على الأموال التي يجمعها مدير الجمارك، ويحافظ عليها المستشار، وأي انخفاض في العائدات من شأنه أنه يؤثر عليه.

قرر الشيعة بمحض إرادتهم، أنهم قادرون على إدارة الأوقاف بأنفسهم أفضل من القضاة بموافقة الحكومة، وسيطروا عليها من دون أي معارضة. وسيدفع الرأي العام عاجلًا أم آجلًا، بالسُّنّة لاتخاذ الخطوات نفسها، وعندئذٍ، سيتم منح المبالغ

الكبيرة التي يسيطر عليها القضاة للتعليم الابتدائي ولأهداف أخرى، مما خُصص لها منح في الأساس. ولكنني أرى أننا لن نكسب شيئًا ما إذا عدنا بالزمن إلى ذلك الوقت، والمعروف جيدًا أن الحكومات المصرية، والعراقية، والسورية قد نظمت أقسامًا للأوقاف.

21. وقد قامت بلدية المنامة بخطوات كبيرة، وبلدية المحرّق تجاريها بسرعة. إن أعيان مدينة المنامة يعملون بأنفسهم بشكل جاد، لكن في حال حضور المستشار أو المعتمد السياسي اجتماعاتهم، فهي عرضة للتحول إلى مباراة في الصراخ. وعلى الرغم من ذلك، جرى أداء الكثير من الأعمال الجيدة، والأهالي يقدرون ما أنجزوه. لم يتدخل المستشار بقدر كبير، فهو في الحقيقة لا يملك الكثير من الوقت ليمنحهم إياه، والمعتمد السياسي يتحرك فقط حين تكون المصالح الأجنبية أو البريطانية في خطر. يجب تشكيل بلديات للمدن التي تحتوي على أكثر من 25,000 مواطن، وهذا ليس استثناءً للقاعدة.

22. أعترف أنه ليس بإمكاني انتزاع أي من هذه الأمور، فما كان يعتبر إصلاحات مخيفة منذ ست سنوات، أصبح الآن يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. وأعتقد أنه لا يمكن مقارنة البحرين بالتساوي مع مقاطعة «قلات» (Kalat)[1]. فبحسب معرفتي، لا يوجد قوّة أجنبية قلقة ومتحمسة لتطويق «قلات» عبر مستوطنات كبيرة تسبب الاضطراب لمواطنيها [القوة الأجنبية] ضمن حدودها [قلات]. وليس لي علم بعدد المسؤولين البريطانيين في «قلات»، لكنني رأيت ثلاثة منهم في حانة عندما كنت في (راجپوتانا)، وهي دولة تمتلك أهمية إمبراطورية أقل من البحرين. واثنان منهم كانا موظفَيْنِ مفوضَيْنِ من الحكومة. وإن اعتُبِرت الدول الهندية شبيهة لذلك، أقول إنه لا يمكن للوكالة السياسية في أي دولة هندية

(1) **قلات أو كلات Qalat or Kalat** وتُكتب باللغتين، الأردية (كلات)، وبالبلوشية (قلات). وهي مقاطعة بين بلوشستان وباكستان حاليًّا. وتقدر مساحتها بـ 6621 كم²، وعدد سكان هذه المقاطعة نحو 400,000 نسمة بحسب إحصاء العام 2005. وتُدار المقاطعة حكوميًّا من مدينة «كلات» ذاتها.

أن تبت في 2,000 قضية مدنية وجنائية سنويًّا تتدفق من الدول وليس من منطقة متنازع عليها فقط، وإنه طالما يتم الحفاظ على هذا الموقع، وطالما أننا نمثل المصالح الأجنبية الضرورية، فلن يكون لتغيير عدد المسؤولين البريطانيين أثر يذكر.

23. تعتبر البحرين قُطْبَ موقعنا في الخليج، ومركز الخط الجوي العربي، وقريبًا، سيطلب سلاح الجو الملكي الحصول على إذن كي يتمركز نصف أسطول هنا، أو طائرة مائية على الأقل. إن دخولنا إلى البحرين كان حتميًّا، وأصبح مقبولًا اليوم، وقد فات الأوان للعودة إلى الوراء. في الواقع، بات واضحًا لتلامذة التاريخ أن البحرين ستتحول إلى زنجبار ثانية. وفي حال تم إعلان وضع [البحرين] تحت الحماية [البريطانية]، سيتم انتهاز هذا الأمر، ونظرًا لأن الإدارة منظمة بشكل محكم، ستتضاءل قوتنا الحقيقية، تمامًا كما تراجعت قوة قاضي المقاطعة في «مونت آبو» (Mount Abu)[1] منذ أن تم استئجارها من حكومة «سيروهي» وجعلها أرضًا بريطانية. ولذلك، يتوجب علينا مواجهة أي تمدد بريطاني جديد، كي لا نخاطر بالتحسينات التي واجهنا الكثير من الذم في سبيل تحقيقها. وللمفارقة، فإن هذا الأمر [التمدد البريطاني] من شأنه أن يضعف موقفنا، ويؤجل الشر المحتوم قدر الإمكان لما يمكنني أن أسميه الزنجبارية. وأُفيد أن ابن سعود قال إن شيوخ البحرين قد حلوا مشاكلهم، ويمتلكون مالًا لينفقونه أكثر من أي وقت مضى، لذا فإن تأثير تدخلنا قد لا يبدو بغيضًا كما نظن.

24. أعتبر أن خشية الحكومة من أن تؤدي إجراءاتنا في البحرين إلى انعكاسات سلبية على الحكام العرب الصغار، هو قلق مرتبط بالساحل المتصالح وقطر. فلا شك في أن كليهما [الساحل المتصالح وقطر] يميلان {بعيدًا عن الأسباب

(1) مونت آبو **Mount Abu** هي منطقة يُطلق عليها اسم (واحة في الصحراء) في منطقة سيروهي بولاية راجاستان في غرب شبه القارة الهندية، بالقرب من الحدود مع ولاية كوجارات.

الدينية} تجاه ابن سعود، إذ إن وكلاءه موجودون إلى جانبهم طوال الوقت، في حين أن تجربتهم الوحيدة [عن العلاقات] معنا تقتصر على التهديدات النادرة المتعلقة بتجارة السلاح، أو تجارة الرقيق، أو القواعد الحربية للطائرات. وإن كنا نرغب في أن يكون لنا نفوذ على هؤلاء الناس، الذين هم غير بعيدين بعقلياتهم عن عقليات رجال القبائل من أيام إبراهيم [النبي]، علينا أن نكون قادرين على تأمين أي شيءٍ لهم مقابل صداقتهم، بدل الاقتصار على المطالب أو التهديدات.

25. ومن المعروف أنه مذ خسر القسم السياسي السفينة «لورانس»، لم يعد بإمكانه التحرك في الخليج، وبات الساحل المتصالح يُديره مجموعة من قادة السفن الشراعية، أو مترجميهم. وخلال زيارتي الأخيرة إلى أبو ظبي، وجدت أن لا أحد هناك يعرف أسماء أي من الضباط السياسيين باستثناء السير (پيرسي كوكس)، الذي يكنون له الكثير من الاحترام. وقد قال لي شقيق شيخ دبي حين كان هنا إن: «باليوز (كوكوس) كان والدنا»، وبالطبع لا يمكننا المتاجرة بسمعة السيد (پيرسي)، وأنا أقتبس هذا الكلام فقط لأبرهن على ما فهمته دائمًا، وهو أن العرب، على الرغم من أنهم عدائيون تجاه التدخل الأجنبي، إلا أنهم قادرون على تكوين صداقات شخصية مع الضباط البريطانيين، حتى ولو كان الأمر مخالفًا لما يظنونه صحيحًا. ومن خلال هذا الأمر، والتواصل المستمر عبر أشخاص مؤهلين، يجب أن نستعيد الأرض التي خسرناها على الساحل المتصالح، وليس من خلال التخلص من الضباط في البحرين، تمامًا كما أن الجميع مقتنعون أن حكم (ساتيرن) على وشك أن يعود.

وفي هذا الصدد، إن كان الرائد (تريڤور) في العام 1912 يستطيع أن يقول إنه «مما يسبب الندم، استغراق المعتمد السياسي، بطريقة أو بأخرى، في البحرين وفي المنصب القضائي الرفيع الذي شغله، الأمر الذي جعل تعزيز علاقته مع العرب شخصيًّا صعبًا»؛ هذا التعبير يمتلك قوة أكبر الآن، فقد تضاعف عدد

القضايا القضائية التي يجري معالجتها. أنا شخصيًّا أعتبر أنه يتوجب علي أن أمضي ساعات يوميًّا في مجالس الشيوخ والشخصيات العربية المهمة، والقيام بالمزيد لكسب ثقتهم عوضًا عن إطلاق الأحكام السريعة. إنني على ثقة أن هذه المقترحات التي قدمتها ستحظى باهتمام كبير.

26. يجب أن نذكر أننا إن لم نؤكد على وجودنا في البحرين، فإن آخرين سيفعلون ذلك، وأن الخلفية مهيأة تمامًا لابن سعود من خلال وكيله القوي هنا. إن نجح [ابن سعود] في حملته الحالية في نجد، يمكننا أن نتوقع عودته فورًا للتوغل هنا؛ وهو توغل من شأنه أن يكون على نطاق واسع في حال أسندت أمور النجديين والأحسائيين إلى حكومة البحرين مجددًا. ويجب أن نذكر أيضًا أن ابن سعود يمتلك تأثيرًا شبه ساحرٍ على الشيخ حمد، وإنني أخشى دائمًا أنه في حال نصّبنا ابن سعود في موقع المنتصر على العرب كلهم، نكون قد قدمنا لأنفسنا رضا شاه آخر ليقيد أجنحتنا، ويسبب لنا المشاكل في المستقبل من دون حصولنا على أي عوائد ملحوظة.

27. تم اقتراح ضرورة تعيين مجلس لتعزيز حكم الشيخ، الأمر الذي سيكون ذا قيمة كبيرة في حال سُمح للشيخ حمد بنقل القوة الحقيقية إليه [المجلس]، وأن يدير الأمر كحاكم يتلقى استشارات من وزرائه. سيكون الشيخ حمد مسرورًا في حال تم اتخاذ ترتيب مماثل، ويمكن إخضاعه [الترتيب المذكور] للتجربة عند وفاة الشيخ عيسى. ويمكن أن يتألف المجلس من الشيخ سلمان، والشيخ عبد الله، والمستشار. إن مزاعم الشيخ سلمان بشأن التوريث واضحة؛ وبعيدًا عن قدرته، يبدو أن الشيخ عبد الله قد فتح صفحة جديدة، ويستحق أن يُمْنَحَ فرصة. لكنني أشعر أنه يتوجب علينا الانتظار لحين وفاة الشيخ عيسى، إذ إن الدولة تدعم شيخًا واحدًا لا يحكم حقيقة حاليًّا. ودعم شخصين من جيلين مختلفين بمبلغ 2 ونصف «لك» من «الروبيات» سيثير بلبلة غير مستحسنة. وإن أصبح الشيخ حمد رئيسًا لهذا المجلس، فلن يضيف ذلك أي مكسب،

لأن كرهه لأي نوع من الأعمال سيؤدي به إلى تجنب المشاورات فيه، كما أن تقسيم السلطة الذي سينتج عن ذلك، سيتسبب في حدوث إرباك فقط. وفي تعيين المجلس، من المستحسن اختيار توقيت يكون فيه الشيخ محمد بعيدًا في إحدى زياراته المتكررة إلى الهند، لأنه سيشعر بضرورة إشراكه [في المجلس]، وعلى الرغم من أنه شاعر ذو سمعة إلّا أن قدرته تتمحور في تعقيد القضايا وعدم تسوية أي أمور.

28. لقد ناقشت للتو مع الشيخ حمد مسألة مدرس خاص لمبارك. وهو يرحب بتعيين مدرس، وتحديدًا إن كان سيدربه في الشؤون الإدارية، لكنه قال إنه لا يستطيع مغادرة البحرين لأنه متزوج ولا يمكنه اصطحاب زوجته معه، وليس واردًا أن يترك الدولة من دونها. واقترحت بعدئذٍ ضرورة إرسال دعيج إلى المدرسة العسكرية في العراق التي تزود أولاد العائلات المرموقة بما يرضي أذواقهم، لكنه قال لي إن ذلك مستحيل، فبصرف النظر عن الحب الكبير الذي يكنونه له {طفل مدلل كثيرًا}، خسر هو ومبارك وزنهما حين أرسلا إلى المدرسة الأمريكية في البصرة، وتوفي الخادم الذي أرسل معهما بداء السل بعد عودتهم فورًا. لذلك أقترح التركيز على إيجاد مدرس خاص مناسب، وائتمنه للتغلب على اعتراضات الشيخ على ما قد يحظى به مبارك من خبرة أوسع.

29. يبدو أن ابن الشيخ إبراهيم، الذي هو الآن في إجازة من جامعة بيروت، الشاب الوحيد من آل خليفة الذي يمتلك حسّ العمل، وأقترح إرساله إلى الهند عند انتهائه من دراسته، كي يتدرب في قسم الجمارك، وأن يذهب بعدئذٍ إلى البصرة لدراسة أمور الحكم هناك؛ وذلك بهدف جعله مساعدًا للسيد (دو جرينيير)، وعند إتقانه للعمل يمكنه أن يتولى منصبه [منصب السيد دو جرينيير]. ويمكن لهذا أن يكون حلّا لمستشار واحد، ولكنه ليس حلًّا مباشرًا. أنا شخصيًّا أميل إلى تجنب تعيين موظفين سوريين ومصريين مستقلين في مناصب عليا في الحكومة. وإن كان وزير خارجية ابن سعود يستطيع أن يقول لممثل أجنبي

{مذكرات جدة 29 آذار/ مارس} «أنا الملك، والأمير والحكومة في الحجاز»، فماذا يمكننا أن نتوقع في البحرين؟ هذا الشخص المحترم كان مديرًا في مدرسة فلسطينية وأصبح عاطلًا من العمل، ويجب أن نكون مغفلين حقًّا كي نستبدل مسؤولاً بريطانيًا بمستبد سوري أو مصري. وأعتقد أنني ذكرت سابقًا أن الأهالي يرتابون من وجود الكثير من السوريين في الدولة وبالأخص بين مديري المدارس.

30. وفي الختام، أجد أنه لا يمكن إبطال أي من الإصلاحات، ولكنني أقترح استبدال الهنود بالسودانيين في الشرطة المسلحة. وأقترح تدريب مبارك في الإدارة على غرار الأمير (جورج)، كمقترح واقعي، ويجب تعيين ابن عمه في إدارة الجمارك في حال نجاحه. وأقترح أيضًا تطبيق تجربة المجلس عند وفاة الشيخ عيسى. ولكن علّي القول إنه يتوجب علينا التوجه إلى قطر، وإلى الساحل المتصالح إن كنا نريد زيادة نفوذنا هناك، إذ إننا لن نحقق هذا الأمر بأي طريقة أخرى.

يشرفني أن أكون،
سيدي،
خادمكم الأكثر طاعة،
توقيع (سي. جي. برايور)،
المعتمد السياسي، البحرين.

رسالة رقم S-385، مؤرخة
في 28 آب/ أغسطس 1929م، «بوشهر»[1]

المقيمية البريطانية والقنصلية العامة

من - فخامة المقدم (سي. سي. جيه. باريت)، حامل وسام «نجمة الهند» و«الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - وزير الخارجية في حكومة الهند، سملا.

سيدي،

1. يشرفني الإشارة الى رسالتكم رقم F.164-N/29، المؤرخة في 28 أيار/ مايو 1929، طالبين مني فيها دراسة مسألة التدخل البريطاني في إدارة شؤون البحرين، بهدف تحديد مدى إمكانية العودة إلى الخطوات التي كانت قد اتُخذت، ومدى نفعها.

2. ليس من الضروري تكرار ما جاء في رسالة المقدم (هاوورث) التي تحمل الرقم S-295، المؤرخة في 1 أيلول/ سبتمبر 1927، في ما يتعلق بتاريخ تطور اهتمامنا بالشؤون الداخلية للجزر.

لكنني أتمنى التشديد على النقاط الآتية:

أ. عيّنا الشيخ عيسى حاكمًا للجزر في العام 1869، وقد بقي في موقعه بفضل دعمنا له فقط.

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 5، ص 596.

ب. سعينا، بين الأعوام 1877 و1900، إلى تحسين الأوضاع الداخلية من خلال تقديم النصيحة، لكننا كنّا قلقين من الأوضاع المالية، وبالأخص مسألة إدارة الجمارك.

ت. ومع تعيين معتمد سياسي بريطاني في العام 1904 في البحرين، عقب زيارة لورد (كرزون)، ازداد اهتمامنا بالمسائل الداخلية واستمرينا في تشجيع الشيخ عيسى من خلال تقديم نصائح مفيدة له. لكن يبدو أنه كان مهتمًّا بالحفاظ على استقلاليته عنا أكثر من السعي لرضانا عنه، ونحن فقط من نستطيع الحفاظ على استقلاليته.

ث. وفي العام 1904، وعقب أعمال الشغب التي كان الفرس وأحد الألمان جزءًا منها، كان الشيخ عيسى خلالها مستهترًا في بداية الأمر ومن ثم تحول إلى عائق؛ دعا نائب الملك، لورد (كرزون)، إلى اتخاذ تدابير صارمة بحقه لأن «ما دفعه إلى عناده هو صبرنا المستمر عليه فقط». وكانت النتائج الأكثر أهمية لتدخلنا إلغاء السخرة متى ما اتضح أن الأجانب هم من كانوا معنيين بالأمر، ونفي قائد أعمال الشغب المناهضة للفرس إلى بومباي {كان ابن أخ الشيخ عيسى}، وتولي المعتمد السياسي السلطة القضائية على الأجانب. وتم تذكير الشيخ بتأكيده على اتباع نصيحة المقيم السياسي.

وفي هذه الحالة، ذُكرت مسألة استحالة الحكم بالعدل لصالح الشيعة من قبل القضاة السُّنّة.

وفي ما يتعلق بهذه الأحداث أفاد الرائد (كوكس) قائلًا:

«لا أرى كيف يمكننا أن نتوقع أي شيء سوى المتاعب المستمرة نتيجة استمرار مساعينا المشكورة بهدف الإبقاء على حكومة الجزر من خلال قيادة زعيم أثبت أنه يمتلك القليل من المؤهلات الضرورية

للحفاظ على النظام، وأمن الأفراد، والتجارة، ذلك إن كان يمتلك أيًّا من المؤهلات أساسًا. ووفقًا لذلك كان يفضّل اتخاذ تدابير قوية، لكن حكومة جلالة الملك قررت أنه يجب السعي إلى تحسين الحكومة الداخلية من خلال وسائل غير مباشرة وسلمية».

ج. في العام 1919، أظهرت مقابلة للشيخ عبد الله مع السيد آرثر هيرتزل (Arthur Hirtsel) كيف غضب الحاكم [الشيخ عيسى بن علي] من تدخل المعتمد السياسي في مسألة السلطة القضائية على الأجانب وتعيين قضاة في الهيئة القضائية. وعلى الرغم من أن المعتمد السياسي كان يمتلك هذه الصلاحيات، لكنه كان عاجزًا عن وضع حد لسوء الحكم.

ح. إن عزل الشيخ عيسى في العام 1923 قد أنقذ الشعب -وخاصة البحارنة من القمع الهائل- هذا القمع الذي فتح للأجانب أبواب البلاد، وخاصة الإيرانيين، والوهابيين. وقد ظهر هذا القمع في مقتطفات تقرير الرائد (ديلي) المرسل إلى الحكومة ضمن رسالة العقيد (تريڤور) رقم S-23، المؤرخة في 8 كانون الثاني/ يناير 1922.

خ. وقد لفت العقيد (نوكس) انتباه الحكومة إلى أن إدارة الأعمال [في البحرين] بكاملها سوف تصبح تدريجيًّا تحت تصرف المعتمد البريطاني.

د. إن استقلال العرب في حال مارسه شخص غير متعلم، يعني الصلاحية للقيام بالكثير من الأشياء التي لا نوافق عليها، ويعني إدارة الجزر لمصلحة زعيم قبلي، واستغلال الشعب لصالح الحكام [من قبيلة ينتمي لها آل خليفة فقط]، ومعاملة الشيعة على أنهم ينتمون إلى طبقة ليس لها أي امتيازات [مهمشة تمامًا].

ذ. كان على الحكومة أخيرًا، وليس المعتمد السياسي، أن تصر على معالجة الوضع بدلًا من توجيه النصائح.

ر. إن الشيخ حمد رجل لطيف، لكنه ضعيف، كما أن الادعاء أنه وإخوانه لن يبتعدوا عن طريق الصواب هو ادعاء فارغ. أن نطمئن كثيرًا يعني أن نمر بالاختبار نفسه كما بدأنا من قبل [مع هذه العائلة الحاكمة].

3. على مدى تاريخ البحرين خلال القرن العشرين، يبدو جليًّا الخوف الذي أظهرته حكومة الهند من موضوع التدخل. وفي العام 1904، قررت [حكومة الهند] «اعتماد سياسة حذرة». ولاحقًا، كان على المعتمد السياسي «السعي إلى تحسين أداء الحكومة الداخلية من خلال وسائل غير مباشرة وسلمية، وبالحصول على إيمان الشيخ وثقته به».

في العام 1922 «لم تكن تريد أن تنجرّ إلى التدخل بين الشيخ وشعبه». «إن الحكومة [البريطانية] لم تكن مستعدة للتحرك حتى تقتنع بأن كل الذرائع والحجج قد استُنفذت».

ولكن هذه الحكومة التي كانت حريصة بشكل واضح على تجنب التدخل، هي من وجهت أوامر إلى المقيم السياسي لاتخاذ الخطوات اللازمة لعزل الحاكم. لكنها لم تنسَ قط سياستها الأساسية، وبعد مضي عدة أشهر، [الحكومة نفسها] الآن توجه المعتمد السياسي مجددًا ليحذر من رغبته في التدخل بشكل كبير، أو أن يصبح ضابطًا إداريًّا بدلًا من أن يكون مستشارًا.

من الواضح أن الحكومة قد بذلت ما في وسعها لتتجنب الخطوة التي اتخذتها في العام 1923، إلا أنها تجرأت على تنفيذها بسبب الاستبداد الكبير الذي يمارسه آل خليفة، في حين لم يقم الشيخ عيسى بأي محاولات لمنعه [الاستبداد]، وبسبب الضغط الذي تعرضت له [الحكومة] من قِبَل وزارة الخارجية في لندن خوفًا من أي ردود فعل في فارس نتيجة اضطهاد السكان الشيعة [في البحرين].

أضف إلى ذلك، «إن سوء الحكم قد يكون الخطأ الخطير الوحيد في هذه الحالة إذا تم عرض وضع البحرين، وموقعنا في الجزر أمام عصبة الأمم».

4. إن ما يتوجب علينا أن نذكره الآن هو أن الشيخ عيسى، أي الحاكم، لم يكن سيئًا بطبيعته، لكن على الرغم من عناده في رفض نصائح المعتمدين السياسيين جميعهم، معتبرًا أنها انتقاصٌ لمركزه كحاكم مستقل؛ إلا أنه كان هادئًا ويكره بشدة التدخل في تصرفات أفراد عائلته، حتى ولو بالغ هؤلاء في استبدادهم. العائلة -آل خليفة- كانت مجموعة من الهمج غير المتعلمين يتظاهرون كذبًا بسلوك مدني [حضاري]. وجهة نظر الشيخ عيسى وعائلته ما ذُكِر في الفقرة رقم 2 {د} أعلاه. الشيخ حمد حاليًّا شخص ودود جدًّا، ويميل بطبيعته نحو عدم اتخاذ أي تدابير قوية في أي موضوع. وحتى بصفته قاضيًا، يميل إلى تبرئة مجرم ارتكب جرمًا واضحًا ويدفع بنفسه غرامة مفروضة. إن رجلًا [حمد] مماثلًا لوالده، باستثناء حقيقة أنه أصغر سنًّا، وأنه قد رأى التغيرات التي تحصل من حوله، وأنه أقل تحفظًا نتيجة لذلك؛ لكن لا يمكن تمييزه عن والده.

وتمامًا كوالده الذي سمح بممارسة الاضطهاد [ضد المواطنين الشيعة] ولكنه هو شخصيًّا لم يقم بعملية اضطهاد؛ سيحذو حمد حذوه. وباستثناء الشيخ خالد، ما يزال المضْطَهِدُون القدامى كلهم أحياء، ويرغبون باستئناف نشاطاتهم القديمة في حال لم يتم منعهم من ذلك. ولا شك في أن الشيخ حمد لن يمنعهم في حال لم يحصل على التوجيه والدعم البريطانيين. وحتى اليوم، يعتبر ضعفه في أي أمر مرتبط بآل خليفة مثيرًا للشفقة حقًّا، وكذلك في الأمور العادية. وعلى الرغم من وجود مستشار بريطاني، إلا أنه لم يُظهر قوته. في أيار/ مايو من هذا العام، غيَّر قرارًا كان قد اتخذه في اليوم السابق في ما يتعلق ببعض «السلف» المدفوعة للغواصين، بسبب حشد من مئتي رجل مدنيين أثاروا الصخب في مجلسه.

وبالتأكيد، سيكون من الأفضل أن يحكم الشيخ حمد وإن ارتكب أخطاءً في الحكم، على أن نحكم نحن ولا نرتكب أي خطأ. ولكن رجلًا مثله، لا يستطيع تحمل عبء

الحكم، لا بد أن يكون له مستشار. وفي حال تم إزالة المستشار الأوروبي، لا شك في أن الشيخ حمد سيخضع لنفوذ بعض السوريين أو المصريين المتآمرين، الذين يشكلون لعبة بأيدي فارس أو نجد. إن عدم قدرة الحكومة على مواجهة سرقات العصابات أدت إلى تأسيس الشرطة الهندية المسلحة. وجب أن تكون هذه الشرطة أجنبية، فعرب البحرين لا يحبون ارتداء اللباس الموحد، وكانوا يعترضون على أي عمل ليس له علاقة بمهنة الغوص على المراكب، ويكرهون إلزام أنفسهم بمهام ذات فترات عمل ثابتة. ما تزال الشرطة المسلحة مهمة جدًّا، ولكن من الممكن جعلهم أجانب أقل تطفلًا على المجتمع [في البحرين] عبر الاستعانة بسودانيين [عرب] بدل الهنود، وذلك مباشرة بعد انتهاء صلاحية عقد الهنود في بداية العام 1931. ونظرًا للعدد الكبير من الناس أصحاب البشرة السوداء الذين ينحدرون من العبيد ويسكنون الجزر [البحرين]، سينخرط هؤلاء السودانيون في المشهد فورًا، الأمر الذي فشل الهنود في تحقيقه. ويمتلك السيد (بلجريف)، المستشار الحالي للشيخ حمد، تجربة مع السودانيين، إذ إنه خدم معهم في مصر خلال الحرب. وأود أن أنصح برحيل القائد الأوروبي الحالي للشرطة، الذي ينتهي عقده بعد أربع سنوات، في الوقت نفسه الذي سيرحل فيه رجال الشرطة الهندية في نهاية العام 1930. ولكن على ضوء الاحتمال الذي يفيد أن البحرين قد تضطر قريبًا لأن تستقبل عددًا كبيرًا من الحفارين والعاملين في النفط من أميركيين وأجانب، لا أظن أنه من المستحسن الاستغناء عن خدمات قائد أوروبي للشرطة، حتى نشعر بأن تهديدنا من قبل اجتياح [الأمريكيين] الموعود، الذي لا شك سيضم عددًا من الشخصيات العنيفة؛ لن يحصل. وعلى غرار شركة النفط الإنجليزية-الفارسية، قد تبدأ نقابة الخليج الموحدة على الأرجح خدمة أمنية خاصة بها، وستحتاج دولة البحرين قائدًا أوروبيًّا للشرطة للتعامل معها، ومع الأشخاص السيئين الذين تجذبهم فرص العمل.

5. وأعود الآن إلى قسم الجمارك. كان هذا سببًا قديمًا لخلاف بين الشيخ عيسى وحكومة الهند. وكان العقيد (ميد) أول من اقترح السيطرة على هذا الخلاف في ظل الافتراض الخاطئ بأن الشيخ عيسى فقير، كما يزعم، عندما وجد أن التظاهر بذلك مناسب له. وعلى أي حال، وصلت مسألة قسم الجمارك إلى وقت حان فيه أن يُنظر إليها على أنها حد فاصل بين قوة الشيخ عيسى وقوة حكومة الهند.

كان النظام القديم يؤجر الجمارك إلى مقاول هندي، وكما كان متوقعًا فإن الإيرادات المستحقة للدولة كانت أقل بكثير مما هو مُفترض. وتقدر هذه الخسارة بـ «لك» واحد من «الروبيات» سنويًّا. لكن اعتمادًا على إيرادات قسم الجمارك منذ أن تم إخضاعه للإشراف الأوروبي، يجب أن يكون أكثر من ذلك بشكل ملحوظ.

وتعتبر الجمارك المصدر الرئيس للعائدات في الدولة، وقد بلغت قيمتها 1,124,679 «روبية» في السنة الماضية من إجمالي المبلغ 1,215,694 «روبية».

ولا يضطلع مدير الجمارك فقط بمسؤولية القسم الذي يحمل اسمه، بل هو أيضًا ضابط الميناء ويتحكم بجوازات السفر، وتسجيل المراكب، وعدد من أقسام العائدات الثانوية.

ونظرًا إلى قلة المواطنين المحليين الذين يمتلكون التعليم الكافي، وقلة نزاهتهم في تحمل مسؤولية الأقسام المختلفة، يجب توظيف أجنبي ليحكمهم. أما الرئيس الحالي فهو أوروبي. فما الفائدة من استبدالهم بمصري أو سوري أو عراقي؟

وبالنسبة إلى رجل إنجليزي لا يمتلك الخبرة للحكم في ما يتعرض له، قد يبدو المصري مواطنًا محليًّا أكثر [من الإنجليزي]، لكن بالنسبة إلى المقيم في الخليج سيبقى [المصري] أجنبيًّا.

لا يعتبر قسم الجمارك سياسيًّا، وفي فارس يمكن أن يعمل فيه الأجانب من دون الإخلال بالتوازن السياسي [للدولة]؛ لكن في دولة صغيرة كالبحرين، لا بد من أن شخصية الرجل الذي يجمع 90 في المئة من عائدات البلاد، تُعتَبَرُ مهمة جدًّا. وفي حالة المستشار، لماذا يتم التخلص من الأوروبي الموثوق به من أجل استبداله بأجنبي شرقي مشكوك بنزاهته ومكائده.

6. لقد لخّص النقيب (برايور)، وهو المعتمد السياسي الحالي في البحرين، الوضع بشكل جيد جدًّا في أحد التقارير التي أرسلها إليّ عندما قال إن السيد دو جرينيير (De Grenier) يجني عائدات الدولة، وإن السيد (بلجريف) يحفظها. وفي حال تم عزل مسؤول الجمارك الفاعل في جني العائدات والمحافظة عليها، ماذا سيحصل لدولة أصبحت معتادة على معدل مرتفع من الإنفاق العام أكثر من أي وقت مضى في تاريخها؟ لم يتم تلبية مطالب العدد المتزايد من آل خليفة العاطلين عن العمل فقط، بل إن البحرين ولأول مرة تخضع لحكم فيه مصلحة شعبها، لا مصلحة العائلة الحاكمة فيها فقط. لا شك في أن الانخسار في العائدات من شأنه أن يؤدي إلى عودة حالة من الاستياء. وفي حال تم عزل المستشار الأوروبي سيأخذ مكانه رجل عربي من البحرين، وعلى الأغلب فرد من آل خليفة. وباستثناء الشيخ عبد الله، لا يوجد أحد من آل خليفة مناسب لهذا المنصب لا من حيث الشخصية ولا التعليم. وبفضل موقعها الجغرافي كبوابة إلى نجد ولتجارة اللؤلؤ التي تعتبر [البحرين] مركزًا لها، كانت دائمًا مركزًا تجاريا تجذب إليها عددًا من الأجانب الذين هم على صلة بالعالم الخارجي. وبفضل الاهتمام الذي أولته لها حكومة الهند في العام 1923، أصبحت إدارتها، التي غدت مثالًا، موضع إعجاب للخليج. إن المواطنين الأكثر ثقافةً في دبي، على سبيل المثال، يحسدون البحرين إن لم يكن شيوخ العائلة الحاكمة فيها، بشأن الرغبة في التشبه بها [بالبحرين].

7. قيل مرارًا إن البحرين لبست الطابع الغربي بسرعة كبيرة، ومن الضروري التحقق من هذا القول على الرغم من وجود أساس لصحته. وأعتقد أنها تنقل انطباعا

خاطئًا يفيد بأن المؤسسات المحلية قد تمت إدارتها بعنف [نحو هذا الاتجاه]. أما الاصلاحات التي أدخلت في العام 1923 أو قبل ذلك بوقت قليل فهي مرتبطة بـ:

أ. البلديات.

ب. إعادة تنظيم قسم الجمارك.

ت. إنشاء قوة شرطة مناسبة.

ث. تعيين مستشار للشيخ.

ج. إصلاح المحاكم.

ح. إصلاحات متعلقة بصيد اللؤلؤ.

خ. مسح الأراضي.

د. الأشغال العامة.

ذ. التعليم.

ر. إصلاح الأوقاف.

سأتحدث عما سبق بالتسلسل.

أ. قبل الحرب وخلالها، اشتهرت البحرين بمناخها غير الصحي، وكانت الرائحة النتنة لا توصف، وكان الطاعون يصيبها عامًا بعد عام. وخلال سنوات قليلة [مع إصلاحاتنا]، أصبح سكان المنامة -المدينة التجارية الرئيسة- أكثر ثقافة نظرًا لتواصلهم مع العالم الخارجي. وازدادت المطالبة بالمزيد من النظافة. وعلى الرغم من معارضة الشيخ عيسى، إلاّ أن الطلب الذي دعمه الرائد (ديسكون) {المعتمد السياسي} قد نجح، وأنشئت بلدية في العام 1920. ومازالت هذه البلدية موجودة، وأنشئت بلدية أخرى عقبها في

المحرّق في العام 1927. أما مجلسا البلديتين -اللذين يُعين الحاكم جزءًا من أعضائهما وينتخب الجزء الآخر- يترأسهما أخو الشيخ حمد. يحضر كل من المعتمد السياسي والمستشار الاجتماعات، لكنهما لا يشاركان في الإجراءات إلا عند طلب المشورة منهما.

في العام 1920، كان عدد كبير من السكان ينظرون إلى بلدية المنامة على أنها ابتكار أجنبي بغيض، لكنها الآن تعتبر جزءًا حيويًّا من الإدارة. أنشئت بلدية المحرّق في العام1927 جرّاء الطلب الشعبي من دون استشارة المعتمد السياسي. ويدرك السكان أنه في حال ألغيت البلديات، ستعود القذارة والطاعون.

أما الفائدة المستمدة من وجود المعتمد السياسي والمستشار -اللذين لا يمتلكان حق التصويت- في الاجتماعات، فهي كي تضفي بعض التهذيب على الإجراءات، التي قد تميل لأن تصبح مجرد فوضى [في حال لم يحضرا]. وهما لا يتدخلان على نحو غير ملائم، وسيكون انسحابهما التام من العناية بشؤون البلدية أمرًا غير مستحسن.

لقد تمت معالجة النقاط «ب» و«ت» و«ث» مسبقًا في الفقرتين الرابعة والخامسة.

ج. يظهر تقرير الرائد (ديلي) حول شؤون الدولة في العام 1927 أي وضع تم انتشال البحرين منه، وذلك إلى حد كبير بسبب غياب أي محكمة قانونية يمكنها أن تتعامل بإنصاف مع المعتدين. فقد كان الأفراد الصغار من آل خليفة يرهبون الشعب كما يرغبون. أما القضاة، فكانوا أشخاصًا فاسدين وعاجزين.

حتى أضحت محكمة القانون الجديدة حاجة ملحّة، وبقيت الصعوبة تكمن في إيجاد قاض مناسب. ففي البداية، تسلم المعتمد السياسي الرائد (ديلي) عمل المستشار للقاضي المحلي، لكن مع

وصول السيد (بلجريف) استقال من منصبه لصالح الأخير. وتعمل المحاكم التالية في البحرين في الوقت الحالي:

- المحكمة المشتركة، التي يستمع فيها الحاكم والمعتمد السياسي للقضايا المدنية والجنائية التي تخص الرعايا الأجانب والبحرينيين، يكون فيها البحرينيون هم المُدعى عليهم. ويوجد أيضًا محكمة مشتركة صغرى يترأسها المساعد الهندي وفرد أقل رتبة من آل خليفة.
- محكمة المعتمد السياسي، وهي للحكم في القضايا التي تعني الأجانب كافةً.
- محكمة الشيخ سلمان، الابن الأكبر للشيخ حمد، يساعده ويقدم النصيحة له السيد (بلجريف) لمحاكمة الرعايا البحرينيين.
- محكمة القضايا الصغرى، ويرأسها فرد أقل رتبة من آل خليفة.

في الحالة الأولى، تُحال الخلافات كلها إلى واحدة من هذه المحاكم. وعادة ما يتعاملون بأنفسهم مع القضايا الجنائية على الرغم من أن عددًا كبيرًا منها يُحال إلى القضاة لحلها بعد تأدية القسم. أما القضايا المدنية، فتُحال جميعها تقريبًا، ومن دون استثناء، إلى القضاة والمجلس العرفي، أو محكمة «السالفة» [سالفة الغوص] لأخذ رأيها، وغالبًا ما كانت تصدر الأحكام استنادًا إلى هذه الاستشارات.

المحاكم الأصلية هي:

- محكمة القضاة، السُنيّة أو الشيعية بحسب القضية.
- المجلس العرفي.
- «السالفة» أو محكمة الغوص.

والقضاة هم من المحكمة الإسلامية المعتادة، ويتمتعون بالسلطة القضائية في الأحوال الشخصية كلها، مثل الطلاق، والميراث، وغيرها من الأمور. وغالبًا ما يقدمون استشاراتهم في القضايا الجنائية، ولكن قوانينهم الغريبة في الأدلة [خلال القضايا]، والاختلافات الحادة بين الشيعة والسُّنة؛ تجعل تقرير أمر العدالة في القضايا الجنائية إليهم أمرًا مستحيلًا.

المجلس العرفي هو المحكمة التي تتعامل مع القانون العرفي في التجارة، أي أنه المحكمة التجارية، وتُحال إليها قضايا الخلافات التجارية كلها. تتألف [هذه المحكمة] من عشرين عضوًا، وتجتمع بشكل أسبوعي، بعشرة أعضاء يجلسون بالتناوب كل يوم خميس، برئاسة فرد من آل خليفة. يتعامل أفراد هذه المحكمة مع الخلافات التجارية، بشكل سريع ومناسب عمومًا. ويتم تعيين أعضائها كلهم من قبل الشيخ حمد، وفي حالة الأعضاء الأجانب، فيعود الأمر إلى اعتراض المعتمد السياسي.

أما السالفة، فتتألف من ثلاثة خبراء عرب متخصصين في القانون العرفي المرتبط بالغوص. وقبل العام 1923، كانت هذه المحكمة تتألف من شخص واحد كبير في السن وقابل للرشوة، وكانت قراراته مصدر خزي للدولة. الآن، وباستثناء التحيز ضد الأجانب، تعمل هذه المحكمة بشكل مرضٍ.

وانطلاقًا من هذا التوصيف، سيظهر أنه وباستثناء محكمة المعتمد السياسي، التي تأسست بموجب المرسوم الملكي الخاص بالبحرين، يوجد فرد واحد من آل خليفة مختص بإجراءات العدالة كلها، حتى أن محكمة المعتمد السياسي تحيل الكثير من الأمور للأخذ برأيه وللاستشارة المحلية.

كما ذُكر سابقًا، إن آل خليفة غير متعلمين وجهلة، وسيكون من المستحيل أن يديروا الشؤون من دون الدعم الذي يمنحهم إياه المعتمد السياسي، أو المستشار. إن كلًّا من الشيخ حمد وابنه سلمان -عندما يبدون اهتمامًا فقط- ممتازان في الأحوال كافةً عند التعامل مع القضايا التي تحتاج إلى معلومات محلية [بحرينية]؛ ولكن وفق ما يعترفان به بنفسيهما، فإنهما لا يمرران أحكامًا بالإعدام، أو يتخذان أي خطوة ضد شخص من الوجهاء من دون دعم مستشاريهما. ومع مرور الزمن، قد يتمكن الشيخ سلمان من امتلاك الشجاعة الكافية للاعتماد على نفسه. كما سيتم تدريب خلف له ليحل مكانه، حين يتبوأ وراثةً موقع والده في الحكم، أو عندما يتعب من عمله في القضاء.

ح. قبل العام 1923، كان الغواصون تحت سطوة أيدي النواخذة والتجار بشكل كامل، الذين عملوا [بالتعاون] مع عضو واحد قابل للرشوة في [محكمة] السالفة [ضد الغواصين]. أما الآن، فتم تأسيس نظام ملائم للحسابات، وبفضل إشراف المحاكم على السالفة، أصبح الغواصون لا يمتلكون الكثير من أسباب التذمر، وأصبح نصيبهم الأفضل في الخليج بعد أن كان الأسوأ.

خ. تمتلك البحرين مساحات واسعة من الحدائق، بالإضافة إلى مواقع المدن. وقد عُرف أن الشيخ عيسى، بصفته مالك الأرض، وبأسلوبه الذي يعتمد على الحظ، قد باع الأرض نفسها لشخصين أو ثلاثة، أو أنه أهداهم إياها، فكانت النتيجة خلافات لا تعد ولا تُحصى، ويمكن إنهاؤها فقط عبر إجراء تحقيقات حذرة، ويتبعها مسح دقيق للمدن كلها، ولبعض المناطق القروية.

في بداية الأمر، قوبل موضوع مسح الأراضي بالرفض، إذ إن الناس لم يفهموا سببه، ولكنهم الآن قد أدركوا فوائده. هذه القرى التي

لم تخضع لمسح حتى الآن نظرًا لقلة الموظفين، قد بدأت بالمطالبة بإجراء المسح بشكل سريع.

د. لم تكن هناك أشغال عامة كثيرة، وبالتالي لم يكن هناك قسم اعتيادي للأشغال العامة؛ ولكن أشغال المرافق العامة كرصيف البحر، والطريق الذي يمتد إلى جانبه قد حظيا بالكثير من التقدير. وإحدى نتائج هذه الأشغال أن سكان الكويت، وموانئ أخرى، بدأوا يشيرون إلى النقص في مدنهم الأم، والدخول في مشاكل مع شيوخهم، وتأثير هذا الأمر ينفع. وفي حال تابعت البحرين بمبادرتها الخاصة تمويل الحدائق العامة والممرات، وبدأت بالمخططات الكهربائية، ونفذت أشغالًا تعود بالمصلحة العامة، كالطريق المعبد المقترح من المنامة إلى المحرّق، فلا شك في أنها ستحسن ظروف شقيقاتها من الدول الموجودة على الساحل العربي التي هي أقل تطورًا، وإبعادها عن عزلتها الأكيدة التي تعيش فيها أغلبها.

وقد ذكرت عبارة «بمبادرتها الخاصة» لأن مخططات المرافق العامة كلها، باستثناء جدار بحر المنامة وطريقه، التي هي من أشغال الرائد (ديلي)، تم إطلاقها من قبل رعايا البحرين أنفسهم، على الرغم من أنهم طلبوا الإرشاد من مستشاريهم الأوروبيين؛ وقد استفادت السمعة البريطانية من هذا التقدم.

ذ. التعليم ما يزال متأخرًا، ولكن بفضل دعم الشيخ عبد الله، أخو الحاكم، تقدم [التعليم] خطوات هائلة في السنتين الماضيتين. قيادة خطوات التعليم بمعظمها جاءت من قِبل المواطنين البحرينيين أنفسهم. وباستثناء الجهود غير المثمرة حتى الآن لإقناع الشيخ حمد بتعليم أبنائه؛ لم يتخذ المعتمد السياسي أو المستشار أي خطوة في هذا الشأن لإجبارهم على التعلُم، على الرغم من أن خدماتهما في الحصول على

المدرسين من العراق كانت من ضمن طلبات خدمات الدولة. تم التعاقد مع المدرسين العراقيين والسوريين في أغلب الأحيان من دون تدخل المعتمد السياسي أو المستشار، براوتب جيدة، كما يوجد الآن خمس مدارس عربية للبنين، وواحدة للبنات في الجزيرة، بالإضافة إلى مدرستين للقومية الفارسية. وتم إرسال ثمانية فتية بحرينيين، من بينهم ثلاثة مقربين من الزعيم الحاكم، للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت.

وأنا على ثقة بأن هؤلاء الفتيان الثلاثة سيقومون بعمل جيد، ومعهم الشيخ مبارك، وهم أكثر من يمتلكون مستقبلًا واعدًا من بين أبناء الشيخ حمد. سيشكل هؤلاء كادرًا جيدًا للمراكز العليا في البلاد، وسيثبتون في النهاية جدارتهم في تولي المركز الذي يشغله حاليًّا المستشار الأوروبي، ومدير الجمارك.

ر. الأوقاف هي مسألة دينية محضة، الأمر الذي يوجب على الأجانب، وخاصة غير المسلمين، أن يتوخوا الحذر كثيرًا.

قبل رحيله، حاول الرائد (ديلي) أن يتخذ خطوات لإصلاح الأوقاف، نتيجة الفضائح السيئة التي انتشرت [في ذلك الحين]، لكن من جاء بعده قرر أنه سيكون من الأفضل عدم التدخل [في هذا الشأن]، والثقة بالرأي العام الذي كانت تحركه السياسة التحررية للدولة. وتبدو سياسة عدم التدخل وكأنها تبرر نفسها. مؤخرًا عين الشيعة بأنفسهم لجنة تتسلم أوقافهم من القاضي [الشرعي]. وفي حال حذا السُّنّة حذوهم، قد تصبح المبالغ الكبيرة التي يجمعها القضاة متوفرة للتعليم الابتدائي.

8. لقد تحققت من الشؤون الحالية في البحرين، ولا أرى ما يمكن تغييره بشكل مفيد في الوقت الحالي. أما التغييرات التي لاقت معارضة في العام 1923، أصبحت اليوم من الخطط العادية للأمور، ويتطلع التجار البحرينيون إلى

تطور الاتصالات السلكية في ظل الرعاية البريطانية. اختفت اليوم «لا شعبية» الحكومة البريطانية التي كانت سائدة في الصحافة العربية وغيرها، وبدأ يظهر التقدير لأعمالها الجيدة. ومع الأيام ستصبح طي النسيان، كل الأعمال الجيدة، وإنقاذ البحرين من الطغيان التي قام بها البريطاني، وخاصة للبحارنة الشيعة، وستبقى في الواجهة المراكز المرموقة التي يشغلها البريطانيون المهمون فقط.

ولتفادي العار الذي سيقع على بريطانيا مع مرور الوقت، ومن هذا المنطلق، من الضروري تعليم مواطني البحرين كي يتبوأوا موقع المسؤولين البريطانيين.

9. يظن النقيب (برايور)، المعتمد السياسي في البحرين، أن البديل المفيد للسيد (دو جرينيير) يتوفر في عبد الله ابن الشيخ إبراهيم آل خليفة -حاليًّا تلميذ في سنته الثالثة في الجامعة الأمريكية ببيروت. إنه يدرس الصناعة، ولكنه لسوء الحظ لا يتمتع بمهارة كبيرة في علم الحساب. ولكن النقيب (برايور) يقول إنه حين ينهي دراسته في بيروت، قد يُرسل إلى الهند ليتلقى التدريب في قسم الجمارك في بومباي أو كراتشي، قبل تعيينه في قسم الجمارك في البحرين بهدف تسليمه الإدارة في نهاية المطاف.

أعتقد أن عرض النقيب (برايور) سليم جدًّا، وأوصي باعتماده. في حال كان عدم اهتمام عبد الله ابن الشيخ إبراهيم بعلم الحساب عائقًا أمام فاعلية أدائه لواجباته، يمكن لأحد أقاربه الأصغر سنًّا، كالشيخ خليفة ابن الشيخ محمد، أو الشيخ حمد ابن الشيخ عبد الله، أبناء أخ نائب الحاكم الحالي، اللذان يدرسان في عامهما الأول ببيروت، أن يتم اختيارهما لاحقًا لتلقي التدريب.

10. ويبقى موضوع خليفة المستشار. على الرغم من أن الحكومة لا ترغب على ما يبدو بإزالة السيد (بلجريف)، ولكن يجب أن تؤخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

الشيخ حمد، نائب الحاكم، هو شخص ودود وساذج. وقال النقيب (برايور) صراحةً: «طالما أنه يستطيع الاستمتاع بالحريم، والصيد بالرماية، والصيد بالصقور، وطالما أنه يمتلك ما يكفي من المال ليمنحه القليل من البذخ والزهو أمام الناس في بلاده، فإنه لا يبالي بما يحصل في البحرين» ملمحًا بذلك إلى ضعفه واستحالة السماح له بالاعتماد على نفسه.

إن رجلًا مماثلًا يجب أن يكون له مستشار يمكنه الاعتماد عليه. ومن المنطقي أن يكون مستشاره هو ابنه الأكبر، سلمان الذي يبلغ 35 عامًا من العمر، والذي سيخلفه على الأرجح. يمتلك سلمان مستقبلًا واعدًا، إذ إنه ذكي، وهو يكتسب تجربة قيمة في هيئة القضاة، وبعيد نوعًا ما عن الحياة البدوية، لكنه غير متعلم.

أما الفرد الوحيد الذي يتمتع بالقدرات من آل خليفة، فهو أخ الشيخ حمد، عبد الله، الذي علم نفسه بنفسه، ولكنه لسوء الحظ فاقد لثقة الشعب بسبب سجله السابق المليء بالأعمال الشريرة والآثام.

ومن بين أبناء الشيخ حمد، الوحيد الذي يمتلك مستقبلًا واعدًا هو الشيخ مبارك، الابن الرابع. وفي رسالتي رقم S-366، المؤرخة في 21 آب/ أغسطس 1929، أوصيت مسبقًا أنه يجب الاستعانة بمدرس خصوصي جيد له، على أمل أن يُمنح فرصة في الوقت المطلوب لاكتساب الخبرة الإدارية، كي يكون عونًا لوالده أولًا، ومن ثم لأخيه سلمان، الذي لا يمتلك أولاد يرثونه، وقد يكون قادرًا في الوقت الملائم على القيام بالوظائف التي تقع اليوم على عاتق المستشار الأوروبي.

11. ومع انتشار التعليم، يجب أن يكون ممكنًا قيادة الإدارة في البحرين من دون أي تدخل بريطاني في الشؤون الداخلية بطريقة قد تسبب لنا إحراجًا. في الوقت الحالي، وبسبب ضعف نائب الحاكم، ونقص الرجال الذين يمتلكون الشخصيات المناسبة، فهذا أمر مستحيل.

وقد شددت على موضوع التعليم لدى الحكام بشكل خاص، لأن فئة التجار في البحرين، سواءٌ أكانوا من الأجانب أو من أهالي البلاد، يتقدمون بشكل سريع في هذا المجال، وعموم الناس يطالبون بالمزيد من المدارس، والتعليم التقني، والمساعدة الطبية الإضافية، والقابلات القانونيات المدربات، وأشغال عامة أكبر.

لا يمكن لرجال قبيلة غير متعلمين أن يتزعموا بشكل دائم مجتمعًا كادحًا، تمامًا كما لا تستطيع القوات المغربية التحكم بأقاليم الراين. فالبحرين مركز تجاري كبير، يضم شعوبًا أجنبية كثيرة. إنها ليست جزءًا من نجد، ولن تكون أبدًا سعيدة في ظل الحكم الوهابي. فالبحريني الحقيقي، وإن كان من العرب، فهو شيعي وليس سنيًّا؛ و يظهر تاريخ الجزيرة أنها كانت لوقت طويل تخضع لفارس. وعلى الرغم من أن هذا لا يؤدي إلى أي رغبة [لدى البحارنة] بحكم فارسي، لكن يجب أن نصحح النظرة القبلية لديهم.

12. أنا أؤيد وجود حكومة عربية وطنية تقف لوحدها، ولكن لا يمكن إلغاء ما جرى في السنوات الست الماضية من دون المخاطرة بسفك الدماء.

إن البحارنة، لأول مرة الآن، منذ أن طرد آل خليفة الفرس من البحرين[1]، باتوا يشعرون بالأمان والعدالة، وبدأوا بالتفكير في حقوقهم. وبعد أن تذوقوا حلاوة هذه الأمور، لا شك في أنهم لن يتخلوا عنها.

13. إن شرور الحكم العربي المحض والنظام القبلي تتمثل في السجل الملطخ بالدماء لكلٍّ من أم القيوين وأبو ظبي. أو فلنضرب مثلًا أكبر من التاريخ على ذلك؛ حكام آل رشيد في حائل أو أسياد عُمان. واقتباسًا عن مقالة مثيرة

(1) قبل العام 1783، سنة استيلاء آل خليفة على البحرين، لم تكن الجزر تحت الحكم الفارسي المباشر، بل كانت تحت حكم قبيلة المطاريش، حكام «بوشهر»، وتحديدًا الشيخ نصر آل مذكور، كما هو مدون ومكرر في مصادر تاريخ البحرين الحديث.

للاهتمام للسيد توماس (Thomas)، نُشرت في «الشرق الأدنى، والهند»، مؤرخة في 18 تموز/ يوليو في الصفحة 78:

«الخطوة الأولى للشاب سعيد بن سلطان كانت خداع عمه وصي العرش، واغتياله. إن هذه «الرغبة بامتلاك السلطة» صفقت لها البلاد، ولم تكن هذه الطريقة غريبة. ومن محض الصدف، قُتل ثويني، خليفة سعيد على يد ابنه سليم، الذي صار خلفًا له في السلطنة حينئذٍ. خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان قتل الإخوة حلًّا مشرفًا لهدف السلطة، وكان السبب في ثلاث تغيرات مختلفة في مشيخة القبائل العُمانية القوية من بني علي، وبني ياس».

تدخلت الحكومة أولًا في الإدارة الحرة للنظام العربي، حين وضعوا الشيخ عيسى في مكان والده [المقتول الشيخ علي] في العام 1869، ومن جديد حين استبدلوه بالشيخ حمد في العام 1923.

وبحسب النظام العربي، إذا أطاح عبد الله بالشيخ عيسى، لا بد أن يطيح بالشيخ حمد أيضًا.

إن الحكومة مضطربة بسبب سجل عُمان الملطخ بالدم، ولا يمكنها السماح بأن يحصل الأمر نفسه في البحرين.

14. يجب أن نستغل أفضل ما في الشيخ حمد، ويجب أن يكون له مستشار -أوروبي أو عربي- أو يمكن في المقلب الآخر، أن يأخذ على عاتقه تحمل مسؤولية دور الملك الدستوري، وأن تقتصر نشاطاته على الأعمال الاجتماعية بشكل أساس، في حين يترك الأعمال الأخرى بيد المجلس.

ويمكن تجربة نظام المجلس هذا، ولكن فقط بعد وفاة الشيخ عيسى.

لقد تقاعد الشيخ المسن من الاهتمام الفعلي بالشؤون [إمارته]، ولكنه ما يزال يمتلك بعض الثقل، كما أن طبيعته المحافظة تضعه في موقع المعارضة لأي تغيير. وإضافةً إلى ذلك، وبالحديث عن النفقات المتوجبة على الدولة،

ليس من المستحسن أن يُثقل كاهل [موازنة] البحرين بنفقات تُخصص لحمد أيضًا إن حدث له تعطل، وهي تدفع حاليًّا سنويًّا راتبًا تقاعديًّا قيمته 5,000 «روبية» للشيخ عيسى.

أنا لا أتوقع أي معارضة جدية من الشيخ حمد نفسه لفكرة المجلس، شرط أن يبقى زعيمًا رمزيًّا واجتماعيًّا، إذ إن هذا الأمر سيمنحه فرصة لحياة الرفاهية والمتعة التي يتوق إليها.

قد يتألف المجلس أولًا من الشيخ عبد الله بن عيسى، وسلمان بن حمد، مع المستشار بصفته عضوًا ثالثًا برئاسة الشيخ عبد الله. وإن كان للشيخ مبارك أن يخلف منصب المستشار في نهاية المطاف.

15. أريد أن أشدد على أن الحكم العربي حاليًّا في إدارة البحرين هو أكبر مما قد يبدو عليه لدى إلقاء نظرة أولية. ونتيجة لذلك، تتمتع الإدارة الحالية بشعبية في الجزر، ولكن أؤيد الفكرة التي تفيد أن البريطانيين في الواجهة، وأن مؤشرات التأثير البريطاني تظهر بشكل واضح في قوة الشرطة الهندية التي تم تدريبها كقوات مشاة منظمة، على الرغم من تغيير لباسها الموحد. وأقترح أنه يجب تغيير هذه النظرة [وجود البريطانيين في الواجهة] عبر الاستعانة بالسودانيين، وهي قوة ناطقة باللغة العربية، وقادرة على الاندماج مع الشعب بشكل أفضل. وأنصح أيضًا بالاستغناء عن خدمات قائد الشرطة الأوروبي مع انتهاء عقده الحالي، إلا في حال كان على أحد الأوروبيين أن يتعامل مع تدفق أعداد كبيرة من الأمريكيين والأوروبيين القادمين للعمل في شركة نفط الخليج، مع الحفاظ على خدمات المستشار ومدير الضرائب حتى توفر بدائل عربية مدربة بشكل يمكّنها من أن تحل مكانهما.

16. وقد سبق أن مدد الشيخ حمد مدة عقد المستشار حتى آذار/ مارس 1934، وقد يكون من الضروري منحه تمديدين إضافيين على الأقل.

من الصعب تحديد الوقت الذي يصبح فيه البديل جاهزًا ليتسلم مكان السيد (دو جرينيير)، ولكن المدة المطلوبة للتدريب لا يمكن أن تقل عن سبع سنوات من هذا اليوم.

17. ونظرًا لأن قبول شركة النفط هو أمر ما يزال مثيرًا للجدل، فإنني لم أناقش هذا الأمر مطولًا. وفي حال تحقق موضوع الشركة، فإن ذلك من شأنه أن يضفي طابعًا غربيًّا على الجزر بطريقة سيئة على الأغلب، وأفترض أنه يتوجب وجود عضو بريطاني في الإدارة لمواجهة تأثيراته.

18. ويظهر من الفقرة رقم 2 من رسالتكم التي نرد عليها الآن، أن الحكومة [البريطانية] يساورها القلق، خشية أن يميل الحكام العرب الثانويون بشكل متزايد إلى ابن سعود، وذلك بعد أن صارت البحرين مثالًا أمامهم. صحيحٌ أن شيوخ الساحل المتصالح يمتعضون جدًّا من أي تعدٍ لبريطانيا على استقلالهم، تمامًا كما كان الشيخ عيسى قبل إجباره على التنازل عن السلطة. إنهم [شيوخ الساحل المتصالح] يعارضون منح أي امتياز للأوروبيين. لكنني لا أربط سلوكهم هذا بشكل كامل بالأحداث في البحرين، إنما ذلك يعود بشكل أكبر إلى الطبيعة الخصوصية للعرب. يمكن لبعض العرب الذين يمتلكون فكرًا مختلفًا، أن يمنعوا الكفرة من دخول الأرض المقدسة للجزيرة العربية، وعدن، بالإضافة إلى مكة.

لم تجرِ أي محاولة لإضفاء طابع غربي على البحرين حين حصلت حادثة «هايسنث» (Hyacinth)[1] في العام 1911. ومنذ هذه الحادثة، أصبح

(1) في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1910، كانت سفينة البحرية الملكية هايسنث، تجوب الساحل المتصالح عندما تلقت تقارير تفيد بوجود مخبأ للأسلحة في دبي، فتوجهت إلى الموقع. وأثناء بحث الجنود في المدينة عن مكان الأسلحة، دار اشتباك مع العرب المحليين، ولم ينجلِ غبار القضية، إلا عن مقتل أربعة بحّارة وجرح أو فقد عشرة رجال آخرين، في ما قضى 37 عربيًّا مصرعهم.

وعلى الفور، توجه كل من المقيم والعميد البحري (سليد) إلى الشيخ، بغية توجيه إنذار يقضي بدفع غرامة تعويض تبلغ 50 ألف «روبية»، وتسليم أربعمئة بندقية، والموافقة على منح الوكيل مقرًّا للإقامة، وتأمين حراسة شخصية له، بالإضافة إلى إنشاء مكتب فرعي للبريد، ومكتب تلجراف في دبي. لم يُدِ

لدى أهالي دبي حصانة نسبية من التعرض للعواقب السيئة، وإليها [الحادثة] أُرجِعُ السلوك المستقل لشيوخ الساحل المتصالح. وقد صرح السيد (بيرسي كوكس) في ذلك الوقت، أن الحادثة شكلت أرضيةً سمحت لأمير دبي أن يتحجج بها لمعارضته دخول الأوروبيين إلى الساحل [المتصالح]. وكان تصريحه صحيحًا في العام 1911، وهو صحيح حتى هذا اليوم؛ ولكن من الواضح أنه لا يمكن إلقاء اللوم في هذا الأمر على السياسة البريطانية في البحرين.

وفي حال تدخلنا في البحرين لإزاحة الحكم السيئ، وعزل الشيخ، وإدخال الإصلاحات، ومن ثم السماح للبلاد بالغرق في المستنقع الذي انتشلناها منه، عندئذٍ سنكون بالفعل قد خسرنا كل حق لنا بالحصول على الاحترام من العرب وأخلينا الطريق لابن سعود. وصرح الرائد (ديكسون) في العام 1920 قائلًا إن «موقعنا في الجزيرة مبني على الخوف، لا الاحترام». أما الآن، فإنه مبني على الاحترام. ويرى زعماء الساحل المتصالح اليوم أن تدخلنا قد أفاد البحرين وزعماءها. لا يمكننا أن نتوقع منهم أن يطلبوا مستشارين بريطانيين بأنفسهم فورًا، ولكن مع مرور الوقت، يمكن أن يتجاوزوا إعراضهم عن التواصل مع الأوروبيين، وذلك تأثرًا منهم بتمدن البحرين. لن يتجاوزوا ذلك من خلال إعادة البحرين إلى ظروف العام 1920.

وسيُعِدُّ ابن سعود المكائد في عُمان، كما فعل والده من قبله، في حال وجد أن هذا الأمر مناسب له.

وعلى غرار ما كان يحصل دائمًا، فإن سلوك شيوخ الساحل سيبقى طوعًا للمصلحة الشخصية. وفي حال أصررنا على تبني قضيتهم ضد فارس ونجد، ونجحنا في ذلك، فإنهم يتطلعون إلى الحصول على الدعم منا. أما إذا لم نُظهر

الشيخ أي تعاون في بادئ الأمر، ووافق فقط على دفع الغرامة فيما أعرب عن تحفظه بشأن تعيين وكيل. توقّفت المفاوضات بين قطر وتركيا، وفي نهاية المطاف، سلم الشيخ الأسلحة والمال، أما المطالب الأخرى فقد جمدت.

ما يكفي من القوة لدعم قضيتهم ضد أطراف أخرى، فإنهم سيفقدون ثقتهم [بنا]، ويخضعون ببساطة إلى المكائد النجدية. وإن خرج ابن سعود منتصرًا من المشاكل التي يعانيها حاليًّا، يُرجح أنه سيسعى إلى تمديد نفوذه إلى الساحل، وسيسبب لنا المتاعب، كما فعل رضا شاه في فارس. ولكنني لا أرى تأثير ظروف البحرين على هذه القضية. لقد انتقد العرب جميعهم أعمالنا في البحرين، في حين كان مناصرو النظام القديم يصرخون حين يطولهم العقاب. كان العقاب فاعلًا، وقبل مناصرو الشيخ عيسى بالنظام الحالي، الذي لم يطغَ عليه الطابع الغربي بشكل غير مناسب.

وقد أوضحت بعض الأساليب التي يمكن من خلالها تغيير الشكل الخارجي مع المحافظة على الروح، ولكنني لا أنصح بإبعاد الضباط الأوروبيين النافذين، أو اتخاذ أي خطوات غير تلك التي أشرت إليها.

19. إنني مدين للسيد (برايور)، الذي أصبح الآن معتمدًا سياسيًّا في البحرين، على التقرير المطول الذي استندت إليه في تسجيل هذه الملاحظات، بالإضافة إلى تجربتي الطويلة في الجزر خلال الفترات الممتدة على أكثر من عامين ونصف العام.

يشرفني أن أكون،
سيدي،
خادمك الأكثر طاعة،
توقيع المقدم (سي. سي. جيه. باريت)
المقيم السياسي في الخليج الفارسي
مصدّق عليه:
سكرتير المقيم السياسي، الخليج الفارسي،
«بوشهر»، 28 آب/ أغسطس 1929

نسخة مرسلة عبر البريد إلى المعتمد السياسي في البحرين، للاطلاع على المعلومات الرجاء العودة إلى رسالته رقم 102/S المؤرخة في 17 آب/ أغسطس 1929.

كشاف عام

أ

آرثر مكماهون: 134.
آرثر هيرتزل: 158.
آسيا الوسطى: 135.
آل ثاني: 112.
آل خليفة: 51، 138، 140، 143، 154، 158، 159، 160، 163، 165، 166، 167، 168، 172، 173.
آل الذكير: 87.
آل الصبيب: 87.
آل العجاجي: 87.
آل غتم : 139.
آل القصيبي: 87، 97، 103، 133.
إبراهيم عليه السلام: 152.
إبراهيم آل خليفة (الشيخ): 154.
أبناء القصيبي: 97.
أبو ظبي: 173.
اتحاد البانيان: 21، 36.
الاتحاد السوفياتي: 135.
الأتراك: 23، 89، 91، 111، 125.
إتش . آر. بي. ديسكون: 96، 109، 110، 124، 125، 128، 130، 133، 164، 177.
إتش . آر. سي. دوبس: 134، 135.
إتش . ديلي (النقيب): 19، 34.
الأحساء: 87، 88، 89، 90، 91، 97، 100، 103، 107، 109، 110، 111، 114، 126، 135.
الأحسائيون: 153.
أحمد (الشيخ): 112.
أراضي نجد: 91.
أس . جي. نوكس (الرائد): 76، 139، 158.
اسطنبول: 89.
أف . بي . بريدوكس: 21، 28، 68.
الأفغان: 135.
أم . جيه . ميد (المقدم): 16، 21، 36، 51، 52، 162.
أم القيوين: 173.
أمان الله (الأمير): 135.
الأمريكيون: 161، 175.
أمين الريحاني: 89.
إنجلترا: 74، 101.
الإنجليز: 26.
أهل مكة: 89.
أهل نجد: 97.
أوروبا: 125.
الأوروبيون - الآسيويون: 147.
الأوروبيون: 48، 147، 169، 175، 177.
الإيرانيون: 158.
إيه . بي. تريفور: 107، 113، 126، 128، 129، 130، 131، 134، 136، 152، 158.
إيه. جيه. بلفور: 50.

ب

باربار: 139.
بارك (النقيب): 140، 147، 148.
باريس: 138.
باكستان: 150.
باليوز كوكوس: 152.
البانيان: 9، 10، 17، 21، 25، 28، 29، 30، 31، 33، 36، 38، 42، 51، 55، 59، 61.
البحرين: 9، 10، 12، 15، 16، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 31، 32، 34، 36، 37، 38، 39، 41، 46، 47، 48، 51، 53، 54، 55، 57، 58، 59، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 76، 78، 79،80، 82، 83، 87، 89، 90، 91، 92، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 105، 106، 107، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 116، 117، 119، 121، 122، 124، 125، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 135، 136، 137، 141، 142، 144، 147، 149، 151، 153، 154، 155، 156، 160، 161، 163، 164، 165، 166، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178.
البحرينيون/ البحارنة: 139، 141، 166، 170، 173.
البدع: 111.
البديع: 139.
البرتغاليون: 26، 72.
بريطانيا: 10، 12، 36، 67، 81، 97، 116، 134، 135، 145، 146، 171.

البريطانيون: 9، 10، 25، 37، 42، 48، 52، 57، 74، 89، 93، 97، 103، 104، 114، 124، 138، 150، 152، 160، 175، 177.
بشير زين العابدين: 87.
البصراويون: 138.
البصرة: 61، 138، 154.
بعثة لويس داين: 134.
بغداد: 95، 102، 121، 134.
البلاد العربية الداخلية: 113.
بلاد ما بين النهرين: 134.
بلدية المنامة: 97، 150، 165.
البلوش: 147.
البلوش العمانيون: 140.
بلوشستان: 78، 134، 150.
البنجاب: 143.
البنجابيون المسلمون: 140.
بنو تميم: 111.
بنو حنظلة: 111.
بنو علي : 174.
بنو ياس: 174.
بوشهر: 10، 11، 21، 36، 39، 44، 47، 55، 61، 66، 67، 69، 74، 76، 78، 87، 99، 99، 106، 107، 111، 113، 117، 122، 124، 128، 130، 131، 137، 173، 178.
بومباي: 26، 72، 73، 91، 97، 99، 125، 157، 171.
بوير (السيد): 140.
بي . زد. كوكس (المقدم): 74، 77، 78، 135، 137، 152، 157، 177.
بيروت: 25، 31، 50، 55، 69، 87، 96، 117، 124، 144، 170، 171.

ت

التجار البحرينيون: 98.
التجار الهنود: 18.
تجار نجد: 89.
تركيا: 135.
تشارلز بلجريف: 67، 68، 139، 140، 143، 145، 148، 149، 163، 166، 171.
توماس (السيد): 174.
تي . سي. إدواردز: 41.

ث

الثورة العربية الكبرى: 89.
ثويني: 174.

ج

جاسكن: 46، 47، 53، 77.
جاسم (الشيخ): 112.
جاسم الشيراوي: 101، 102، 104، 105، 117، 118، 120.
الجامعة الأمريكية (بيروت): 170، 171
جامعة بيروت: 154.
الجانب: 145، 146، 157، 158، 163، 166.
جباة الجمارك الهنود: 67.
جبيل: 98.
جدة: 89.
جزر البحرين: 59، 88.
الجزيرة العربية: 11، 15، 18، 51، 53، 141، 176.
جمارك البحرين: 29، 31، 42، 44، 46، 48، 55، 87، 92، 109.
الجمارك السورية: 144.
جمارك المحرق: 60.
جمارك المنامة: 60.
جمارك ميناء المنامة: 9.
جنجرام تيكامداس: 56.
جورج (الأمير): 155.
جورج هاملتون: 53.
جون برودريك: 50.
الجيش الهندي: 69، 78، 82.
جيلجيت: 78.
جيلد فورد (منطقة): 50.
جينجو بن تيكا: 9، 25، 31.
جيه. جي. لورمر: 28، 112.
جيه. ديليو. ستورز: 74، 76.

ح

حادثة النجادة: 97.
الحامية العثمانية: 112.
حائل : 173.
حبيب الله (الأمير): 134، 135.

الحجاز: 87، 155.
حرب الزبارة: 112.
الحرب العالمية الأولى: 78، 97، 134.
حركة الكوردايت: 50.
حريملاء: 97.
حسن القصيبي: 97.
حسين (الحاج): 139.
حسين بن علي الهاشمي = الشريف حسين
حكام آل الرشيد: 173.
حكام العرب: 115.
حكام نجد: 97، 129.
حكومة البحرين: 141، 153.
الحكومة البريطانية: 10، 11، 37، 51، 53، 59، 97، 98، 134، 138، 159، 171، 176.
حكومة بلفور: 50.
حكومة جلالة الملك: 89، 90، 92، 95، 99، 100، 110، 111، 116، 122، 125، 138.
حكومة روزبيري: 50.
الحكومة السوفييتية: 135.
حكومة سيروهي: 151.
الحكومة العليا: 132.
الحكومة الليبرالية: 50.
حكومة الهند: 10، 11، 12، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 28، 29، 34، 36، 37، 39، 40، 41، 42، 44، 46، 50، 57، 58، 59، 61، 65، 66، 67، 72، 80، 107، 110، 113، 135، 142، 145، 162.
الحكومة الهندية البريطانية: 78.
حمد ابن الشيخ عبد الله: 171، 172.
حمد بن عيسى: 10، 15، 16، 20، 39، 41، 51، 53، 67، 68، 97، 139، 142، 143، 153، 154، 160، 166، 167، 174، 175.
الحواس: 87.
حي النعاثل: 97.

خ

خالد بن منصور بن لؤي الهاشمي: 89.
الخليج الفارسي: 11، 12، 15، 16، 19، 21، 25، 28، 36، 39، 41، 44، 46، 47، 48، 51، 52، 55، 65، 66، 67، 74، 77، 78، 82، 87، 96، 99، 111، 113، 117، 122، 126، 128، 129، 130، 131، 134، 136، 137، 178.
خليفة ابن الشيخ محمد: 171.
خليل (ابن أخت محمد رحيم): 23.
خور العديد: 112.
خوزستان: 78.

د

دائرة سميث: 67.
دبليو . جيه. كانينجهام (السير): 15.
دبي: 109، 152، 176، 177.
دلمون: 139.
دنيز براي (السيد): 148.
دو جرينيير(السيد): 140، 144، 148، 154، 163، 171، 176.
الدواسر: 139.
الدوحة: 112.
دول الخليج: 72.
الدولة العثمانية: 89.
الدولة الهندية: 150.
دي. آل. آرلوريمر (النقيب): 78، 79، 80، 81، 82، 83.
ديلي (الرائد): 158، 165، 169، 170.

ر

راجاستان: 151.
راجپوتانا: 150.
راما بن جوا: 9، 25، 31.
راي (السيد): 76، 77.
رصيف المنامة: 82، 83.
رضا شاه: 178.
روبرت ساندمان: 134.

ز

الزبارة: 112.

س

ساتيرن: 152.
ساحل الخليج العربي: 97، 169.

ساحل العرب: 22، 23، 111.
الساحل الفارسي: 111.
سترة: 139، 140.
ستيوارت (الرائد): 114.
سري (منطقة): 50.
السعودية: 87، 96، 97.
سعيد بن سلطان: 174.
سلامة (مركب): 27، 33.
سلطان مسقط: 40.
سلمان بن حمد: 68، 143، 144، 145، 153، 166، 168، 172، 175.
سليد (العميد البحري): 176.
سليم: 174.
سملا: 42، 46، 50، 65، 156.
السنة: 145، 166، 167.
السودان: 148.
السودانيون: 148، 155، 161، 175.
سورات: 26، 72.
سوريا: 96.
السوريون: 149، 154، 155، 161، 170.
سي . أف . ماكنزي (النقيب): 69، 75، 76.
سي. إيه. كمبل (المقدم): 39، 42، 44، 46، 47، 52، 55.
سي. جي . برايور (النقيب): 11، 137، 155، 163، 171، 172، 178.
سي.سي.جي.باريت (المقيم السياسي): 12، 156، 178.
سيث مهراج: 82.
سيروهي (منطقة): 151.
سيستان: 134.

ش

شارع باريت: 69.
الشارقة: 23.
الشرق الأدنى: 174.
الشرق الأوسط: 96.
شركة الملاحة البخارية الهندية: 23، 73، 87، 119.
شركة النفط الإنجليزية- الفارسية: 161.
الشركة الهندية: 9.
شركة جنجرام وتيكامداس وشركاؤهم: 28.
شركة لاندينغ: 138.
شركة نفط الكويت: 96.
الشريف حسين: 89.
الشيعة: 139، 141، 142، 145، 158، 159، 160، 166، 167.
شيوخ آل خليفة: 112.
شيوخ البحرين: 151.
شيوخ الساحل المتصالح: 176، 177.

ض

الضباط الأوروبيون: 178.
الضباط البريطانيون: 12، 152.

ط

الطائف: 89.

ع

عالي: 139.
عائلات البسام: 87.
عبد الله آل خليفة (الشيخ): 101، 102، 103، 105، 118، 142، 143، 149، 153، 158، 169، 172، 174، 175.
عبد الله بن إبراهيم آل خليفة: 171.
عبد الله بن جاسم آل ثاني: 111، 138.
عبد الله القصيبي: 97.
عبد الرحمن (الأمير): 134.
عبد الرحمن بن عيدان: 97.
عبد العزيز بن سعود: 11، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 99، 100، 109، 111، 116، 118، 120، 132، 139، 143، 151، 152، 153، 154، 176، 177، 178.
عبد العزيز القصيبي: 97.
عبد القادر بن محمد الشيبي: 89.
العبيد: 146، 161.
العثمانيون: 112.
العراق: 135، 154، 170.
العراقيون: 149، 170.
العرب: 26، 34، 72، 89، 137، 147، 153، 158، 161، 176، 178.
عرب البر الرئيس: 141.
عصبة الأمم: 135، 160.
العقبة: 89.
العقير: 87، 90، 91، 92، 98.
علي بن حسين: 89.
علي بن خليفة: 55، 174.
عمان: 109، 173، 174، 177.

عيسى بن علي آل خليفة: 9، 10، 11، 12، 16، 17، 18، 19، 21، 23، 25، 28، 29، 30، 31، 32، 36، 37، 38، 41، 42، 51، 52، 53، 54، 67، 76، 77، 80، 82، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 106، 107، 110، 113، 117، 118، 119، 120، 122، 124، 128، 129، 130، 131، 132، 138، 139، 142، 153، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 162، 164، 168، 174، 175، 178.

ف

فارس:36،134،135،139،145،159،163،177،178.
الفرس: 137، 141، 142، 147، 157، 173.
الفرضة الشرقية: 69.
فورت ويليام: 41.
فونك هاوس: 137.
فيكتوريا (الملكة): 28، 36، 74.

ق

القارة الهندية: 151.
القاهرة: 78.
القسطنطينية: 42.
القصب (بلدة): 97.
قطر: 91، 107، 109، 111، 112، 126، 129، 133، 135، 151، 155.
القطيف: 54، 88، 90، 92، 98، 107، 110، 114، 135.
قلات (مقاطعة): 150.
القنصلية العامة: 122، 124، 128، 134، 156.

ك

كابول: 134، 135.
كاتدرائية إيلي: 145.
كامبريدج شير: 145.
كراتشي: 65، 73، 171.
كرزون (اللورد): 157.
كرمان: 78.
الكعبة: 89.
كلات: 150.
كلكتا: 72.
كنيسة الثالوث المقدس: 145.
كهارستان: 134.
الكويت: 22، 23، 34، 96.

ل

لبنان: 96.
لجنة الدفاع الإمبراطورية: 50.
لندن: 50، 125، 134، 159.
لورانس (السفينة): 152.
لوزان: 135.
ليكي بن كيسو: 9، 25، 31.

م

مبارك بن حمد: 143، 144، 154، 155، 172، 175.
مبارك الخاطر: 97.
مبنى الجمارك: 9، 26، 27، 32، 88.
مبنى الوكالة السياسية: 78، 81، 87، 99، 104، 109، 110، 117، 119، 132.
المجلس التجاري: 97.
المجلس العرفي: 145، 166.
مجلس العموم: 50.
المحرق: 9،25،31،53،59،70،111،142،149،165.
المحطات الهندية: 48.
محكمة السالفة: 166.
محمد (الشيخ): 154.
محمد بن ثاني: 111.
محمد بن خليفة: 112.
محمد رحيم آل صفر (آغا): 22، 23، 29.
محمد القصيبي: 97.
المدرسة الأمريكية: 154.
مدرسة نايرار: 143.
مدرسة الهداية الخليفية: 97.
مراكب الداو: 118، 119، 120.
مركز أوال للدراسات والتوثيق: 25، 31، 50، 55، 69، 87، 117، 124، 137.
مسقط: 51، 52، 144، 147.
المسلمون: 170.
مشيخة الدوحة: 111.
مشيخة القبائل العمانية: 174.

مصر: 161.
المصريون: 144، 154، 161.
مصلحة الجمارك: 10.
المطاريش (قبيلة): 173.
معاهدة الأنجلو- أفغانية: 135.
معاهدة الأنجلو - العراقية: 135.
معبد باربار: 139.
معضاد بن ريس بن وهيب: 111.
مقبرة الرفاع: 68.
المقيمية البريطانية: 11، 66، 122، 124، 128، 134، 156.
مكة: 89.
المكتب البريدي: 27.
المملكة الحجازية الهاشمية: 89.
المنامة: 25، 31، 51، 53، 59، 66، 69، 80، 119، 142، 149، 164، 169.
الموانئ الأجنبية: 119.
موانئ الأحساء: 133.
موانئ الجزيرة: 25.
الموانئ العربية: 113، 115.
مورينا مايا براديش (منطقة): 143.
مونت آبو: 151.
ميناء البحرين: 65، 111.
ميناء العقير: 91، 97.
ميناء الفرضة: 69.
ميناء القطيف: 91.
ميناء المحطة: 101.
ميناء المنامة: 9، 11، 78.

ن

ناصر الخيري: 87.
النجادة: 87.
نجد: 87، 88، 90، 91، 92، 96، 97، 107، 111، 113، 114، 115، 118، 125، 126، 132، 135، 153، 163، 177.
النجديون: 97، 153.
نصر آل مذكور: 173.
نظام ساندمان: 134.
نيكولاس أوكونور: 52.

هـ

هاوورث (المقدم): 156.
هايسنت (سفينة البحرية الملكية): 176.
الهفوف: 97، 103.
الهند: 26، 42، 46، 50، 51، 61، 72، 74، 88، 110، 133، 134، 143، 146، 154، 171، 174.
الهندوس: 144.
هنري روبرت كونواوي دوبس = إش . آر. سي. دوبس
الهنود: 9، 10، 48، 55، 60، 74، 148، 155، 161.
الهنود البريطانيون: 38، 42، 52، 57.
الهنود الهندوس: 9، 25.
هيرات: 134.

و

الوثائق البريطانية: 12، 25، 31، 50، 55، 69، 87، 117، 124، 137.
وسام الإمبراطورية الهندية: 19، 34، 36، 55، 74، 76، 78، 82، 88، 95، 102، 105، 107، 110، 111، 113، 114، 117، 121، 122، 124، 128، 129، 130، 131، 133، 134، 135، 156.
وسام خان بهادور: 97.
وسام قيصر الهند: 88.
وسام نجمة الهند: 15، 74، 78، 82، 96، 107، 117، 122، 124، 128، 129، 130، 131، 134، 135، 156.
وسام S.K: 88.
وقعة الوكرة: 112.
الوكالة الهندية: 28.
الوكرة: 112.
ولاية كوجارات: 151.
ولاية ميسور: 134.
الوهابيون: 51، 158.
الوهبة: 111.

ي

اليمنيون: 148.
يوسف فخرو: 144.
يوسف كانو: 87، 103، 104، 105، 144.